

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة مولود معمري - تيزي وزو -
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة العربية وآدابها



التخصص: اللغة والأدب العربي
الفرع: النحو العربي

إعداد الطالب: بوعبد الله السعيد

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير

الموضوع:

أنماط الجملة الشرطية في الأحاديث النبوية - صحيح البخاري نموذجاً -

لجنة المناقشة:

أد: صلاح عبد القادر، أستاذ التعليم العالي بجامعة مولود معمري رئيساً
أد: صالح بلعيد، أستاذ التعليم العالي بجامعة مولود معمري مشرفاً ومقرراً
د: السعيد حائزة أستاذ محاضر صنف (أ) بجامعة مولود معمري ممتحناً

تاريخ المناقشة: 22 / 01 / 2012م

شكر وعرفان

أقدم بالشكر والعرفان إلى كل من ظاهرني على إنجاز هذا
البحث:

الأستاذ المشرف: أ. د. صالح بلعيد الذي تعهد هذا العمل
بالثقوب والتوجيه

أعضاء مخير الممارسات اللغوية، خاصة خير الدين هبال
زملائي في مهنة التعليم.

س. بوعبد الله

إهداء

إلى والديّ الكريمين

زوجتي الغالية

أولادي: سامرة، أمينة وذكريا

إخوتي وأخواتي وكلّ أفراد العائلة

مقدمة

مقدمــــــــــــــــة:

تولدت في نفسي رغبة البحث في الأحاديث النبوية الشريفة في الفترة التحضيرية للدراسات العليا؛ فقد استرعت انتباهي خلالها فكرة قرأتها في كتاب (في أصول النحو) لأستاذي: د. صالح بلعيد مؤدّاه: « كيف يُستشهد بالأجلاف وسفهاء العرب ولا يحتجّون بكلام الرسول الأمين الفصيح، الذي أُوتي جوامع الكلم، وأخذ العربية في بني سعد؟ » فإذا كان النحاة الأولون، بصريون وكوفيون، لم يعتمدوا الحديث النبوي في التّقييد النحوي لكون تلك الأحاديث لم تكن مجموعة ولا منقّحة في تلك الحقبة من تاريخ النحو العربي، ومن ثمّ لم يُعرف صحيفه من ضعيفه؛ فلمَ عارض النحاة المتأخرون الاحتجاج بالأحاديث الشريفة بعد أن غدت مجموعة ومصنّفة في كتب الصحاح: صحيح البخاري، صحيح مسلم ومسنَد الإمام أحمد...؟

سبب اختيار البحث: في بادئ الأمر أردت أن أنهض بالبحث دراسةً وتحليلًا في قضية الاحتجاج بالحديث النبوي، ولكن بعد اطلاع استشرافيّ على هذه المسألة تبين لي أنّ ثمة جهودا معتبرة كان لها فضلُ السّبق في التّأصيل للمسألة والوقوف على حيثياتها، من ذلك: (موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث) لخديجة الحديثي، و(السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث) لمحمّد فجّال. فلم يُثني ذلك عن البحث في مسائل النحو في الحديث النبوي، فأثرت أن أجعل من الحديث الشريف مدوّنة لدراسة ظاهرة نحوية ما، طبّعت الأحاديث الشريفة.

بعد استقراء أولي لمدوّنة الحديث النبوي، استوقفتني ظاهرة اطراد الشرط في أحاديثه ﷺ فتبلور في ذهني عنوان البحث، فخرج على النحو الآتي: **أنماط الجملة الشرطية في الأحاديث النبوية**. ولدراسة هذا الموضوع، ارتأيت حصر المدوّنة في (صحيح البخاري) ذلك لأنّ علماء الحديث يعتبرونه أصحّ كتاب على البسيطة بعد كتاب الله تعالى، لأنّ الإمام البخاري اعتمد في تأليفه طريقة علمية دقيقة مكنته من طرح الأحاديث الموضوعية، وتصنيف الأحاديث الشريفة إلى ضعيفة وحسنة وصحيحة، وهذه الأخيرة وحدها تكون محلّ دراستنا، وذلك عملا بتوصيات مجمع القاهرة الذي خلّص إلى إمكانية الاستدلال للقواعد النحوية من الأحاديث الصحيحة الثابتة في الكتب الصحاح.

إشكالية البحث: لقد تميّز النّصّ النبوي الشريف بكونه خطابا كونيا موجّها للبشرية جمعاء، على اختلاف مستوياتهم ومؤهلاتهم العقلية والعلمية نظرا لعالمية الرسالة الإسلامية؛ والخطابُ الذي كان هذا حاله، لا بدّ أن يتوخّى آليات الإقناع والحجاج، كالتوكيد

وأساليب القصر والاستفهام والنفي... ولقد عدّ النحاة وعلماء البلاغة التركيب الشرطي من أقوى أدوات الحجاج والإقناع؛ فقد اطرّد في النصّ القرآني حتى شكّل ظاهرة نحوية انبرى لها الباحثون بالدّرس والتحليل، من ذلك: (الشرط في القرآن الكريم) للمؤلفين عبد السلام المسديّ ومحمد الهادي الطرابلسي. كما تمّ تناول الظاهرة في أشعار العرب: (الجملة الشرطية في كتاب جمهرة العرب) للباحث عصام محمد ناصر. ولمّا كان الشرط مطرّداً في كلام الرسول ﷺ حقّ له أن يخصّ بالدّراسة والتحليل على غرار غيره من المدوّتات الفصيحة.

الفرضيات: لقد تداعت إلى أذهاننا، بناءً على هذه الإشكالية جملة من الفرضيات، قد يُثبت مسار البحث بعضها، كما قد يفنّد أخرى، وفي المقابل قد يخلّص البحث إلى حقائق لم يكن قد تنبّئ لها قبلُ في وضع الفرضيات:

- إذا سلّمنا أنّ للجملة الشرطية العربية أركاناً محدّدة، فالى مدى حافظ التركيب الشرطي في الحديث النبوي على النسق المعهود: أداة شرط + جملة الشرط + جملة جواب الشرط؟ وما هي الأدوات الشرطية الأكثر وروداً في الأحاديث الشريفة وكيف كان ترتيبها من حيث الكثرة والقلّة؟

- وإذا كانت الجملة الشرطية قد اعتمدت في الأحاديث النبوية، وكان عليها المعولّ في نشدان الإقناع والتوضيح والتبئين، فما هي أهمّ الأنماط الشرطيّة الواردة في الأحاديث الشريفة؟ وأيّ الأنماط كانت الأكثر شيوعاً؟ هل هي التراكيب الأساسية التي استقرّأها النحاة، أم التراكيب غير الأساسية المنقرّعة عن الأنماط الأصليّة؟

- إذا كان النحاة العرب قد عدّوا بعض التراكيب الشرطية نادرةً، اختصّ بها الشعراء دون النثر، فما مدى ورود هذه الأنماط في الحديث الشريف؟ وهل لحق التركيب الشرطيّ في الحديث الشريف ما لحقه في كلام العرب من عوارض: كالحذف والاجتماع بأساليب أخرى كالقسم والنفي والأمر... واعتراض الشرط على الشرط؟.

منهج البحث: لدراسة الإشكالية المطروحة، والفرضيات المقدّمة آنفاً، اقتضت طبيعة البحث الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، الذي ينطلق من واقع الظاهرة، فيدرسها في ذاتها ولذاتها، ويهتمّ بوصفها وصفاً دقيقاً، إذ يعتمد الملاحظة المباشرة للظاهرة محلّ الدراسة، ثمّ يلي ذلك استقراء فتحليل وتصنيف. فنحن إذ نرصد بالملاحظة الجملة الشرطية في مدوّنة (صحيح البخاري) سوف نرديف ذلك تصنيفاً وتحليلاً لتلك الجملة المستقرّأة، ونبحث عن التفسير

المناسب لشيوع نمط من الجمل الشرطية دون آخر، كما نعمل على التثبت من مدى تطابقها مع القواعد النحوية التي أفرّها درس النحو العربي في هذا الباب.

بنية البحث: يقتضي البحث الأكاديمي صبّ متن البحث في بنية تتوزّع فيها مسائله وقضاياها، أمّا البنية التي ارتسم فيها بحثنا فكانت على النحو الآتي:

مقدمة: كان استهلال البحث بمقدمة تُحدّد إطاره العام، وإشكاليته، والأهداف المرجوّ تحقيقها، أضف إلى ذلك الفرضيات التي صدرت عن تدبّر إشكالية البحث وحيثياتها. كما بيّنت المقدّمة ذاتها المنهج المعتمد في معالجة الموضوع، والمراجع التي كان عليها المعولّ في إنجاز البحث.

مدخل: الاستشهاد بالحديث في النحو العربي: نروم من خلاله وضع القارئ في ثنائية: النحو، والحديث الشريف. إذ يضطلع بقضية الاستشهاد بالحديث النبوي في النحو العربي، وسنعرض من خلاله آراء المانعين للاستشهاد بالحديث والحجج التي اعتمدها هؤلاء، من أمثال ابن الضائع وأبي حيان التوحّيدي. كما نعرض الرأي القائل بضرورة الاستشهاد بالحديث وحججهم، والمذهب الوسطي الذي حدّد شروطا للاستشهاد بالحديث، أضف إلى ذلك رأي المجمع اللغوي العربي بالقاهرة ومساهمته في هذا المجال.

الفصل الأوّل: الجملة الشرطية في اللغة العربية: وسيدرس في ثناياه نظرة النحاة العرب للجملة الشرطية وكيف كان تعاملهم معها وتصنيفهم لها في إطار الجملة في اللغة العربية، والعناصر التي تتركّب منها الجملة الشرطية: الأداة، فعل الشرط، فعل جواب الشرط. ويتطرّق هذا الفصل أيضا إلى كثير من القضايا الشرطية: تصنيف أدوات الشرط، ترتيب أركان الجملة الشرطية وما يطال هذه العناصر من حذف... كما يعرّض الأنماط الأساسية التي حدّدها النحاة للتركيب الشرطي، والأحوال الإعرابية لفعل الشرط وجوابه. وما يلحق الجملة الشرطية من توسعة ممّا اصطلاح عليه النحاة اعتراض الشرط على الشرط.

الفصل الثاني: الأنماط الشرطية للأدوات الجازمة: ولئن كان الفصل الأوّل من البحث نظريا بحثا؛ فإنّ هذا الفصل والفصل الذي يليه هما فصلان تطبيقيان، إذ يضطلع هذا الفصل بعرض أهمّ الأنماط الشرطية الواردة في الحديث الشريف مع كلّ أداة من أدوات الشرط الجازمة: إن، من، ما، أي، أينما، حيثما، مهما. ونخصّ كلّ نمط بالتحليل والدراسة والتمثيل على شكل ترسيمات محلّلة.

الفصل الثالث: الأنماط الشرطية للأدوات غير الجازمة: يُعنى هذا الفصل بالأنماط الشرطية الواردة مع الأدوات غير الجازمة: إذا، لو، لولا، أمّا، كلّما. ونبيّن خلاله الأنماط الأكثر شيوعا

واطرادا في الحديث الشريف، وكذا الأنماط النادرة التي قلّ ورودها في الأحاديث النبوية الشريفة، وسنتاولها جميعا بالدراسة والتحليل النحوي والتمثيل الترسيمي.

ولقد اهتمّ بموضوع الشرط والجزاء معظم النحاة العرب وضمّوه مصنفاتهم ومؤلفاتهم، نذكر من هؤلاء: سيوييه (الكتاب)، الميرد (المقتضب)، ابن هشام (مغني اللبيب)، ابن يعيش (شرح المفصل)... وبالرغم من إحاطتهم بكل مسائل الشرط وما تعلّق به؛ غير أنّ دراستهم لهذا الباب النحوي لم تكن في أبواب مستقلة، وإنّما جاءت في معرض تناولهم لمسائل نحوية أخرى، خاصة باب الفعل المضارع وما ينجزم به. أمّا دراسة الجملة الشرطية في الحديث الشريف، فقد أشار إليها الباحث: عودة خليل أبو عودة في كتابه (بناء الجملة في الحديث الشريف) ولما شملت دراسته كل أنواع الجمل في الحديث الشريف فإنّ تناوله للجملة الشرطية كان عرضيا اتّسم بالعموم وغابت عنه الكثير من التفاصيل التي تميزت بها الجملة الشرطية في الحديث الشريف.

الصعوبات: أمّا الصعوبات التي واجهتنا خلال البحث، فأذكر في المقام الأوّل صعوبة التحكّم في مدوّنّة البحث نظرا لسعتها - خمسة مجلدات - إذ صعب علينا استقراء كلّ ما فيها من تراكيب شرطية، أمّا الصعوبة الثانية فهي قلة المراجع التي عنيت بدراسة النحو في الحديث الشريف، ومنه افتقدنا لرؤية واضحة عن الخصائص النحوية للحديث الشريف.

ومجمل القول، فإنّ هذا البحث سيحاول أن ينهض بتصحيح الرأى الدّاعي إلى منع الاحتجاج بالحديث الشريف، والمرافعة عن الآراء التي نادى إلى الاستدلال بالأحاديث النبوية الصحيحة في المسائل النحوية. كما يعرض الأنماط الشرطية الأكثر اطرادا في الحديث الشريف ويتولّاها بالتحليل النحوي.

مدخل

الاستشهاد بالحديث

لم يشذّ النحو العربي عن غيره من الأنحاء العالمية من حيث اعتماده مدونةً يكون عليها المعولّ والمعتمد في استنباط الأحكام النحوية واستقرائها انتحاءً لسمتِ كلام العرب في تصرفه من إعراب كالتثنية، والجمع و... ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم وان شذّ بعضهم عنها ردّها إليها.¹ ولقد تمثّلت مدونة النحو العربي، كما هو معلوم، في جانبين عزيزين هما القرآن الكريم وكلام العرب شعره ونثره من عصر الفصاحة. وأجمع النحاة الأولون على جعل هذين المصدرين حجّةً في التّقييد النحوي .

الحديث النبويّ الشريف: هو كلام الرّسول العربيّ الأمين محمد ﷺ سواء أكان بلغة قبيلته التي يُنسب إليها أم بلغات القبائل التي تكلم مع وفودها، أو من خاطبه من أفرادها. لقد تباين موقف النحاة كثيراً في الاحتجاج بحديث الرّسول ﷺ على عكس القرآن الكريم، فاختلّفوا في الاحتجاج به في إثبات الألفاظ اللّغوية، أو في تقرير الأحكام النّحوية، مع أنّ النّاس قد تداولوا رواية الحديث في عهد الصّحابة، وحتّى في عهد الرّسول ﷺ، حيث إنّ بعضهم كان يقوم بتدوينه دون أن يُعاب على ذلك، ولم تُنظّم هذه الحركة في التدوين إلاّ بعد نهاية القرن الأوّل الهجري، و الجدير بالذّكر أنّ علماء السنّة قد التزموا توثيق الرواية لها من بداية الأمر، سواء ما يتعلّق بالرجال، أو السّنّد أو المتن.

ولم يكد القرن الثاني ينتهي حتّى كان التّأليف في السنّة قد شمل جوانب متعدّدة لنصوصها، أو لكيفية روايتها وتوثيقها، وتوجّ ذلك كلّ بتأليف المسانيد التي التزمت خطّة جادّة في الإسناد والرّواية، وقمّة تلك الجهود تمثّلت في تأليف الكتب الصّحاح في القرن الثالث الهجري، حيث التزم مؤلّفوها منها صارماً في توثيق الرواية متناً وسنّداً²، وهو ما يُبرز الجهد العظيم الذي بذله هؤلاء في حماية النّص وإسناده.

وإذا عُدنا إلى بداية تدوين الحديث فإنّنا نجد أنّ كثيراً من الأحاديث قد دُوّنت قبل أن يُدوّن الشّعْر العربي المتّفق على الاحتجاج به، ثمّ إنّ الحديث نثر، لا ضرورة فيه من ضرورات الشّعْر، ممّا كان ينبغي تقديمه على الشّعْر في الاحتجاج به، على أنّ بعض الباحثين يرى أنّ

¹ - ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار وآخرين. ط1. بيروت: 2001، دار الكتب العلمية، ج1، ص 48.

² - محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللّغة، ط3. القاهرة: 1988، عالم الكتب، ص 107.

كتب اللغة وغريب الحديث والمعجم اللغوية تعتمد كثيرا على الحديث الشريف، وتأتي ألفاظه المحتج بها في الكثرة بعد ألفاظ الكتاب المبين، إن لم تكن أكثر منها¹.

وقد احتج القدماء بالحديث في مسائل اللغة، وممن نسب إليهم الاحتجاج بالحديث أبو عمرو بن العلاء (ت154هـ)، والخليل بن أحمد (ت175هـ)، والكسائي (ت189هـ) والأصمعي، وفي المعجم من أمثال الأزهرى وابن فارس، والجوهري...، يقول الدكتور أحمد مختار عمر: «وجدت من قدامى اللغويين من استشهد بالحديث في مسائل اللغة كأبي عمرو بن العلاء والخليل، والكسائي والأصمعي... وغيرهم»²، بل إن الدكتور خديجة الحديثي تثبت أن النحاة الأوائل كانوا يستشهدون في النحو والصرف بالحديث، وممن احتج من النحاة بالحديث سيبويه (ت181هـ) حيث استشهد في كتابه بثلاثة عشر حديثا، واستشهد الفراء (ت207هـ) بقرين من هذا العدد، واحتج المبرّد (ت285هـ) بالحديث في ثلاثة عشرة موضع، كما احتج الزجاج (ت310هـ) بستة أحاديث...³.

ومع كل هذا فإن النحاة لم يعتمدوا الحديث الشريف نصّا من نصوصهم المعتمدة في اللغة والنحو خاصّة، ولكن ذلك لا يعني أنهم ارتابوا في فصاحة الرسول ﷺ، فهي من المسلّمات العقديّة التي لا يتنازع فيها اثنان، فكلامه ﷺ يأتي في المرتبة الثانية مباشرة بعد القرآن الكريم من حيث الفصاحة والبيان، كيف لا وهو المصدر الثاني للتشريع، ولعل للنحاة في سكوتهم عن الاحتجاج بالحديث الشريف أسبابا، في مقدّماتها (جواز روايته بالمعنى)⁴ حيث «تنصّ الروايات على أنّ الحديث النبويّ الشريف مسّه بعض التحريف لعامل تداوله من قبل الرواة من زمن لآخر، ممّا يعرضه للزيادة أو النقص أو النسيان، ولعامل تأخير التدوين، كما لحقته أحاديث موضوعة، ورؤي الكثير منه بالمعنى ورواته مؤلّدون»⁵، فلم تُنقل كلّ الأحاديث لفظا كما وردت عن النبيّ ﷺ، لذا نجد أنّ أئمة النحو المتقدّمين سواء أكانوا بصريين أو كوفيّين لم يحتجوا بشيء منه صراحة، كما رأينا ذلك عند سيبويه الذي كان يُصدّر الحديث المحتجّ به عبارة **(ومن ذلك قولهم)**، وأمّا الفراء فمع أنّه أورد بعض

¹- محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، ط1. مصر: 1995، دار الفكر العربي، ص 85.

²- أحمد مختار عمر، البحث اللغويّ عند العرب، ط4. الكويت: 1982، ص 35/34.

³- خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ط1. دار الطليعة للطباعة والنشر: 1981 ص 77، 97، 107.

⁴- المختار أحمد ديرة، دراسة في النحو الكوفي، ط1. بيروت: 1991، دار قتيبة، ص 160.

⁵- صالح بلعيد، في أصول النحو، د ط. الجزائر: 2005، دار هومة، ص 122.

الأحاديث، وخرج عن عُرف النّحاة حتّى عصره، إلاّ أنّ الأحاديث التي أوردتها لم تكن تصلح كلّها كشواهد نحوية¹، فكان بعضها لغويًا والبعض الآخر كان للمعنى.

ومن خلال هذا يبدو أنّ الانصراف عن السنّة والاحتجاج بها قد بقي عرفًا متوارثًا لدى النّحاة على اختلاف مذاهبهم ومواطنهم، وأقول هنا النّحاة لاستثناء الإفادات اللّغوية المأخوذة من الحديث الشّريف كما سبق، وكأنّما أصبح السّكوت عن الاحتجاج بالحديث أمرًا مسلمًا لا نقاش فيه، حتّى أتى ابن مالك (ت672هـ) فاعتمد على الحديث اعتمادًا كبيرًا، مخالفًا بذلك عرف النّحاة الأوائل منذ عصر إمامهم سيبويه، ومن ثمّ شيوخته ومعاصريه، فعند ذلك فقط برزت فكرة الاحتجاج بالحديث كموضوع جدير بالبحث والنّظر، وعموما فقد تنازعت فكرة الاحتجاج والاستشهاد بالحديث في مسائل النّحو ثلاثة اتجاهات هي:

(1) منع الاحتجاج بالحديث:

ومن أعلام هذا الاتجاه من متأخري النّحاة ممّن جاؤوا بعد ابن مالك مباشرة أبو حيّان النّحوي (ت745هـ)، ومن قبله ابن الضّائع (ت686هـ) الذي كان أوّل من نبّه إلى قضية الاستشهاد بالحديث، وأوّل من تبيّن أنّ أئمّة النّحو لم يحتجوا به، كما أنّه أوّل من أوضح أنّ علّة ذلك هي رواية الحديث الشّريف بالمعنى، حيث يقول: «تجويز الرواية بالمعنى هو السّبب عندي في ترك الأئمّة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللّغة بالحديث»²، أي أنّ راوي الحديث قد سمع الحديث عن الرّسول ﷺ، ثمّ أخبر عنه بصيغته الخاصّة، ولم ينقل ألفاظ النّبي ﷺ.

أمّا أبو حيّان وهو تلميذ ابن الضّائع، فقد فصلّ في هذا الموضوع، واشتدّ في النّكير على ابن مالك، الذي أكثر من الاحتجاج بالحديث الشّريف، حيث يقول في (شرح التّسهيل): «وقد أكثر المصنّف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلّية في لسان العرب، وما رأيت أحدا من المتقدّمين أو المتأخّرين سلك هذه الطّريقة غيره، على أنّ الواضعين الأوائل لعلم النّحو، المستقرّين للأحكام النّحوية من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل بن أحمد، وهشام الضّرير من أئمّة الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وقد تبعهم على ذلك المسلك المتأخّرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد، وأهل الأندلس»³. ثمّ يُبرز أبو حيّان سبب عزوف المتقدّمين عن الاحتجاج بالحديث

¹ - المختار أحمد ديرة، دراسة في النّحو الكوفي، ص 188.

² - المرجع نفسه، ص 160.

³ - ع/ خديجة الحديثي، موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث الشّريف، ص 239.

الشريف فيقول إن ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول ﷺ، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية، وإنما جرى ذلك لأمرين اثنين:

الأمر الأول: أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه ﷺ، لم تقل بتلك الألفاظ جميعا، نحو ما روي من قوله ﷺ «زوجتكم بما معك من القرآن»، وردت «ملكتكم...» و«خذها...» إلى غير ذلك من الألفاظ الواردة، فنعلم بذلك يقينا أن النبي ﷺ لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ بل لم يجزم أنه قال بعضها، إذ يُحتمل أنه قال لفظا واحدا أو مرادفا لهذه الألفاظ فأنت الرواة بالمرادف، إذ المعنى هو المطلوب، ولا سيما مع تقادم السماع، وعدم ضبط الأحاديث بالكتابة، والاتكال على الحفظ، فالضابط منهم من ضبط المعنى، فأما من ضبط اللفظ فبعيد جدا ولا سيما في الأحاديث الطوال، وقد قال سفيان الثوري: «إن قلت لكم إنني أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني، إنما هو المعنى»¹، ومن نظر في الحديث أدنى نظرة علم اليقين أنهم يروون بالمعنى، علما أن الذين أجازوا الرواية بالمعنى يعترفون بأن الأصل في الحديث أن يُروى بلفظه، وأن الرواية باللفظ أصوب وأدق.

الأمر الثاني: يتمثل في كون اللحن قد وقع كثيرا فيما روي من الحديث الشريف، لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب، أي: من الموالي، «وهم يتعلمون لسان العرب بصناعة النحو فيقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون، وهذا ما أوقع في كلامهم غير الفصيح من لسان العرب»²، ثم إن هؤلاء الموالي متهمون بإفساد النحو فما بالك بالحديث، لذا رفض النحاة الاحتجاج والاستشهاد بالحديث الذي رواه الموالي خاصة، حيث إنهم لم يرووه بلفظه كما سبق الذكر، يقول السيوطي: «فإن غالب الأحاديث مروية بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدت إليه عباراتهم، فزادوا وأنقصوا، وقدموا وأخروا وأبدلوا ألفاظا بألفاظ، ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مرويا على أوجه شتى وبعبارات مختلفة»³، فتبديل الألفاظ والزيادة والنقصان والتقديم والتأخير في ألفاظ الحديث الشريف هو الحائل قطعا دون الاحتجاج به، كما أن عبد القادر البغدادي (ت1093هـ) يوضح علة استدلال النحاة بكلام العرب، وتركهم الاستدلال بالحديث الشريف، مع أن النبي ﷺ، كان أفصح العرب فيقول: «ونعلم قطعا من غير شك أن رسول الله ﷺ كان أفصح العرب، فلم يكن يتكلم إلا بأفصح اللغات، وأحسن التراكيب وأشهرها وأجزلها، وإذا تكلم لغة غير لغته

¹ - عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب، ط01. مصر: دت، المطبعة الأميرية بولاق، ج1، ص 11/10.

² - المرجع نفسه، ص 11.

³ - السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تح: محمد حسن إسماعيل، د ط. بيروت: دت، ص 52.

فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة عن طريق الإعجاز، وتعليم الله له ذلك من غير مُعَلِّم، وإنما أمعنت الكلام في هذه المسألة لئلا يقول مبتدئ: ما بال النحويين يستدلون بقول العرب وفيهم المسلم والكافر، ولا يستدلون بما روي من الحديث بنقل العُدول كالبخاري ومسلم وأضرابهما؟ فمن طالع ما ذكرناه أدرك السبب الذي لأجله لم يستدلّ النحاة بالحديث¹، وهو ما جعل النحاة المتأخرين من أمثال الحسن بن الضائع يسلكون نفس المسلك، وهو ما وافقه عليه السيوطي (ت911هـ) وأيده، مُردداً في ذلك الأسانيد السابقة عن النقل بالمعنى، وأنه لا يمكن الثقة بأنّ هذا كلام النبي ﷺ وألفاظه، واستدلّ على ذلك عملياً بأنّ ابن مالك قد روى حديث: « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » محتجاً به على إثبات لغة « يتعاقبون فيكم » كما سماها ابن مالك² وأنّ رواية هذا الحديث غيرت ألفاظه، وصحّة الرواية له: «إنّ لله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار» وبذلك لا يصحّ الاحتجاج به على الباب الذي أورده فيه، كما أنه دليل على قصده من تغيير الرواية في الحديث وألفاظه.

(2) جواز الاحتجاج بالحديث الشريف:

كان السهيلي (ت581هـ) أوّل من احتجّ بالحديث الشريف، وإن كان ابن الضائع قد ذكر أنّ ابن خروف (ت609هـ) كان كثير الاستشهاد بالحديث، وقد شاع بين الباحثين المحدثين أنّه أوّل من احتجّ به، يقول محمد عيد: « وقد ظنّ المتأخرون والمعاصرون أنّ ابن خروف هو أوّل من احتجّ بالحديث، والحقيقة تخالف ذلك، لأنّ السهيلي سبقه إلى هذا العمل، بل إنّ عمل السهيلي يُعدّ مقدّمة صالحة لعمل ابن مالك³، ففي أماليه زهاء سبعين حديثاً احتجّ ببعضها في تقرير أحكام نحوية، ولم يكتفِ بذلك بل دعم احتجاجه بما هو معروف من لغات العرب، على نحو ما فعل ابن مالك في (شواهد التوضيح)، ومن أمثلة ذلك أنّه كان يستشهد على دلالة "مما" على معنى "ربّما" بقول ابن عبّاس رضي الله عنه: «كان رسول الله ﷺ يُعالج من التنزيل شدة، وكان ممّا يحرّك شفثيه»، وجعل ذلك كقول الشاعر:

وإنّ ممّا نضرب الكبشَ ضربةً على رأسه تلقى اللسان من الفم

¹ - عبد القادر البغدادي، خزائن الأدب، ج1، ص 12.

² - محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص 110.

³ - محمد عيد، أصول النحو العربي، طبعة جامعة تشرين. اللاذقية: 1979، ص53.

ومن النّحاة المجيزين للاحتجاج بالحديث الشّريف الرّضي الإسترابادي (ت688هـ) الذي أضاف إلى الاحتجاج بالحديث الشّريف الاحتجاج بحديث الصحابة وآل البيت¹، غير أنّ الدّكتور خديجة الحديثي تخالف ذلك، وترى أنّ الرّضي الإسترابادي ليس أوّل من احتجّ بكلام الصحابة وأهل البيت، لأنّ سيوييه استشهد بقول عمر: «قضية ولا أبا حسن لها» في أثناء كلامه عن اسم (لا النّافية للجنس) ومجيئه معرفة وانتهاء بابن مالك². كما كان ابن هشام الأنصاري (ت761هـ) من المكثرين من الاحتجاج بالحديث الشّريف خاصة في كتابه (المغني)، ومن ذلك أنّه احتجّ على وجوب ذكر الكون المقيّد خبراً مع (لولا) بقول الرّسول ﷺ: «لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لهدمت الكعبة...»³. وقد قرّر هذا الاتّجاه البدر الدّماميني (ت828هـ) في مكاتبة له مع سراج الدين البلقيني (ت805هـ) بعنوان: (الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية)، حتّى أصبح المتحدّث بلسان الفريق المجوّز الاحتجاج بالحديث، والمدافع عن احتجاجهم المطلق به معتمداً في ذلك على مجموعة من الحجج، نذكر منها:

- 1- إنّ اليقين غير مطلوب في هذا الباب، وإنّما المطلوب هو غلبة الظنّ، وما يتوقّف عليه من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب، فالظنّ في ذلك كلّ كاف.
- 2- أن يغلب الظنّ أنّ ذلك المنقول المحتجّ به لم يُبدّل، لأنّ الأصل عدم التّبديل.
- 3- إنّ التّشديد في الضّبط والتّحرّي في نقل الأحاديث شائع في نقل الأحاديث بين النّقلّة والمُحدّثين.
- 4- إنّ ما دوّن وحصل في بطون الكتب لا يجوز التّصرّف فيه، ولا تبديل ألفاظه بوجه من الوجوه من غير خلاف في ذلك. «يقول ابن الصّلاح بعد ذكر اختلافهم في نقل الحديث بالمعنى: إنّ هذا الخلاف لا نراه جارياً ولا أجراه النّاس - فيما نعلم - فيما تضمّنته بطون الكتب»⁴، فليس لأحد أن يُغيّر لفظ شيء من كتاب مصنّف، ويثبت فيه لفظاً آخر.
- 5- إنّ تدوين الحديث وكثير من المرويات وقع في الصّدور الأوّل قبل فساد اللّغة العربيّة حين كان كلام أولئك المبدّلين - على تقدير تبديلهم - يسوّغ الاحتجاج به، وغايته يومئذ تبديل

¹ - عبد القادر البغدادي، خزّانة الأدب، ج1، ص 09.

² - خديجة الحديثي، موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث الشّريف، ص 315..

³ - أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ط6. دار الفكر، بيروت: 1985، ص273.

⁴ - عبد القادر البغدادي، خزّانة الأدب، ج1، ص 15/14.

لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به، فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال، ثم دُونَ ذلك المبدل على قدر التبدل، ومنع من تغييره ونقله بالمعنى، فبقي حجة في بابه، ولا يضرّ توهم ذلك السابق في شيء من استدلالهم المتأخر¹. وإذا كان قد وقع في الأحاديث المدوّنة نقل بالمعنى فإنما هو تصرف ممن يصح الاحتجاج بأقوالهم، أمّا الأستاذ سعيد الأفغاني² فلم يكتف بتقرير أنّ الحديث روي باللفظ، وبأنّ فيه ما هو محرّف ومصحّف، وإنّما قارن كثرة ما وقع فيه التصحيف في الشعر وما وُضع منه، بقلة ما وقع من ذلك في الحديث.

أمّا ابن مالك وهو إمام المجيزين، فقد اعتمد مذهبا خاصا وفريدا في الاحتجاج بالحديث الشريف، خلاف ما كان سائدا من اعتقادات موروثه عن أئمة النحو، المتقدمين على عهد سيبويه ومن قبله، ومن بعده حتى القرن السابع الهجري، وهو عصر ابن مالك الذي كان أمة في النحو والتصريف، عالما باللّغة ومُحيطا بأشعار العرب وأقوالهم، كما أنّه كان إماما في القراءات ورواية الحديث، يقول السيوطي: «وكان أمة في الحديث، وكان أكثر من يستشهد بالقرآن، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى أشعار العرب»³. وقد اعتمد ابن مالك طريقة خاصة في معالجة ما لا يطرد من الحديث، من خلال كتابه (شواهد التّوضيح والتّصحیح لمشكلات الجامع الصّحيح) الذي كان مُحصّلة المجالس التي كان يُقرأ عليه فيها صحيح البخاري، حيث كان في كلّ مجلس من هذه المجالس أو في كلّ مبحث منها يذكر موضع الإشكال في الحديث المرويّ، ثمّ يذكر حكم النّحاة فيه، فالوجه هو الذي يراه محتجاّ موافقا لما ورد في القرآن الكريم، أو في كلام العرب شعرا أو نثرا، وقد يعتلّ له بتعليقات النّحاة وأقيستهم، المعروفة، ومن ذلك أنّه جوّز العطف على ضمير الجرّ، بقول النبيّ ﷺ: «إنّما متّلكم واليهود والنّصارى كرجل استعمل عمّالا» ثمّ استدلّ بعد هذا بآيات من القرآن الكريم⁴، كما احتجّ لاستعمال جمع الكثرة مكان جمع القلّة في أسماء العدد بقول الرسول ﷺ: «لو أنّ نهرا بباب أحدكم يغتسل فيه خمس مرّات»، ويقول عائشة رضي الله عنها: «ثمّ يصبّ على رأسه ثلاث غرف» حيث قال ابن مالك بعد هذه الأحاديث: «وأما قول النبيّ ﷺ فوارد على مُقتضى

¹ - خديجة الحديثي، موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص 371.

² - المرجع نفسه، ص 375.

³ - عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1. القاهرة: 1964، ج1، ص 130.

⁴ - خديجة الحديثي، موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص 271.

القياس لأنّ الجمع بالألف والتاء جمع قلة¹. وخلافا للمتقدّمين من أئمّة النحو، فإنّ ابن مالك يعدّ الحديث أصلا من الأصول المعتمد عليها في الاحتجاج على صحّة الكلام، لذا فقد اعتمد عليه كثيرا في تقرير الأحكام النحوية ومن أمثلة ذلك تقريره استعمال (فعل القول) مكان (فعل الظن) استنادا إلى قول النبي ﷺ: «... ما تقولون ذلك يُبقي من درنه؟» ثم يقول: «ففيه شاهد على إجراء فعل القول مجرى فعل الظن على اللّغة المشهورة، والشّرط فيه أن يكون مضارعا مسندا إلى المخاطب متصلا باستفهام...»²، أي أنّ (تقولون) جاء بمعنى (تظنون). واشتهر ابن مالك عن غيره بتوسيع بعض ما ضيّقه النحاة، أو تعميم بعض ما خصّصوه، فهو كثير الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلّيّة، التي ربّما تتعارض مع ما قرّره النحاة ممّا قاسوه على المطرّد من كلام العرب واستنبطوه، ومن أمثلة ذلك استدلاله على اتصال الأسماء ببياء المتكلم، حيث يقول: «وقد تلحق أفعال التفضيل نون الوقاية»³، واستدلّ عليها بما روي من حديث النبي ﷺ: «غير الدجال أخوفني عليهم».

(3) مذهب المتوسّطين:

ذهب بعض النحاة إلى التوسّط بين الفريقين، وذلك بإيضاح بعض الجوانب التي غابت عن هذا الفريق أو ذلك، حيث فصلوا في مسألة الاحتجاج بالحديث، وبسطوا فيها الحديث فقسّموا حديث النبي ﷺ إلى قسمين: قسم يجوز الاحتجاج به، وآخر لا يجوز الاحتجاج به، مع إحاطة ما يجوز الاحتجاج به بشروط يجب توافرها فيه. وقد خلصوا إلى هذا الرأى بعد جهد جهيد من البحث والتحرّي والتّحصيل، ولا شكّ أنّه رأى لا يخلو من الصّواب ولعلّ إمام هذا المذهب الإمام الشاطبيّ (ت790هـ) الذي استنكر على النحاة عدم الاحتجاج بالحديث، حيث يقول إنه لم يجد أحدا من النحويين استشهد بحديثه ﷺ وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب، وسفهاهم الذين يبولون على أعقابهم، وأشعارهم التي فيها الفحش والخنى، ويتركون الأحاديث الصّحيحة لأنّها تنقل بالمعنى، وتختلف رواياتها وألفاظها، بخلاف كلام العرب وشعرهم، فإنّ رواته اعتنوا بألفاظه لما ينبني عليه النحو، ولو وقفت على اجتهادهم قضيت منه العجب، وكذا القرآن ووجوه القراءات، وأمّا الحديث فعلى قسمين:

1- قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه: فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان.

¹ - خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشّريف، ص 277/278.

² - المرجع نفسه، ص 278.

³ - المرجع نفسه، ص 240.

2- قسم عُرف اهتمام ناقله بلفظه ومعناه لمقصود خاصّ، « الأحاديث التي قُصد بها بيان فصاحته ﷺ، ككتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبويّة: فهذا يصحّ الاستشهاد به في العربية»¹، كما يذهب الشاطبيّ إلى الإنكار على ابن مالك في احتجاجه المطلق بالحديث ناسبا بداية الاحتجاج به لابن خروف، يقول صاحب الخزانة: «وابن مالك لم يفصل هذا التفصيل الضروري ... وبنى الكلام على الحديث مطلقا، ولا أعرف سلفا إلا ابن خروف، فإنّه أتى بأحاديث في بعض المسائل... والحق أنّ ابن مالك غير مصيب في هذا فكأنّه بناه على امتناع نقل الحديث بالمعنى، وهو قول ضعيف»². ومردّد ضعفه أنّ رواية الحديث بالمعنى قائمة أثبتتها الدراسات والتحريّات.

كما يدعو الإمام جلال الدين السيوطي إلى التوسّط بين المنع والجواز، فهو لا يقول بالمنع مطلقا، ولا بالجواز مطلقا، يقول في الاقتراح: «وأما كلام الرّسول ﷺ فيستدلّ به بما ثبت أنّه قاله ﷺ على اللفظ المرويّ، وذلك نادر جدّا وإنّما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضا، فإنّ غالب الأحاديث مروية بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولّدون قبل تدوينها...»³. وفي قول السيوطي رفض ضمنيّ للاحتجاج بالحديث، لأنّ الصّنف من الحديث الذي أجاز الاستشهاد به قليل، لا يشكّل مدوّنة تضاهي مدوّنة النحو الأخرى.

ومن أهم أصحاب مذهب المتوسّطين من المُحدثين الشّيخ الأستاذ محمد الخضر حسين صاحب كتاب (الاستشهاد بالحديث في اللّغة) الذي سار فيه على منهج الشاطبيّ في الطّريق التي نهجها في الاحتجاج بالحديث النبويّ الشّريف، وذلك بتفرّقه بين ما يُستشهد به، وما لا يُستشهد به من الحديث، وذلك بعد طول بحث واستقصاء لما كتبه أهل العلم، يقول: «وهذا ما دعاني إلى أن بحثت هذه المسألة، وبذلت جهدا في استقصاء ما كتبه أهل العلم، ثمّ استخلصت من بين اختلافهم رأيا»⁴، حيث انتهى به البحث إلى التّمييز بين ثلاثة أنواع من الحديث:

الأول: ما لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللّغة، وهو أنواع:

1- ما يُروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته ﷺ، كقوله: «حمي الوطيس»، و«مات حتف أنفه»، و«الظلم ظلمات يوم القيامة»، وإلى نحو هذا من الأحاديث القصار المشتملة

¹ - عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب، ج1، ص 13/12.

² - المرجع نفسه، ج1، ص 13.

³ - السيوطي، الاقتراح، ص 29.

⁴ - محمد الخضر حسين، دراسات في العربية وتاريخها، ط2. دمشق: 1960، المكتب الإسلامي، ص 166.

على شيء من البيان.

- 2- ما يُروى من الأقوال التي كان ﷺ يتعبد بها، أو أمر بالتعبد بها كألفاظ القنوت، والتحيات وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة.
- 3 - ما يُروى شاهداً على أنه كان يُخاطب كل قوم من العرب بلغتهم.
- 4 - الأحاديث التي وردت من طرق متعددة، واتحدت ألفاظها، فإن اتحدت الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها، والمراد أن تتعدد طرقها إلى النبي ﷺ أو إلى الصحابة أو التابعين الذين ينطقون الكلام العربي فصيحاً.
- 5 - الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة، كمالك بن أنس وعبد الله بن جريج، والإمام الشافعي.
- 6 - ما عُرف من حال رواته أنهم لا يُجيزون رواية الحديث بالمعنى¹، كابن سيرين، والقاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، وعلي بن المدني...

الثاني: ما لا ينبغي الاحتجاج به في اللغة، وهي الأحاديث التي لم تُدون في الصدر الأول وإنما تُروى في كتب بعض المتأخرين «ولا يُحتج بهذا النوع من الأحاديث سواء أكان سندها مقطوعاً أو مُتصلاً، أمّا مقطوعة السند فوجه الاحتجاج بها واضح، وأمّا متصلة السند فلبعدُ مدونها عن الطبقة التي يُحتج بأقوالها، وإذا أُضيفت كثرة المولدين في رجال سند الحديث إلى احتمال أن يكون بعضهم قد رواه بالمعنى، أصبح احتمال أن تكون ألفاظه ألفاظ النبي ﷺ أو ألفاظ راويه الذي يُحتج بكلامه قاصراً عن درجة الظن الكافي لإثبات الألفاظ اللغوية، أو وجوه استعمالها»². وبذلك تُستثنى الأحاديث المتأخرة التّدين من الاحتجاج للقواعد النحوية.

الثالث: ما يصح أن تختلف فيه الأنظار في الاحتجاج به: الحديث الذي يصح أن تختلف فيه الأنظار في الاستشهاد بألفاظه هو الحديث الذي نُون في الصدر الأول، ولم يكن من الأنواع الستة المنبّه عليها أنفاً، وهو على نوعين: حديث يرد لفظه على وجه واحد، وحديث اختلفت الرواية في بعض ألفاظه:

- 1- الحديث الوارد على وجه واحد، فالظاهر صحة الاحتجاج به، نظراً إلى أن الأصل

¹ - محمد الخضر حسين، دراسات في العربية وتاريخها، ص 178.

² - المرجع نفسه، ص 178.

هو الرواية باللفظ.

2- الأحاديث التي اختلفت فيها الرواية... فإنه- محمد الخضر حسين- يرى الاستشهاد بألفاظ ما يُروى في كتب الحديث المدوّنة في الصّدْر الأوّل وإن اختلفت فيه الرواية¹، ولا يُستثنى إلاّ الألفاظ التي تجيء في رواية شاذّة، أو يغمزها بعض المحدثين بالغلط أو التّصحيح غمزا لا مردّ له، ومردّ ترجيح هذا الرّأي أنّ جمهور اللّغويين، وطائفة عظيمة من النّحويين يستشهدون بالألفاظ الواردة في الحديث، ولو على بعض رواياته.

ومجمل القول، إنّ الاحتجاج بالحديث الشّريف قد تنازعت ثلاثه آراء أحدها يمنع الاحتجاج به مطلقا وهو مذهب أبو حيان، وابن الضّائع، والآخر يجيز الاحتجاج به مطلقا وهو مذهب ابن خروف، وابن مالك، وثالث يتوسّط بين هذين المذهبين وهو مذهب الشّاطبيّ. لعلّه، اتضح مما سبق أنّ الرّأي المانع للاستشهاد بالحديث في النحو لم يقم على حجج مقنعة، أما ضرورة الاستشهاد به فقد دعا إليها ثلّة من الأولين وأخرى من المحدثين، نضيف إلى تلك الآراء ما أقرّه المجمع اللّغوي المصري بالقاهرة²، الذي لخصّ المسألة في قرارين اثنين:

1- لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدوّنة في الصّدْر الأوّل كالكتب الستة فما قبلها.

2- يُحتج بالحديث المدوّن في هذه الكتب السالفة الذكر على الوجه الآتي:

- الأحاديث المتواترة المشهورة.
- الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات .
- الأحاديث التي تعدّ من جوامع الكلم.
- كتب النّبى ﷺ.
- الأحاديث المروية لبيان أنّه ﷺ كان يخاطب كلّ قوم بلغتهم.
- الأحاديث التي دوّنها من نشأ بين العرب الفصحاء.
- الأحاديث التي عرف من حال روايتها أنّهم لا يجيزون رواية الأحاديث بالمعنى، مثل: القاسم بن محمّد، رجاء بن حيوة، وابن سيرين.

¹ - محمد الخضر حسين، دراسات في العربية وتاريخها، ص 180/178.

² - "مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما". القسم الثالث. ص 3.

الفصل الأول

" الجملة الشرطية في اللغة العربية "

- مصطلح الجملة: النشأة و التطور
- تصنيف الجملة
- مفهوم الشرط
- مصطلحات الشرط
- عناصر الجملة الشرطية
- الربط في الجملة الشرطية
- عامل الجزم في الشرط و جوابه
- اجتماع الشرط والقسم
- ما يلحق عناصر الجملة الشرطية من حذف
- ترتيب عناصر الجملة الشرطية
- توسيع الجملة الشرطية
- خلاصة الدراسة النظرية

أجمع علماء اللغة على اختلاف أجناسهم وعصورهم أنّ الدراسة الحقّة للغة هي تلك التي تتناول هذه الأخيرة من حيث مستوياتها الأربعة: المستوى الصوتي، الصرفي والتركيب، والدلالي. ولا نكون قد أضفنا جديداً، إنّ نحن قلنا إنّ تلك المستويات قد نالت حظاً وافراً من الدراسات في اللغة العربية، فعلماءها الأفذاذ لم يغفلوا جانباً من الجوانب المذكورة إلا كان لهم فيه ذكر طائر الصيِّت بشهادة كلِّ من اطّلع على الموروث العلمي الذي خلفوه في مجال اللغة وعلومها. والذي يهمنّا في بحثنا هذا من المستويات المذكورة، هو المستوى التركيبي، ممثلاً في (الجملة)؛ هذه الأخيرة ظلت محلّ خلاف بين علماء العربية من حيث تعاريفها وتصنيفها ومصطلحاتها، ومن ثمّ ارتأينا أن نمهدّ للحديث عن الجملة الشرطية بتوطئة تعرض أوّلاً تطوّر مفهوم الجملة في اللغة العربية.

1 - مصطلح الجملة: النشأة و التطور:

إن المتصفح لكتب اللغة والنحو العربي، القديمة والحديثة تصادفه مصطلحات عديدة لمدلول واحد وهو انضمام الألفاظ لبعضها البعض، إلى أن استقرت على مصطلح واحد وهو مصطلح الجملة، فهذه الأخيرة سميت بـ (الكلام) وأحياناً بـ (القول). وهناك من النّحاة من استعمل هذه المصطلحات مترادفة، ومنهم من رفض ترادف هذه المصطلحات وحدّد مفاهيم خاصة لكلّ مصطلح، و مردّ هذا إلى عدم استقرار المصطلحات في بداية الدرس النحوي العربي.

لقد تحدّث سيبويه في (الكتاب) عن المسند والمسند إليه، مشيراً إلى ما بينهما من التّحام بحيث يستحيل أن يستقلّ أحدهما بنفسه ويستغني عن الآخر، ولم يطلق سيبويه على هذا التركيب الإسنادي مصطلح (الجملة)، وإنما وظّف مصطلح (الكلام) للدلالة على ذلك: «هذا باب الاستقامة من الكلام، فمنه مستقيم حسن، ومُحال، ومستقيم كذب ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب»¹ ومنه يتّضح أن سيبويه أطلق مصطلح (الكلام) ويقصد به الجمل أمّا من أطلق مصطلح الجملة صراحة من النحويين فهو المبرد وذلك في كتابه (المقتضب) وذكر ذلك في معرض حديثه عن الفاعل: « هذا باب الفاعل وهو رفع، وذلك قولك: "قام عبد الله"، و"جلس زيد" وإنما كان الفاعل رفعاً لأنّه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها»²، وفي هذا إشارة إلى الجملة

¹ - سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، ط1. بيروت: دت، دار الجيل، ج1، ص23.

² - المبرد، المقتضب، تح: عبد الخالق عزيمة، دط. القاهرة: دت، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ج1، ص108.

الفعلية كنوع من أنواع الجلة.

ولم يتمّ الفصل في هذه الفترة من عمر النحو العربي بين مصطلحي الكلام والجلة وإنما استعملا مترادفين، ويبدو ذلك واضحا من خلال تعاريف بعضهم للكلام: « أمّا الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسمّيه النحويون الجمل نحو: زيد أخوك، و قام محمد، و ضرب سعيد، في الدار أبوك، وصه، ومه، و أف، و حس. فكلّ لفظ استقلّ بنفسه وجنّيت منه ثمرة معناه فهو كلام، وأما القول فاصله إنّه كلّ لفظ، تاما كان أو ناقصا فالتام هو المفيد أعني به الجلة... فكل كلام قول وليس كل قول كلام»¹ يفهم من قول ابن جني أنّ الكلام والجلة مترادفان يؤدّيان معنى مفيدا مستقلا بذاته، والقول أعمّ من الكلام لأنّ الأوّل غير مشروط فيه الفائدة.

إنّ هذا المذهب في ترادف المصطلحين لم يحظّ بإجماع النحاة، فمنهم من عارض هذا وقال بخلافه، أي فرق بين المصطلحين وميّز بينهما وقال إنّ (الكلام) غير (الجلة)، وإنّ هذه الأخيرة أعمّ من الكلام، وتزعم هذا الرأى من النحاة المتأخرين، الرضيّ (688 هـ) وابن هشام (ت761هـ): « الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد، ما دلّ على معنى، يحسن السكوت عليه، والجلة عبارة عن الفعل وفاعله، نحو قام زيد، والمبتدأ و خبره نحو: زيد قائم،»². و معنى هذا الكلام أن المركّب الإسنادي إذا كان مستقلا بنفسه ومفيدا فائدة يحسن السكوت عليها سمّي كلاما لا جملة نحو قولنا(الشمس مشرقة). أما إذا قلنا (انطلقت والشمس مشرقة)، فهذا التركيب الإسنادي أيضا يعتبر كلاما، غير أنّ جزءا منه: (والشمس مشرقة) لا يعتبر كلاما ذلك لأنّه غير مقصود لذاته وإنّما يسمّى جملة. وكلّ كلام جملة وليس كل جملة كلاما.

2 - تصنيف الجلة: دأب الدارسون على تصنيف مشهور للجلة النحوية: جملة اسمية وجملة فعلية، ويكون التصنيف بناء على العنصر النحوي الذي يتقدّم الجملة ويتصدّرها، فإنّ اسما فهي جملة اسمية، وإنّ فعلا فهي جملة فعلية. وتتشترك كلتا الجملتين في كون كلّ منهما عبارة عن تركيب إسنادي بين المسند والمسند إليه وهما: «مالا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد

¹ - ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج 1، ص 17.

² - ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقق: مازن المبارك، ط1. دمشق: 1964، دار الفكر ج2، ص490.

المتكلم منه بدأ»¹ نظرا لما بينهما من التحام، للدلالة على معنى لا يحصل بأحدهما دون أن يضم إليه الآخر.

ولما كان من سمات الدرس النحوي التطور بفعل البحث والدراسة، أفضت الاجتهادات إلى آراء جديدة لم تكن بالتصنيف الأول فحسب، وإنما ذهب النحاة في شأن تصنيف الجملة النحوية العربية مذاهب شتى، فمنهم من زاد عن التصنيف الثنائي؛ فجعل الجملة في اللغة العربية أقساما أربعة، ومن هؤلاء الزمخشري، الذي بيّن في مُفصّلِه أنواع الجملة « والجملة على أربعة أضرب: فعلية واسمية وشرطية وظرفية»² ويبدو من هذا التصنيف أن الزمخشري تنبّه بحسّه وسليقته النحوية أنّ الجملة الشرطية ليست من قبيل الجملة الفعلية نظرا للمدلول المولّد من التركيب الحاصل بين جملتين فعليتين هما في الأصل جملة واحدة (جملة شرطية).

ولما كانت الجملة في اللغة العربية مثار خلاف بين النحاة، فإنّ تصنيفها لم يستقرّ في الأقسام التي حدّها الزمخشري في مفصّلِه، بل ثمة من رأى تصنيفا آخر للجملة، فهؤلاء النحاة وإن لم يكتفوا بالنوعين الأولين فإنهم لم يرضوا بالتصنيف الرباعي للزمخشري وإنما جعلوها ثلاثة أقسام: فعلية واسمية وظرفية. ومن هؤلاء ابن هشام الأنصاري³ الذي لم يجعل الجملة الشرطية نوعا قائما برأسه، ومردّد ذلك عنده إلى كون هذه الأخيرة من قبيل الجملة الفعلية كونها تبتدئ بفعل.

ولقد ذهب ابن يعيش (ت643هـ)، مذهباً آخر غير جديد، وذلك بدعوته إلى التصنيف الثنائي للجملة: فعلية واسمية، ولقد ردّ كلاً من الجملة الشرطية والظرفية: «الشرطية مركبة من جملتين فعليتين: الشرط فعل وفاعل، والجزاء فعل فاعل والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو استقر»⁴. ولعلّ ما يهمنّا في هذا التذبذب القائم بين النحاة حول تصنيف الجملة في النحو العربي هو أمر الجملة الشرطية، أي: إلى أيّ مدى يمكن اعتبارها، إثر ما تقدم، جملة قائمة بذاتها؟

يبدو أنّ من ردّ الجملة الشرطية إلى الجملة الفعلية كان سنده في ذلك الجانب الشكلي للجملة، ومن ثمة كان إغفال الجانب الدلالي الذي تقوم عليه الجملة الشرطية: «الخليل و سيبويه يأخذان بمفهوم الوظيفة (النحوية والدلالية) في دراستها لآلية الجزاء. فإذا حققت آلية الجزاء

¹ - سبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج1، ص23.

² - ابن يعيش، شرح المفصل، بيروت: دت، عالم الكتب، ج1، ص88.

³ - ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج2، ص433.

⁴ - ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص48.

عملها النحوي والدلالي كان حسنا، وإذا حققت عملها النحوي ولم تحقق عملها الدلالي كان قبيحا»¹ ولئن لم يستقرّ الرأي على اعتبار التركيب الشرطي جملة نحوية عند القدماء والمحدثين، إلا أنّ ثمة نفرا من فطاحلة النحو الأوّلين، وثلّة من الدارسين المحدثين أجمعوا على اعتبار التركيب الشرطي جملة نحوية قائمة برأسها، إما تلميحا وإما تصريحاً، ولنا أن نستشهد في هذا المقام من أقوال اللفيفين ما يدعم المذهب القائل بأنّ التركيب الشرطي جملة قائمة بذاتها تضاف إلى الاسمية والفعلية، يقول ابن يعيش في شرح المفصل: «لما دخل هاهنا حرف الشرط ربط كلّ جملة من الشرط والجزاء بالأخرى حتى صارتا كالجملّة الواحدة نحو المبتدأ والخبر، فكما أن المبتدأ لا يستقلّ إلاّ بذكر الخبر كذلك الشرط لا يستقلّ إلاّ بذكر الجزاء». بينما يرى مهدي مخزومي² أنّ الشرط بعبارتيه ينبغي أن يعالج كجملة واحدة لا كجملتين، وهي عبارة عن وحدة كلامية يعبر بها عن وحدة من الأفكار. وهو المذهب نفسه الذي تبناه المسدي في كتابه (الشرط في القرآن)

وفي ظل هذا التباين في الآراء بين النحاة في تصنيف الجملة في النحو العربي، واختلافهم في تفصيل قضية الجملة الشرطية، ترسّخ اقتناع لدينا بتبني الموقف القائل باستقلالية الجملة الشرطية، ذلك لأنّ الخلاف القائم في ذلك حُسم فيه في وقت سابق لما صرّح ابن الأنباري (ت 577 هـ) بأنها جملة مركبة من (شرط) و(جزاء) ونجد في القرن السادس³ أنه بدأ إطلاق مصطلحات مثل (جملة الشرط والجزاء) و(جملة الشرط والجواب) بل أطلقت أيضا (الشرطية) أو (الجملة الشرطية) عند بعض النحويين.

والآن بعد أن رافعنا عن الجملة الشرطية، وأحقيتها بهذا النعت، تجلّت لنا ضرورة بسط الحديث في كنه هذا الباب النحوي: (الجملة الشرطية) من حيث التعريف، أدوات الشرط وأقسامها، ترتيب عناصر الجملة الشرطية... وغيرها من قضايا الشرط والجزاء التي يأتي بيانها في هذا الفصل.

3 - مفهوم الشرط:

3-1 - لغة : جاء في لسان العرب: «الشرط: إلزام الشيء التزامه في البيع ونحوه والجمع

¹ - مازن الوعر، جملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب في ضوء نظرية النحو العالمي لتشومسكي، دط. مصر: 1999، الشركة المصرية العالمية للنشر، ص12.

² - المخزومي مهدي، في النحو العربي، نقد و توجيه، ط1. بيروت: 1964، منشورات المكتبة العصرية، ص286.

³ - ينظر: أبو أوس الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ط1. القاهرة: 1981، مطابع الدجوي.

شروط و شرائط»¹. وقد ورد في أساس البلاغة في المادة نفسها: « شرط عليه كذا واشترط وشارطه على كذا...ومن ثمة قيل لأوائل كل شيء يقع أشرطه ومنه أشرط الساعة»²، قال تعالى ﴿فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ محمد 18، وقد فسّر صاحب الكشاف الأشرط بـ: « الأشرط العلامات». يتضح من هذه الحصيلة المعجمية أنّ الشرط قيدٌ رابط متعاقد طرفاه في البيع وفي حالات العقد الأخرى، وقد خصّت كلمة الشرط بالدلالة على ما ينصّ عليه التعاقد حتى صارت تطلق على ميثاق التعاقد.

3- 2 اصطلاحاً: توصل الباحثون في التراث النحوي العربي، إلى أنّ الجملة الشرطية لم تخصّ بباب مستقلّ من جملة الأبواب التي أُفردت للمسائل النحوية، مثل الإعراب والبناء والمبتدأ والخبر... وجاء تناولهم لقضايا الشرط والجزاء في سياق تطرّقهم لموضوعات إعرابية وتركيبية ودلالية شتى. وقد جاء تعريفهم للشرط مبنوثاً في ثنايا المباحث التي تعرّضوا فيها للشرط ومتعلقاته من عناصر الجملة الشرطية.

آثرنا أنّ نتناول التعريف الاصطلاحي للشرط من المنظور النحوي - الذي هو مقصدنا - على طريقتين: نذكر في الأولى تعاريف لجملة من النحويين عنواً بجملة الشرط وعناصرها، أمّا الثانية فسوف نخصّصها لإعطاء لمحة مقتضبة عن تناول النحاة القدامى للجملة الشرطية وأهم المصطلحات التي أُطلقت على هذا النوع من التركيب النحوي.

يعرف المبرّد الشرط بقوله: «معنى الشرط وقوع الشيء لوقوع غيره»³ ويقول عنه ابن يعيش: «... أما الشرط فلأنه علّة وسبب لوجود الثاني» ويضيف: « تعليق الشيء على شرط إنّما هو وقف دخوله في الوجود على دخول غيره في الوجود»⁴ ومؤدّى هذه التعاريف هو أنّ جملة الشرط تدلّ على أنّ حدوث فعل ما معلقٌ بوقوع فعل آخر كقولك (إن تزرني أكرمك) ففعل الإكرام معلقٌ حدوثه ووقوعه بحدوث فعل الزيارة. غير أنّ الجملة الشرطية ليست على هذا النحو من البساطة، وإنّما تلحق بها كثير من القضايا النحوية يجعلها بحقّ في حاجة إلى أن تُخصّ بالدراسة والبحث، وهو أمر تنبّه إليه النحاة الأولون، كما سيتبيّن لاحقاً.

¹ - ابن منظور، لسان العرب، ط1. بيروت: 1999، دار صادر، مادة: (ش ر ط)

² - الزمخشري، أساس البلاغة، لبنان: 2000، المكتبة العصرية، مادة: (ش ر ط)

³ - المبرّد، المقتضب، ج2، ص46.

⁴ - ابن يعيش، شرح المفصل، ج9، ص6.

لقد صنّف أبو أوس الشّمسان مصادر الدّراسة الشرطية إلى أصناف كثيرة، بحسب منهج التّأليف عند أصحابها، والغاية من التّأليف، آثرنا أن نشير إلى الصّنف الأوّل من المصادر التي تناولت الجملة الشرطية عند النّحاة وهو: كتب القواعد العامة.

* كتب القواعد العامة:

وهي المجموعة الأكثر توفراً على دراسة الجملة الشرطية من غيرها من المؤلفات. ولقد اعتمد أصحاب هذه المؤلفات (كتب القواعد) في دراسة الجملة الشرطية منهجين: فمنهم من خصّص للشرط باباً أو أبواباً متنوّعة، ومنهم من بدا له إلحاق دراستها بدراسة جوارم الفعل المضارع.

ولقد مثّل المنهج الأوّل سيبويه: وقد درس أدوات الشرط في باب سمّاه: (باب الجزاء). عدّد فيه أدوات الشرط، وعملها النّحوي، كما تناول جملةً من القضايا التركيبية في الجملة الشرطية كالربط، والرّتبة والحذف. وألحق بهذا الباب - باب الجزاء - باباً آخر خصّصه لدراسة بعض الأدوات التي تستخدم موصولة، وتستخدم شرطية أيضاً: "من، ما، أيهم" وسمّى هذا الباب: «باب الأسماء التي يجازى بها وتكون بمنزلة الذي»¹ وأعقب ذلك أبواباً أخرى تناول فيها علاقة الشرط بتراكيب أخرى كالاستفهام والقسم والنفي.

ولقد نهج سمّت إمام النّحاة ثلّة من النّحويين، فعقدوا أبواباً خصّصوا فيها (الجزاء) بالدرس والتحليل والتصنيف، ومن هؤلاء: المبرّد في مقتضبه: «هذا باب المجازاة وحروفها»² وعلى المنهج نفسه سار الجرجاني في (الجمال) والفارسي في (الإيضاح)... وغيرهم كثير.

أمّا المنهج الثاني: الذي ألحق دراسة الشرط بجوارم الفعل المضارع، فيمثّل طليعته ابن سراج في كتابه (الأصول في النّحو) حيث عقد باباً لبناء الأفعال وإعرابها، فلمّا كان الحديث عن الأفعال المجزومة عدّد أدوات الشرط وذكر جملةً من أحكام الجملة الشرطية، كما أنّه تناول قضايا هذه الجملة في فصول أخرى متفرّقة: «مسائل من سائر إعراب الفعل» «فصل من مسائل المجازاة»³

ومن الذين ألحقوا دراسة أدوات الشرط وأحكام الجملة الشرطية بدراسة الجوارم: ابن مالك في (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) إذ درسها في "باب عوامل الجزم" والسيوطي في (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع). وهناك من النّحاة والشّراحيّ من تناول الجملة الشرطية في باب

¹ - سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج3، ص 56.

² - المبرّد، المقتضب، مرجع سابق، ج3، ص46.

³ - ابن سراج، الأصول في النّحو، تح: عبد الحسين الفتلي، دط. بغداد: 1973، مطبعة الأعظمي، ج2، ص195.

جوازم الفعل المضارع غير أنه خالف النحاة السابق ذكرهم من حيث تقسيمه لجوازم الفعل المضارع إلى ضربين: جازم لفعل واحد، وجازم لفعلين، وكان تتناول أدوات الشرط ضمن الأدوات الجازمة لفعلين، ومن هؤلاء نذكر ابن عقيل (ت 769 هـ)¹. في شرحه لألفية ابن مالك.

4- مصطلحات الجملة الشرطية:

أما عن المصطلحات التي تداولتها كتب هذه الحقبة من تاريخ النحو العربي، فقد تعددت إلى درجة أننا نجد النحوي الواحد يستعمل أكثر من مصطلح للدلالة على مفهوم واحد من قضايا الشرط، وهذا الأخير قد تعددت مصطلحاته أيضا من نحوي إلى آخر. وجدير بنا في هذا المقام أن نعرض التصنيف الذي استخلصه أبو أوس الشمسان² من خلال تطلبه لأبواب وفصول "الشرط" و"الجزاء" في كتب النحو، إذ قسمها إلى ست مجموعات بحسب دلالة كل صنف:

- 1- مصطلحات أطلقت على التركيب: (الشرط) (شرط المجازاة) (الشرط والجزاء) (الجملة الشرطية) (جملة الشرط والجزاء) (جملة الشرط والجواب) (الشرط وجوابه) (جملة المجازاة).
- 2- مصطلحات أطلقت على الركن الشرطي: (الجزاء) (الشرط) (شرط الجزاء) (الجملة الشرطية) (جملة الشرط).
- 3- مصطلحات أطلقت على الركن الجوابي: (الجزاء) (المجازاة) (الجواب) (جواب الجزاء) (جواب المجازاة) (جواب الشرط) (جزاء الشرط) (جملة الجزاء) (جملة الجواب).
- 4- مصطلحات أطلقت على الركن فعل الشرط: (شرط) (فعل الشرط) (الفعل المشروط) (الفعل الشرطي).
- 5- مصطلحات أطلقت على الركن فعل جواب الشرط: (جزاء) (جواب) (جواب الجزاء) (فعل الجزاء) (فعل الجواب) (فعل جواب الشرط).
- 6- مصطلحات أطلقت على الأدوات: (حرف الجزاء) (حروف الجزاء) (حرف المجازاة) (حروف المجازاة) (حرف الشرط) (حروف الشرط) (اسم المجازاة) (اسم الجزاء) (اسم الشرط) (أسماء الشرط) (أداة الشرط) (أدوات الشرط) (أداة الجزاء) (كلمات الجزاء) (كلمات المجازاة) (كلمة الشرط) (كلمة الشرط) (كلمة الشرط) (الكلمات الشرطية) (حروف الشرط و الجزاء).

¹ - ابن عقيل، شرح ابن عقيل، د ط. بيروت: د ت، دار القلم، ج 2، ص 307.

² - ينظر: أبو أوس الشمسان. الجملة الشرطية عند النحاة العرب.

من خلال هذا التصنيف للمصطلحات، نستشفّ بالإضافة إلى تعدّد المصطلحات التي أُطلقت على المدلول الواحد، تداخلَ المصطلحات بين المدلولات المختلفة كإطلاق مصطلح (الشرط) على التركيب الشرطي، وعلى الركن الشرطي ومصطلح (الجزاء) على التركيب الشرطي، والركن الشرطي والركن الجوابي، و يبدو أن مردّد ذلك إلى تعدّد المدارس النحوية والتي يختلف إلى حلقاتها الطلّاب ويتقّفون من أراء شيوخها وأئمتها، فمنهم من يتبنّى أفكارهم ويستعمل مصطلحاتهم، ومنهم من يقتنع بالأفكار ويستحدث مصطلحات أخرى، ومنهم من يحدّ عنهما معاً، فيبتدع في ذا وذاك.

أمّا عن المصطلحات التي سنتعامل معها في بحثنا هذا ، فهي المصطلحات التي شكّلت شبه إجماع بين الدارسين حديثاً، حتى غدت معتمّدة في مختلف المنظومات التربوية والجامعية:

- الجملة الشرطية: ونقصد به التركيب الشرطي كوحدة كلامية.
- جملة الشرط: ويمثل الركن الأول من الجملة الشرطية : فعل الشرط. ← (ج ش)
- جملة جواب الشرط: وهو الركن الجوابي: فعل جواب الشرط. ← (ج ج ش)
- الأداة: أداة الشرط. ← (أد)
- الإسناد (إس)، مسند (م)، مسند إليه (م إليه)
- الحذف ← Ø، (ف) ← فضلة

و في ختام هذا التعريف الاصطلاحي للشرط، نشير إلى أننا أوردنا هذه النّبذة عن الجملة الشرطية دعماً للموقف الداعي إلى تصنيفها كنوع قائم بذاته يُضاف إلى أنواع الجمل في اللغة العربية، كما تبيّن ذلك من خلال الاستشهادات التي سقناها آنفاً. ويحسن بنا أن نعزّز ذلك ونثمنه بقول عبد القاهر الجرجاني: «الشرط والجزاء جملتان، ولكن نقول إنّ حكمها حكم جملة واحدة من حيث دخل في الكلام معنى يربط إحداهما بالأخرى حتى صارت الجملة لذلك بمنزلة الاسم المفرد في امتناع أن تحصل به الفائدة، فلو قلت: (إن تأتني) وسكتّ لم تُقد كما لم تُقد إذا قلت: (زيد) وسكت¹ وفي هذا إشارة واضحة إلى التكامل الحاصل بين طرفي الجملة حتى صارا كالجملة الواحدة، بل حتى صارا جملةً واحدة. كما تجدر الإشارة إلى تعريف حديث للتركيب الشرطي هو لصاحبي كتاب: (الشرط في القرآن في ضوء اللسانيات الحديثة): د.المسدي و د.الطرابلسي اللذين يعرفانه بقولهما: «التركيب الشرطي وحدة نحوية تحمل قضيةً تتحلّ إلى طرفين ثانيها معلق بمقدّمة يتضمّنهما الأوّل، والعامل الذي تتعقد به القضية قد

¹ - ع/ أبو أوس الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ص57.

يكون لفظاً صريحاً وهو الأداة و قد يكون مظهراً نحويًا في صلب التركيب»¹ ولعلّ توظيف مصطلح الوحدة النحوية في هذا التعريف ينمّ عن قناعة الباحثين باعتبار جملة الشرط نوعاً قائماً برأسه لا يمكن ضمّه إلى الجملة الفعلية التي جرى الحديث عنها عند النحاة.

5- عناصر الجملة الشرطية:

تبيّن ممّا سبق أنّ الجملة الشرطية صنف آخر من أنواع الجمل، وإنّ الذي جعلها تتميز عن الفعلية ولا تلحق بها هو دلالتها على الشرط، وإنّما دلّت عليه بعناصر اختصّ بها هذا النوع من الجمل، وتمثّل في الأداة وركني التركيب الشرطي: الفعلي والجوابي (فعل الشرط وجوابه).

5-1- الأداة: وممّا أجمع عليه النحاة، المتقدّمون والمتأخرون هو جعل الكلام ثلاثة أقسام، على النحو الذي صنّفه عليه إمام النحاة سيبويه: «فالكلام اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل... نحو ثمّ وسوف واو القسم ولام الإضافة ونحوها...»² ولقد أطلقوا على هذا الحرف مصطلحاً آخر وهو الأداة: «النحاة يسمّون الحروف التي هي قسم من أقسام الكلمة أدوات الربط»³ ويبيّن مهدي مخزومي أنّ الأداة جاءت مقابل ما اصطلح عليه نحاة البصرة حروف المعاني «الأدوات، ويعني الكوفيون بها ما يعنيه البصريون بحروف المعاني»⁴ وهذه الأدوات تنتظم في شكل مجموعات: أدوات الجر، أدوات الجزم، أدوات النصب... أدوات الشرط، ويكون انتظامها بحسب العمل والأثر الذي تحدّثه في الحركة الإعرابية أو بحسب الدلالة التي تصطبغ بها الجملة بعد دخولها عليها.

نفهم ممّا تقدّم أنّ الأداة ليس لها معنى في ذاتها ولهذا فهي «ذات افتقار متأصل إلى الضمائم، إذ لا يكتمل معناها إلا بها»⁵ وإنّ وظيفتها هو الرّبط بين عناصر الجملة وحمل هذه الأخيرة على الدلالة على معنى آخر جديد لم يفهم قبل دخولها، كما هو الحال بالنسبة للجملة الشرطية، موضوع الدراسة، فهي إنّما تدلّ على معنى الشرط بدخول أداة الشرط عليها، هذا المعنى لم يكن حاصلًا قبل دخولها؛ يقول ابن جنّي (ت 392 هـ): «(قام زيد) كلام تام، فإنّ زدت

¹ - المسدي عبد السلام والطرابلسي عبد الهادي، الشرط في القرآن الكريم على نهج اللسانيات الوصفية، دط. تونس:

1985، الدار العربية للكتاب، ص 23.

² - سيبويه، الكتاب، ج1، ص12.

³ - عباس حسن، النحو الوافي، ط2. القاهرة: دت، دار المعارف، ج1، ص66.

⁴ - مهدي مخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط3. بيروت: 1986، دار الرائد العربي،

ص.310

⁵ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دط. القاهرة: 1973، الهيئة العربية العامة للكتاب، ص126.

عليه فقلت: (إن قام زيد) صار شرطا واحتاج إلى جواب¹ ومن ثم صار الالتحام بين طرفي التركيب الشرطي مطلبا على غرار كل عملية إسنادية.

5-1-1-1- تصنيف أدوات الشرط:

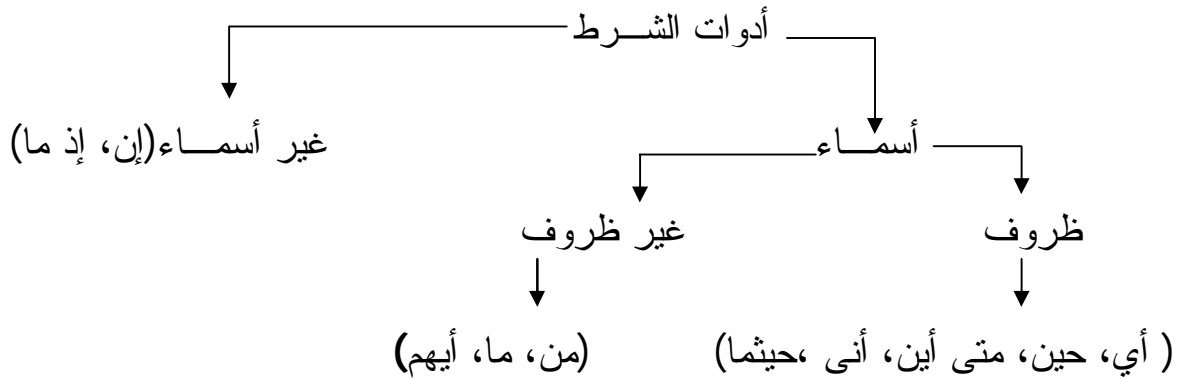
عني النحاة بدراسة الحروف والأدوات، وألفت في شأنها مؤلفات ومصنّفات تولّت دراستها وتحليلها تحليلا دقيقا نذكر من ذلك «معاني الحروف للرّماني» «الأزهرية في علم الحروف للهروي»، «الجنّي الداني في حروف المعاني»...وهي مصنّفات تناولت حدّ الحرف ومعانيه وأقسامه وعمله. وكانت أدوات الشرط من الأدوات التي خصّت بالدرس والتصنيف، غير أن تصنيفها وعددها كان محلّ خلاف بين النحاة، كما سنبينه لاحقا. يمكن أن نلخص تصنيف الأدوات الشرطية، بناء على الاعتبارات التي اعتمدها النحاة فيما يلي:

- الحرفية والاسمية؛

- البساطة والتركيب؛

- العمل النحوي.

الحرفية والاسمية: الحرف يأتي لمعنى ليس باسم ولا فعل، وهذا المعنى الذي جاء به الحرف هو المعنى الذي يلتزم بأدائه في الجملة، ف (إن) تأتي لمعنى الشرط وحده وغيرها من الأدوات الشرطية تدلّ على الشرط في الجمل الشرطية وتدلّ على معان أخرى في غيرها من الجمل. ولقد قسّم سيبويه أدوات الشرط، قال «فما يجازي به من الأسماء غير الظروف: من، وما، وأيهم وما يجازي به من الظروف: أي، حيث، ومتى وأين، وأنى، وحيثما. ومن غيرهما: إن و إذما»² ويمكن أن نمثّل تصنيف سيبويه لأدوات الشرط، في المخطط الآتي:



¹ - ابن جنّي، الخصائص، ج3، ص272.

² - سيبويه، الكتاب، ج3، ص55.

ولقد أتبع سيبويه في هذا التصنيف جلَّ النحاة الذين جاؤوا من بعده مع استعمال مصطلحات غير التي استعملها سيبويه كاستعمال (الحرف) مقابل مصطلح (غير الأسماء) عند سيبويه. ومن هؤلاء ابن سراج، مع تغيير طفيف في تصنيف الأدوات إذ جعل الأداة (إذ ما) اسما من الظروف. أمّا الحروف، فجعل للشرط حرفا واحدا وهو (إن) .

البساطة والتركيب:

أداة الشرط إمّا أن تكون بسيطة أي مؤلّفة من وحدة حرفية واحدة أو تكون مركّبة فتكون مؤلّفة من ضميمتين، أي أداة تضاف لها "ما" فتصبح دالة على الشرط، ولقد صنّف النحاة أدوات الشرط من حيث معيار البساطة والتركيب إلى:

- 1- ما يجب أن يكون مركبا: وهي (حيثما وإذما) يقول سيبويه «ولا يكون الجزاء في حيث ولا في إذ حتى يُضمَّ إلى كل واحد منهما (ما)»¹
- 2- ما يجوز أن يكون بسيطا أو مركّبا: وهي (متى، إن، أين، أي) التي تصير بعد أن تلحق بها "ما": متى ما، إمّا، أينما، أيّما فالمتكلم في زيادة ما أو تركها مخير: يقول إن تأتني آتك وإمّا تأتني آتك، وأين تكن أكن وأينما تكن أكن، وأيّا تكرم يكرمك وعليه جاء قوله تعالى: ﴿أَيّاً ما تدعو فله الأسماء الحسنى﴾. الإسراء 110.
- 3- ما يكون بسيطا غير مركّب وهي أداة واحدة: "من" فهذه الأخيرة لا يجوز أن تركّب معها "ما" فلا يصحّ "مما" .

العمل النحوي:

لقد قُسمت أدوات الشرط باعتبار العمل النحوي والأثر الذي تحدثه في الحركة الإعرابية قسمين: أدوات جازمة وأخرى غير جازمة أو أدوات عاملة وأدوات غير عاملة. ونشير في هذا المقام إلى أنّ سيبويه لم يعدّ: لو، إذا، لولا. من أدوات الشرط، ذلك لأنّ الأصل في الأدوات الشرطية -عنده- العمل، وإنّ الجزم سمة من سمات الأداة الشرطية. هذا وسنعرض لاحقا تفاصيل عن كلّ أداة من أدوات الشرط ونحاول بالموازاة مع ذلك إعطاء تفسير عن عدم ضمّ سيبويه والنحاة الأولين بعض الأدوات إلى الأدوات الشرطية بالرغم من دلالتها على ذلك. إنّ هذه المعايير والمقاييس التي صنفت على أساسها الأدوات الشرطية، تتمّ على أنّ هذه الأخيرة عني بها النحاة، وإنّ لم تُفرد لها أبواب خاصة، كما تجدر الإشارة إلى أنّ ثمة اعتبارا

¹ - سيبويه، الكتاب، ج3، ص 56.

آخر صنفت على أساسه أدوات الشرط وهو اعتبار الأصالة في الدلالة على الشرط وهو التصنيف الذي اهتدى إليه الباحث الأستاذ مهدي مخزومي¹، إذ صنّف الأدوات الشرطية بحسب علاقتها بالجملة الشرطية من حيث دلالتها على الشرط؛ بينما لم تعرّ التصنيفات السابقة اهتماماً لهذا الاعتبار، وإنما تناولت أدوات الشرط في معرض حديثها عن فصول وأبواب أخرى من أبواب النحو، وجاء تقسيم مهدي مخزومي للأدوات الشرطية استناداً لهذا المقياس على النحو الآتي: - أدوات دلت على الشرط بأصالة وهي (إن ، ولو)؛

- كنيات أو أدوات محوّلّة إلى الدلالة على الشرط (باقي أدوات الشرط)

ونجد هذا التصنيف يضارع التصنيف الذي قام به " ابن سراج " في أصوله إذ جعل أدوات الشرط قسمين :

- حرف الجزاء؛

- ما ينوب عنه من أدوات الشرط الأخرى.

غير أن تصنيف "ابن سراج" لم يأخذ بعين الاعتبار الدلالة على الشرط، وإنما كانت الغاية هو التصنيف إلى حروف وأسماء.

وفيما يلي عرض لأدوات الشرط من حيث أصلاتها في الدلالة على الشرط أخذاً بالتصنيف الذي قال به مهدي مخزومي:

* "إن" : يجمع الدارسون والنحاة على اعتبار "إن" أمّ حروف الجزاء وذلك أخذاً بما ورد في الكتاب، قال سيبويه: «زعم الخليل أنّ "إن" هي أمّ حروف الجزاء فسألته: لم قلت ذلك؟ قال: من قبل أني أرى حروف الجزاء قد يتصرفن، فيكنّ استفهاماً ومنها ما يفارقه (ما) فلا يكون فيه الجزاء، وهذه على حال واحدة أبداً لا تفارقها المجازاة.»² مثال ذلك "أداة الشرط" "من" إذ تكون دالة على الشرط في سياق معيّن وتفارق معنى الشرط في سياق آخر، قال تعالى ﴿ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ ﴾ الطلاق³. "من" في هذه الآية الكريمة جاءت للدلالة على الشرط، غير أنها تكون للاستفهام في مواضع أخرى كقوله تعالى: ﴿ قالوا من فعل هذا بالهتنا ﴾ وتأتي اسماً موصولاً ﴿ قد افلح من تزكى ﴾ وذكر النحاة أنّ "إن" لا تستعمل إلا في المعاني المحتملة للشكوك، ولذلك قبح: (إن طلع النهار أتك)، أو الدلالة على الاستحالة كقوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ﴾. الزخرف 81.

¹ - مهدي مخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ط1. بيروت: 1964، منشورات المكتبة العصرية، ص290.

² - سيبويه، الكتاب، ج1، ص433.

الأداة الشرطية "إن" من الأدوات العاملة فهي جازمة لفعل الشرط وجوابه (إن تأتي أكرمك) أما من حيث البساطة والتركيب، فقد اختلف في شأنها إذ عدّها سببويه من الأدوات التي يجوز أن تلحقها (ما): (إن ما) وقد تُدغم نون (إن) في (ما) التي تلحق بها فتصبح (إمّا). نحو قوله تعالى: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرُهُمَا﴾ الإسراء: 23. كما ترد نون إن مدغمة أيضا في (لا) فتصير (إلا) كقوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ التوبة 40

* لو: ذكرنا فيما سبق، أن تصنيف أدوات الشرط استند فيه إلى معايير عدّة، وذكرنا أيضا أنّ بعض النحاة القدامى على غرار سببويه لم يعدّ بعض أدوات الشرط شرطية، ومن تلك الأدوات "لو" إذ لم يذكرها سببويه في أدوات الشرط، ذلك لأنّ "لو" يؤول معناها إلى الماضي، والشرط إنما يكون للمستقبل، يقول ابن هشام في معرض حديثه عن "لو": «لم تعمل الجزم على ما فيها من معنى الشرط لأنها لا تنقل الفعل الماضي إلى معنى المستقبل، والشرط إنما يكون بالمستقبل، فامتنعت عن العمل لذلك»¹ وأكثر أحوال "لو" دخولها على الماضي، وقلّ دخولها على المستقبل:

لو حرف شرط في مضيّ ويقلّ إيلاؤها مستقبلاً لكنّ قبل
وإنّ مضارع تلاها صرفاً إلى المضيّ نحو لو يفى كفى²
"ولو" الشرطية قسمان :

1 - أن تكون للتعليق في المستقبل فتزادف "إن" الشرطية كقول مجنون ليلي:

ولو تلتقي أصدائنا بعد موتنا ومن دون رمسينا من الأرض منكب
لظلّ صدى صوتي وإن كنت رمةً لصوتِ صدى ليلي يهش ويطرب

وكذلك إذا تلاها ماضٍ أوّل بالمستقبل نحو قوله تعالى ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ النساء 9

2- أن تكون للتعليق في الماضي وهو أكثر استعمالاتها وتقتضي امتناع الجواب لامتناع الشرط ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ﴾ الأعراف 176

¹ - ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص. 281.

² - ابن عقيل، شرح ابن عقيل، د. ط. بيروت: د. ت، دار القلم، ج2، ص 325.

وذلك إنما يكون بفعلين ماضيين كما عليه الحال في الآية السابقة أو بفعل مضارع أول بالماضي ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُمْ﴾ الحجرات 7 ويقترن جواب "لو" الشرطية بـ "اللام" إذا كان مثبتا وذلك في أغلب الحالات، نحو قوله تعالى في الآية السابقة (لَرَفَعْنَا)، غير أنه قد يتجرد منها، مثل قوله تعالى ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ﴾ الواقعة 70، أما إذا كان الجواب منفيًا فإنه يكثر تجرده من اللام ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ الأنعام 112 * إذا: تجيء إذا ظرفا للمستقبل مضمنا معنى الشرط، قال تعالى ﴿إِذَا ذَهَبَ الْخَوْفُ سَلَقُوكُمْ بِالسِّنَةِ حِدَادٍ﴾ الأحزاب 19، ويكثر دخولها على الماضي وتكون دلالتها على المستقبل، بينما دخولها على المضارع فقليل نادر... «إيلاؤها الماضي كثيرا، والمضارع دون ذلك وقد اجتمعا في قول أبي ذؤيب:

والنفس راغبة إذا رغبتها
فإذا تردّ إلى قليل تقنع¹

و(إذا) من الأدوات التي استثناها سيبويه في تصنيفه للأدوات الشرطية « وسألته عن "إذا"، ما منعهم أن يُجازوا بها فقال: الفعل في "إذا" بمنزلته في "إن"... ويبين هذا أن "إذا" تجيء وقتا معلوما ألا ترى أنك لو قلت: آتيتك إذا احمر البسر كان حسنا، ولو قلت آتيتك إن احمر البسر كان قبيحا. فـ "إذا" أبدا مبهمة وكذلك حروف الجزاء فالفعل في "إذا" بمنزلته في حين كأنك قلت: الحين الذي تأتيني فيه آتيتك فيه. وقال ذو الرمة:

تُصْغِي إِذَا شَدَّهَا بِالرَّحْلِ جَانِحَةً
حَتَّى إِذَا مَا اسْتَوَى فِي غَرَزِهَا تَثْبُ²

فالسبب في عدم المجازاة بـ "إذا" عند الخليل هو دلالتها على وقت معلوم وهو الاستقبال، بينما تكون أدوات الجزاء الأخرى مبهمة أي غير دالة على وقت معلوم. غير أن من النحاة، وهم أكثر، من استدرك الأدوات التي استثناها سيبويه، ومنها الأداة "إذا" ورأوا أنها أداة شرط، مادامت دالة على ذلك، حتى وإن كانت غير مبهمة « فالغالب أن تكون ظرفا للمستقبل مضمنا معنى الشرط وتختص بالدخول على الجملة الفعلية»³ « تكون إذا شرطا في وقت مؤقت، تقول إذا خرجت خرجت⁴ ». بينا في بداية حديثنا عن (إذا) أنه يكثر إيلاؤها ماضيا، وقل إيلاؤها

¹ - ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص. 93

² - سيبويه، الكتاب، ج 3، ص. 61

³ - ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص. 300

⁴ - ابن فارس. الصحابي في فقه اللغة، تح: مصطفى الشويبي، دط. بيروت: 1963، مؤسسة أ. بدران، ص 139.

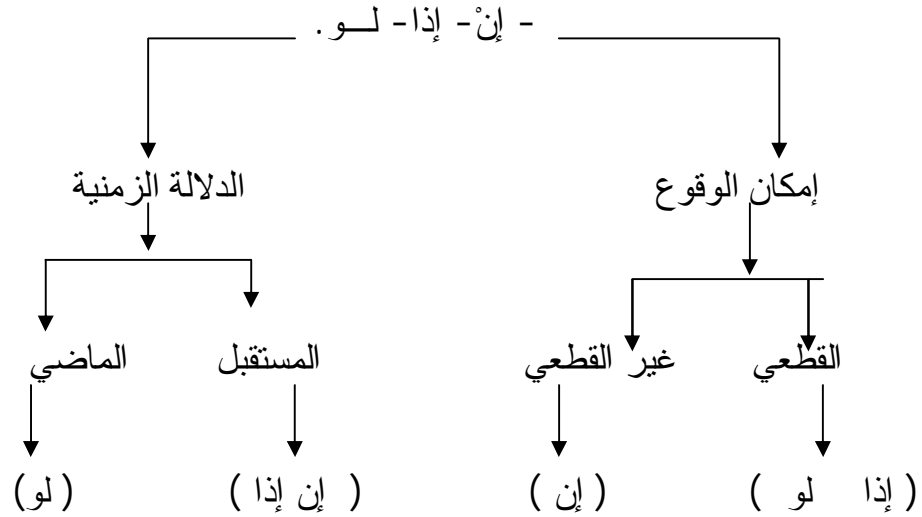
مضارعاً. أمّا إذا حصل دخولها على المضارع، فثمة قضية بدا لنا من الضرورة الإشارة إليها وهو أنّ (إذا) قد تأتي عاملة وإنما يكون ذلك في الشعر.

استغنّ ما أغناك ربك بالغنى وإذا تصبّك خصاصةً فتجمّل¹

← فعل الشرط (تصبّك) ورد مجزوماً وعامل الجزم فيه هو أداة الشرط (إذا).

وبرّر سيبويه ذلك: « وقد جازوا بها في الشعر مضطرين، شبهوها بـ "إن" حيث رأوها لما يستقبل، وأنها لا بد لها من جواب² وثمة لطيفة تُستشفّ من قول سيبويه: "وقد جازوا بها في الشعر"، فنكون المجازة عنده مقتصرة على الأعمال جزماً ومن ثم يفهم إهماله للأدوات الشرطية غير الجازمة. وعلى ذكر قوله فشبهوها بـ "إن"، حريّ بنا أن نشير إلى المقارنة بين الأدوات الشرطية "إن"، "إذا"، "لو" » والفرق بينهما بعد اشتراكها في مطلق الشرط والتعليق هو أنّ: "إن" و"إذا" للشرط في الاستقبال، وأصل "إن" عدم الجزم بوقوع الشرط وأصل "إذا" بوقوع الشرط. ولذا ورد أكثر شروط القرآن بـ "إذا" دون "إن" ليكون شرطاً يقيني الوقوع...و. أما "لو" فهي الشرطية في الماضي من القطع بانتفاء الشرط ويفارقان - إذا ولو - "إن" باعتبار القطع فيهما³ ويمكن أن نمثّل للفروق الدقيقة بين هذه الأدوات الثلاث بالترسيمة الآتية:

الارتباط والتعليق.



¹ - من شواهد ابن هشام في المغني.

² - سيبويه ، الكتاب، ج 3، ص 61.

³ - " الشرط في القرآن". رسالة ماجستير. عبد العزيز علي، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، ص 102.

* **ما:** (ما) كناية عن غير العاقل، مبهمة، تعمل فيما بعدها نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ البقرة 215 وتأتي "ما" الشرطية إما :

- زمنية: كقوله تعالى: ﴿مَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ التوبة 7

- غير زمنية: كقوله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ البقرة 106

* **مهـما:** أجمع النحاة على اعتبار (مهـما) من أدوات الجزاء، ولم يكن هذا محل خلاف بينهم؛ غير أنهم اختلفوا في تركيبها من عدمه، فمنهم من اعتبرها مركبة من "ما" وتضاف إليها "ما" للدلالة على الشرط، وهناك من اعتبرها مركبة من "مهـ" ألحقت بها "ما" للدلالة على الأمر نفسه. ومنهم من اعتبرها بسيطة غير مركبة وكان سيبويه قد سأل الخليل عن (مهـما) فبيّن له تحول "ماما" إلى مهـما بقوله: «ولكنهم استقبحوا أن يكرّروا لفظا واحدا فيقولوا "ماما" فأبدلوا الهاء عن الألف التي في الأولى وقد يجوز أن يكون "مهـ" كـ "إذ" ضم إليها "ما"»¹. وأمّا ابن هشام، فإنّه يردّ هذا الزعم، ويعتبرها بسيطة، أي هي حرف واحد: «مهـما: بسيطة لا مركبة من مهـ وما الشرطية، ولا من "ما" الشرطية وما الزائدة»² وإذا اختلفت النحاة في أمر "مهـما" من حيث تركيبها أو بساطتها، وأجمعوا على دلالتها على المجازة، فإنهم أجمعوا أيضا على أن "مهـما" دالة على الزمن المستقبل، قال تعالى: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ الأعراف 132. وكذلك قول زهير بن أبي سلمى :

ومهما تكن عند امرئ من خليقة وإن خالها تخفى على الناس تعلم

* **من:** وهي من الأدوات الشرطية البسيطة، أي التي لا تلحقها "ما" مطلقا وقد ذكرها صاحب (الكتاب) في باب الجزاء، قال: «فمما يجازى به من الأسماء غير الظروف من وما وأيهم»³ وترد "من" موصولة وشرطية واستفهامية: وأمّا الشرطية، فكقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا وَسَنَجْزِي الشَّاكِرِينَ﴾ آل عمران 145، وقوله أيضا ﴿من يعمل سوءا يجز به﴾ النساء 123

* **لولا ولو ما:** جاء في (المقتضب): «لولا إنما هي "لو" و"لا" جعلتا شيئا واحدا»⁴ وهي تدلّ على امتناع الشيء لوجود غيره كقوله تعالى: ﴿لَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَفُضِيَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ

¹ - سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 431.

² - ابن هشام، مغني اللبيب، ج 2، ص 60.

³ - سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 423.

⁴ - المبرد، المقتضب، ج 3، ص 76.

يَخْتَلِفُونَ ﴿ يونس 19. وقد تأتي (لولا) و(لوما) لمعنى آخر غير الشرط وهو التحضيض، وفي هذه الحالة، يجب أن يليها فعل على نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ لَأُنزِلَ عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةُ أَوْ نَرَى رَبَّنَا﴾ الفرقان 21. و﴿لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ الحجر 7.

* **إِنَّمَا:** يذكر سيبويه "إنما" في باب الجزاء، من الحروف التي لا تؤدي معنى الشرط إلا إذا ألحقت بها "ما" يقول « ولا يكون الجزاء في "حيث" ولا في "إذ" حتى يُضمَّ إلى كل واحد منهما "ما" فتصير "إذ" مع "ما" بمنزلة "إنما" و"كأنما" ¹ و"ما" تجعل "إذ" بعد أن تلحق بها متمحضة للشرط، دالة على الاستقبال بعد أن كانت دالة على الماضي. وقد صنّفها معظم النحاة من الأدوات الشرطية الحرفية، وإن كان بعضهم عدّها ظرفية، وهي مثل "إن" من حيث التصنيف (الحرفية) ومثلها أيضا في الدلالة على الاستقبال؛ غير أنّها تختلف عنها في كونها تدلّ على الحدث الذي يكون احتمال وقوعه كبيرا، في حين تكون "إن" كما وضحنا، أنفا للدلالة على الحدث الذي يحتمل حدوثه.

أمّا شواهد "إنما" من المدوّنة الفصيحة فهي قليلة بل نادرة ومن ذلك :

وإنك إنما تأت ما أنت أمرٌ به تلف من إياه تأمر آتيا²

ولقد عملت الأداة (إنما) في هذا الشاهد: فعل الشرط (تأت)، فعل جواب الشرط (تلف)

* **أَمَّا:** وضعت "أما" لمعنيين: أحدهما تفصيل مُجمل، والآخر استلزام شيء لشيء وهذا معنى الشرط، وإذا كانت للشرط لزم الربط جوابها، قال تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾ البقرة 26. فقد جاء جواب الشرط (فيقولون) مقترنا بالربط (فـ)

* **أَيّ:** وتأتي بسيطة مجردة من "ما"، وقد تلحق بها هذه الأخيرة فتصبح: "أيّما" و"أيّما" وتأتي استفهامية وتعجبية وموصولة وشرطية، أمّا الاستفهام فكقوله تعالى: ﴿قَالَ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا قَبْلَ أَنْ يَأْتُونِي مُسْلِمِينَ﴾ النمل 32، وأمّا التعجب فكقولنا "أيّ رجل أنت!" والموصول مجيئها بمعنى "الذي" كقوله تعالى ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ مريم 6. و"أيّ" إن كانت للشرط جاءت مبهمّة غير دالة على زمن معين. ومن ذلك قوله تعالى ﴿أَيُّمَا الْأَجْلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ وَاللَّهُ عَلَى مَا نَقُولُ وَكِيلٌ﴾ القصص 28.

¹ - سيبويه، الكتاب، ج 3، ص 56.

² - ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج 2، ص 310.

***كيف وكيفما:** ثمة خلاف في اعتبار "كيف" أداة من أدوات الشرط بدءاً من سيبويه الذي ذكر أنه سأل الخليل عن «...كيف تصنع أصنع، فقال هي مستكرهة وليست من حروف الجزاء ومخرجها على الجزاء لأن معناها: على أي حال تكن أكن»¹ ففي هذا القول تصريح على أنها ليست من حروف الجزاء وأكثر ما تكون استفهاماً، غير أنّ الكوفيين عدّوها من حروف المجزأة، شرط أن تكون متصلة بـ "ما" ويكون فعلها وجوابها متفقي اللفظ "كيف تصنع أصنع" (مضارع + مضارع)

* **أين- أينما:** أين من أدوات المجزأة ولا تكون إلا للمكان، وتجزم فعلين ملحقة بـ "ما" أو مجردة منها، نحو: (أين تقف أقف) و(أينما تذهب أذهب) .ومنه قول الشاعر همام السلولي:

أين تضرب بنا الغداة تجدنا نصرف العيس نحوها للتلاقي²

و"أين" حالة اتصالها بـ "ما" على وجهين، موصولة "أينما" وهي في هذه الحالة ظرفية تدل على الشرط وهي بمعنى "حيثما" ومنه قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُمُ الْمَوْتُ﴾ النساء78؛ أمّا حالة كونها مفسولة "أين ما" فهي ظرفية غير دالة على الشرط ومنه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ الحديد 4.

***حيثما:** يقول عنها صاحب (شرح المفصل): «فحيث ظرف من ظروف الأمكنة... ولا يجازى بها من غير أن يضم إليها "ما" فجعلوا (حيثما) بمنزلة (أين) في الجزاء»³ ومن شواهدها قول الشاعر:

حيثما تستقم يُقدّر لك الله نجاحاً في غابر الأزمان⁴

(تستقم) و(يقدر): فعل الشرط وجوابه وردا مجزومين بإعمال أداة الشرط (حيثما)

* **أنى:** "أنى" من أدوات المجازاة وهي اسم شرط جازم لفعلين، واستشهد سيبويه⁵ على ذلك بقول لبيد:

فأصبحت أنى تأتها تبتئس بها كلا مركبيك تحت رجلك شاجر

* **متى:** وتأتي للاستفهام، والجر، والشرط، يقول الحطيئة:

متى تأتته تعشو إلى ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد

¹ - سيبويه، الكتاب، ج3، ص.60

² - ع / عبد الغني الدقر، معجم القواعد العربية. باب "أين".

³ - ابن يعيش، شرح المفصل، بيروت: دت، عالم الكتب. ج 7، ص 45.

⁴ - ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص.310

⁵ - سيبويه، الكتاب، ج3، ص.56.

ونذكر ابن يعيش أنه يمكن إيرادها ملحقة بـ"ما": « وذلك في استعمالاتها في الجزاء مضموما إليها "ما" وغير مضموم إليها إن شئت قلت: "متى تذهبُ أذهب" و"متى ما تذهبُ أذهب"»¹

* **لَمَّا**: وهي أداة نفي مركبة من "لم" و"ما" قال عنها ابن يعيش: «وَأَمَّا "لَمَّا" فهي "لم" زيدت عليها "ما" فلم يتغيّر عملها الذي هو الجزم»² ويطلق على "لَمَّا" حرف وجود لوجود وتدخل على الماضي وتقتضي جوابا، وهذا الأخير قد يكون ماضيا نحو قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا نَجَّكُم إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ وَكَانَ الْإِنْسَانُ كَفُورًا ﴾ الإسراء67. أو جملة اسمية: ﴿ لَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا كُلُّ خَتَّارٍ كَفُورٍ ﴾ لقمان32.

* **كَلَّمَا**: كلمة مركبة من "كل" و"ما" وتفيد التكرار وتقتضي الجواب وهي منصوبة لأنها ظرف زمان. اقتضائها الجواب يجعلها تفيد الشرط، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ كَلَّمَا أضاء لَهُمْ مَشْوَءٌ فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ البقرة 19. يقول الزركشي عن هذه الآية « التركيب الوارد فيه كَلَّمَا يفيد التكرار على الأصح»³ أي أن المشي يتكرر بتكرار الإضاءة.

* **أَيَّان**: وهي من الأدوات الشرطية الظرفية الدالة على الزمن بمعنى (حين)، وتجزم فعلين مضارعين: على نحو قول الشاعر:

أَيَّان نُؤْمِنُكَ تَأْمَنُ غَيْرِنَا وَإِذَا لَمْ تَدْرِكْ الْأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حِزْرًا⁴

(نُؤْمِنُكَ تَأْمَنُ): فعل شرط وجوابه مجزومان بأداة الشرط (أَيَّان)

هذه معظم أدوات الشرط التي تضاربت حولها آراء النحاة من حيث تصنيفها، ودلالاتها على الشرط؛ غير أنه تجدر الإشارة إلى أنّ النحاة عرضوا في مصنفاتهم ومؤلفاتهم نوعا آخر من الشرط خاليا من الأداة، متضمنا معنى الشرط. واصطلحوا عليه بالتركيب الطلبي، وقد خصّه سيبويه بباب في كتابه: «هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جوابا لأمر أو نهي أو استفهام أو تمنٍّ أو عرض، فأما ما انجزم بالأمر فقولك: آتني آتِك، وأما ما انجزم بالنهي فقولك: لا تفعل يكن خيرا لك، وأما ما انجزم بالاستفهام فقولك: أتأتني أحدتُك؟ وأين تكن أزرُك؟ و أما ما انجزم بالتمني فقولك، ألا ماءً أشربُه وليته عندنا يحدثنا، وأما ما انجزم

¹ - ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص308 .

² - ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص. 66.

³ - الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل، ط2. بيروت : دت، دار المعرفة، ج 4، ص.324.

⁴ - ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص309.

بالعرض فقولك: «ألا تنزلُ تصبُ خيرا»¹ ولقد فسّر سيبويه انجرام الجواب في هذا التركيب الشرطي بتضمّن فعل الشرط لـ "إن" مقدرةً.

5 - 2 جملة الشرط و الجواب:

أشرنا في معرض حديثنا عن الجملة وأنواعها، إلى أنّ الجملة الشرطية مستقلة بذاتها عن بقیة أنواع الجمل. ولعلّ أهمّ شيء حاولنا إثباته هو أنّ الجملة الشرطية بشقيها (جملة الشرط والجواب) إنّما هي جملة واحدة دلّ عليها التركيب الحاصل بين شطريها، واتّحادهما إنّما هو للدلالة على معنى آخر لا يحصل بهما منفردين. وآثرنا أن نتناول في هذا الموضع (جملة الشرط والجواب) مسائل تتعلق بهما باعتبارهما عنصرين رئيسين من عناصر الجملة الفعلية يضافان إلى العنصر الأوّل (الأداة)، وأجلنا الحديث عن الصور والأنماط التي تأتي عليها جملة الشرط وجملة الجواب، إلى الفصول التطبيقية للبحث درءا للتكرار.

5-2-1- شروط فعل الشرط: ذكر النحاة شروطا ستة لابدّ أن يستوفيهما فعل الشرط:

- أن يكون مستقبلا لفظا ومعنى، مثل: (إن تذاكرُ تتجح) أو مستقبلا معنى فقط: (إن زرتني أكرمك)

- ألا يكون طلبا، فلا يجوز: (إن قم) ولا: (إن ليقم). ولا: (إن لا تقم)، باعتبار "لا" ناهية.

- ألا يكون جامدا، فلا يجوز: (إن عسى)، ولا (إن ليس)

- ألا يكون مقرونا بحرف تنفيس، فلا يقال: (إن سيقوم)، ولا (إن سوف يقوم)

- ألا يكون مقرونا بقد: فلا يجوز: (إن قد قام) ولا (إن قد يقوم)

- ألا يكون منفيًا: (إن لمّا يقم)، ولا (إن لن يقوم)، ويستثنى من ذلك، (لم) و(لا) فيجوز

اقتران الشرط بهما، وشاهد ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ وقوله أيضا: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةً فِي الْأَرْضِ وَفَسَادًا كَبِيرًا﴾ الأنفال 73.

5-2-2 أحوال الشرط والجزاء: يحسن بنا في هذا الفصل النظري التنويه بالصيغ الأساسية

التي شكّلت بها جملتا الشرط والجزاء، على أن يأتي تفصيل ذلك في الفصلين التطبيقيين بتبيان الأنماط والصور الفرعية التي تنبثق عن الأنماط الرئيسية للتركيب الشرطي. هذه الأخيرة (الأنماط الرئيسية) يمكن تلخيصها فيما يلي :

1- أن يكون الفعلان (فعل الشرط، فعل جواب الشرط) مضارعين، وهو أصل الجملة

¹ - سيبويه، الكتاب، ج 3، ص 93.

الشرطية ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ البقرة 284. والأصل أن يكونا مجزومين: ﴿من يعمل مثقال ذرة خيرا يره﴾ أما رفع فعل جواب الشرط المضارع فهو ضعيف، ومنه قول الشاعر :

يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تصرع¹

(تصرع) جواب شرط الأداة "إن" ورد مضارعا مرفوعا والأصل أن يأتي مجزوما، وقال النحاة إن هذا لا يكون إلا نادرا في الشعر: «وأما ما لا يجوز إلا في الشعر فهو: إن تأتني آتيك»² برفع جواب الشرط: "آتيك".

2 - أن يكون الفعلان ماضيين، نحو: (إن قام زيد قام عمر)، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ﴾ الإسراء 7 ويكون الفعلان في محل جزم.

3- أن يكون فعل الشرط ماضيا وجوابه مضارعا، نحو: (إن قام زيد يقوم عمر) وفي هذه الصورة للتركيب الشرطي، ورد الجزاء المضارع مجزوما، وورد أيضا مرفوعا فالأول كقولك (إن قام زيد يقم عمر) ومنه قول زهير:

وَمَنْ هَابَ أَسْبَابَ الْمَنَايَا يَبْلُغْهُ
وَإِنْ يَرْقَى أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسُلْمٍ

وأما الثاني فكقوله أيضا:

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ
يَقُولُ لِأَغَائِبٍ مَالِي وَلَا حَرَمٍ³

الشاهد: فعل جواب الشرط (يقول) إذ ورد مرفوعا.

4 - أما الصورة الرابعة من الصور الأساسية للتركيب الشرطي، فهي أن يكون فعل الشرط مضارعا و جوابه ماضيا كأن نقول: (إن تطع والديك رضي الله عنك). ومنه قول الشاعر:

إِنْ تَصْرَمُونَا وَصَلْنَاكُمْ وَإِنْ تَصَلُوا
مَلَأْتُمْ أَنْفُسَ الْأَعْدَاءِ إِرْهَابًا⁴

هذه إذن، هي الصور الأساسية التي يأتي عليها التركيب الشرطي، وهي حالة كون شطري الجملة الشرطية فعلا، غير أنه تجدر الإشارة إلى أن أحد طرفي الجملة الشرطية قد يأتي غير فعل (جملة اسمية)، وفي هذا الحال تكون الصورة غير أساسية .

كما تجدر الإشارة إلى ترتيب صور التراكيب الشرطية باعتبار الجودة والفصاحة :

¹ - ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص314.

² - المبرد، المقتضب، ج 2، ص72.

³ - ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص312.

⁴ - من شواهد: سيبويه، الكتاب، ج3، ص90.

- 1 - الأجود¹ كونهما مضارعين .
 - 2 - ثم كونهما ماضيين .
 - 3 - إن تخالفا ماضيا ومضارعا فالأولى كون الشرط ماضيا والجواب مضارعا.
 - 4 - وعكسه أضعف الوجود .
- أما من حيث الجزم فالأحكام على النحو الآتي :
- 1 - إن كانا مضارعين فهما مجزومان .
 - 2 - إذا كان الثاني مرفوعا فهو على التقديم والتأخير .
 - 3 - إذا كانا ماضيين فهما في محلّ جزم .
 - 4 - إن كان الأول مضارعا والثاني ماضيا فالأول مجزوما.

6- الربط في الجملة الشرطية :

أجمع الدارسون والنحاة على أن الربط هو عقد صلة بين وحدات الجملة العربية بعضها ببعض، وتداولوا مصطلحات تحيل إلى هذا المدلول "الربط"، فمنهم من قال "بالبناء"، "التلازم"، "العقد"، "التلازم"، "التضام" وهي كلّها تدلّ على معنى واحد وهو الربط «الروابط بين جملتين تجعل بينهما تلازما لم يفهم قبل دخولهما.»² كما أن د.حسان تمام يعرفه بأنه « قرينة لفظية دالة على اتصال أحد المترابطين بالآخر، ومما ينبغي أن يتم الربط بينهما: الشرط والجزاء»³. وإذا سبق أن بيّنا فيما خلا الترابط الوطيد بين جزأي التركيب الشرطي، فإنه حريّ بنا في هذا المقام أن نبيّن الماهية التي يكون بها هذا الرابط، فقد بيّن النحاة أنّ الربط بين فعل الشرط وجوابه إنما يكون بوسائل ثلاث هي:

6-1- الربط بالجزم: إنّ الصورة الأساسية والأصلية للتركيب الشرطي هي: (الأداة + ف ش + ج ش) «اعلم أنه لا يكون جواب الجزاء إلاّ بالفعل أو الفاء»⁴ فالأصل أن يكون جواب الشرط فعلا مضارعا مجزوما، وفي حالة كونه على هذا النحو فإنّ الرابط هو الجزم، أمّا إذا ورد جواب الشرط على صورة أخرى غير الصورة الأصلية فإنه يحتاج إلى رابط لفظي.

¹ - الرضي ، شرح الكافية، ج2، ص 260.

² - ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، دط. دمشق: 1994، دار الخير، ج1، ص.43

³ - ينظر د تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص215.

⁴ - سيوييه، الكتاب، ج3، ص63.

6-2- الربط بالفاء : يكون الربط بين فعل الشرط وجوابه بالفاء إذا ورد في صورة أخرى غير الأصلية « فالأصل الفعل والفاء داخلة عليه... لأنها لا تقع إلا ومعنى الجزاء فيها موجودٌ¹. أما الحالات التي يستلزم الربط فيها بـ " الفاء " فنجملها في الحالات الآتية:

أ - إذا كان جواب الشرط جملة اسمية: نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ بَخِيرٌ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ الأنعام 17

ب- إذا كان الجواب جملة فعلية، فعلها طلبي: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ آل عمران 31.

ج - إذا كان الجواب فعلا جامدا. كقولك: "إِنْ تَطَعُ وَالِدِيكَ فَنَعَمْ مَا تَفْعَلُهُ" ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ البقرة 127

د - إذا كان الفعل ماضيا مقرونا بـ "قد". قال تعالى: ﴿قَالُوا إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾ يوسف 77.

هـ- إذا كان فعلا مضارعا مقرونا بـ "سـ" أو "سوف" قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ المائدة 54.

و - إذا كان فعلا مضارعا منفيا قال تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ﴾ آل عمران 115

ي - إذا كان فعلا ماضيا مقرونا بـ "ما" النافية قال تعالى: ﴿فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرِ﴾ يونس 72

6-3- الربط بـ "إذا": أوردنا سلفا نقلا عن سيبويه، أن الجزاء لا يكون إلا بالفعل أو الفاء، غير أنه وفي المقام ذاته، يعرض سيبويه رأيا آخر في الربط يقول: «وسألت الخليل عن قوله عز وجل: ﴿وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ الروم 36. فقال: هذا كلام معلق بالكلام الأول كما كانت الفاء معلقة بالكلام الأول»² ما يُستشف من قول سبويه هو أنه يعتبر الربط بـ "إذا" كالربط بـ الفاء، و يُضيف المبرد « "إذا" تكون جوابا للجزاء كالفاء»³ كما تداول النحاة رأيا آخر مفاده أن ثمة فاء قبل إذا، ونسب إلى الأخفش⁴ ولعل ما يدفع نسبة الصحة عن هذا الرأي هو ورود "الفاء" و"إذا" متلازمتين في التركيب ذاته، فلو كان الربط

¹ - المبرد، المقتضب، ج2، ص. 59.

² - سيبويه، الكتاب، ج3، ص 64.

³ - المبرد، المقتضب، ج2، ص 58.

⁴ - ينظر: أبو أوس الشَّمسَان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب. ص 157.

بإحدهما: "الفاء" أو "إذا" ما صحَّ أن يُربط بهما معا. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ الأنبياء 97

ولئن كانت هذه الآية شاهدا من الشواهد التي تثبت ورود "الفاء" و"إذا" الرابطتين متلازمتين، إلا أن معظم النحاة أجمعوا على أن هذا التلازم غير مستحسن « لو كان إدخال الفاء على إذا حسنا، لكان الكلام بغير الفاء قبيحا فلماذا قد استغنى عن الفاء كما استغنت الفاء عن غيرها فصارت "إذا" ههنا جوابا كما صارت الفاء جوابا »¹ يبدو أن مذهب سيبويه هذا، إنما هو استنتاج وليس حجة يدفع بها إمكانية التلازم بين أداتي الربط "الفاء" و"إذا" ولعل ذلك ناتج عن قلة الشواهد التي وردت فيها الأداتان متلازمتين .

7 - عامل الجزم في الشرط و جوابه :

إذا كان الخلاف النحوي ديدن النحاة في مختلف القضايا النحوية التي انبروا لها بالدرس والتحليل والاستنباط، فبالمقابل ثبت إجماعهم على قضايا عديدة، ولعل مما وقع عليه إجماعهم في التركيب الشرطي هو أن عامل الشرط في فعل الشرط هو الأداة. فإن قلت: (إن ترزني أكرمك) ففعل الشرط مجزوم بـ "إن" بلا خلاف. أما جواب فعل الشرط، فقد اختلفوا في جازمه:

7-1 القول الأول : يرى سيبويه أن حروف الجزاء تجزم الأفعال وينجزم الجزاء بما قبله.

وكان مذهب سيبويه هذا محل تأويل من قبل الدارسين والشراح، ففهم بعضهم أن قوله (ينجزم الجزاء بما قبله) على أن ما قبله هو حرف الجزاء. وفهم آخرون أن ما قبله هو فعل الشرط. غير أن في (الكتاب) نصا آخر يحيل إلى مفهوم آخر وهو أن الأداة والفعل كلاهما عامل في الجزاء: « وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب "إن تأتني" بـ "إن تأتني" »² وقد تبني هذا الرأي - جازم الجزاء هو الأداة وفعل الشرط معا - نحاة آخرون على غرار المبرد وابن جني.

7-2 القول الثاني : يرى أصحابه أن جواب الشرط مجزوم بالأداة، أي أن هذه الأخيرة جازمة

لفعل الشرط وجوابه، وهو رأي تبناه جمهور النحاة.

7-3 القول الثالث : يُجزم فعل جواب الشرط بفعل الشرط وحده، وهذا رأي ابن مالك في

(التسهيل) «وَجَزَمَ الجواب بفعل الشرط لا بالأداة وحدها ولا بهما، ولا على الجوار خلافا

¹ - سيبويه، الكتاب، ج 3، ص 64.

² - سيبويه، الكتاب، ج 3، ص 93.

لزاعمي ذلك»¹ وذلك تأويلا لقول سيبويه السابق، وقد ردّ ابن مالك الجزم بأداة الشرط لأنّ أداة الشرط عنده كحروف الجر لا تقوى أن تعمل في معمولين، وإنّما عملها يكون في معمول واحد .

7-4 القول الرابع: يقول أصحابه إنّ العامل في جواب الشرط هو الأداة ولكن بواسطة فعل الشرط. وهذا الرأي لابن الأنباري (ت577هـ). في الإنصاف. وهو رأي لا نراه يختلف عن الرأي الثاني ذلك لأنّ الوسطة التي هي فعل الشرط تعني الاقتضاء. وفعل الشرط وجوابه يقتضيان بعضهما بعضا.

7-5 - القول الخامس : إنّ فعل جواب الشرط مجزوم على الجوار أي لمجاورته فعل الشرط وقد نسب ابن الأنباري هذا الرأي للكوفيين، والجزم على الجوار كالخفض على الجوار كخفض (خرب) في قولهم: (هذا جحر ضبّ خرب). غير أنّ هذا القياس لم يقدّم على حجة بيّنة، ذلك لأنّ الخفض على الجوار ليس واجبا، بينما الجزم في جواب الشرط فهو واجب وأصل.

8- اجتماع الشرط والقسم:

القسم وسيلة من وسائل توكيد الجملة في اللغة العربية: «اعلم أنّ القسم توكيد لكلامك»² وقد يرافق القسم بعض الروابط بحسب مقتضيات السياق وهي على النحو الآتي :

1- إذا كان القسم على جملة فعلها مضارع مثبت، دخلت عليه "اللام" وختم بنون مثال ذلك (والله لأفعلنّ)

2 - إذا كان الفعل ماضيا مثبتا اكتفى باللام نحو: (والله لفعلت)

3- إذا كان الفعل مضارعا منفيًا فإنّه يتجرّد من (اللام) و(النون) وذلك نحو: (والله لا أفعل) وأمّا مدار الحديث في هذا الموضوع ومثار الخلاف، هو لما يرد الشرط والقسم في جملة واحدة كقولك: (والله إن تجتهد لتتجنّ) أو كقولك: (والله لو اجتهدت لنجحت) فذهب بعضهم إلى أنّ "اللام" الواقعة في الجواب إنّما هي "لام القسم" وقال آخرون إنّها "اللام" الموطئة للقسم، وذهب آخرون إلى أنّها "لام الشرط".

¹ - ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: محمد كامل بركات، دط. القاهرة:1968، دار الكتاب العربي، ص273.

² - سيبويه، الكتاب، ج3، ص.84.

وقد تحدّث النّحاة أيضا في هذا المقام، عن حالة ورود الشرط والقسم في جملة واحدة، وكان السؤال: لأيّ منهما يكون الجواب، للقسم أم للشرط؟ وميّز النحاة في هذا الخصوص بين حالات ثلاث هي:

الحالة الأولى: إذا اجتمع الشرط والقسم وتقدّمهما نو خبر: أي ما يطلب الخبر كالمبتدأ واسم كان ونحوهما؛ وهنا أجمع النحاة على أنّ الجواب للشرط، ومثال ذلك: (زيد والله إن ينجح يكرمك) و (زيد إن ينجح والله يكرمك). ومن ثمّ يكون جواب القسم محذوفا.

الحالة الثانية: أن يتقدّم الشرط سواء سبقها نو خبر أم لم يسبقها: (إن تقم والله أقم) و(زيد والله إن يزرني أكرمه) ففي هذه الحالة يكون الجواب للشرط مطلقا، ويُحذف جواب القسم استغناءً بجواب الشرط وهو "أقم" و"أكرمه"، وذلك لتقدّم الشرط على القسم.

الحالة الثالثة: أن يجتمع الشرط والقسم، ويتقدّم القسم، ولم يتقدّمهما نو خبر، فجمهور النحاة يرون أن الجواب للقسم «ألا ترى أنك لو قلت: والله إن تأتني آتك. لم يجز ولو قلت: والله من يأتني آته كان محالا»¹ وفي هذه الحال تكون الجملة الشرطية فاصلة بين القسم والمقسوم عليه، فنقول: (والله إن تذاكر لتتجن). وذهب ابن مالك² إلى جواز أن يكون الجواب للشرط إذا اجتمع بالقسم وكان السبب لهذا الأخير، قال نو الرّمة:

لئن كان ما حُدثته اليوم صادقا أصمّ في نهار القيظِ للشّمس باديا
وأركبُ حمارا بين سرجٍ وفرّوة وأعرّ من الخاتام صغرى شماليا.

و ذلك باعتبار "اللام" السابقة لـ "إن" الشرطية هي اللام الموطئة للقسم. وفي هذه الحالة يكون جواب الشرط محذوفا وتكون العبارة القسمية لتوكيد الشرط كما جاء آنفا.

9- ما يلحق عناصر الجملة الشرطية من حذف:

إنّ عناصر الجملة الشرطية- كما هو معلوم- ثلاثة: أداة، فعل الشرط وجوابه، فالإي مدى أجاز النحاة حذف أحد هذه العناصر؟

9-1- **حذف أداة الشرط:** المشهور عند النحاة أنّ أداة الشرط لا تحذف: «لا يجوز حذف أداة الشرط، ولو كانت "إن" كما لا يجوز حذف غيرها من الجوازم، وجوز بعضهم حذف "إن"

¹ - سيبويه، الكتاب، ج3، ص84.

² - ابن مالك، التسهيل، ص153.

فيرتفع الفعل، وتدخل الفاء إشعاراً بذلك»¹ غير أن السيوطي لم يشير في نصّه هذا إلى من جوز حذف أداة الشرط.

9-2- حذف فعل الشرط: أجمع النحاة على أن حذف فعل الشرط أقلّ شيوعاً من حذف جوابه «ولا يجوز حذف الفعل من شيء مع حروف الشرط العاملة، إلاّ مع "إن" وحدها وذلك لقوتها وأنها أصل حروف الشرط»². ويكون حذف فعل الشرط في إحدى الحالات الآتية:

- أن يقع فعل الشرط بعد "إن" المقترنة بـ "لا" النافية مثل: عدّ وإلاّ عاقبتك، أي وإلاّ تعدّ عاقبتك. ومنه قول الأحموس:

فطلّقها فلست لها بكفاء وإلاّ يعلّ مفرّق الحسام.

أي، وإلاّ تطلّقها يعلّ مفرّق الحسام.

- أن تكون الجملة التي اشتملت الحذف معطوفة على جملة شرطية استوفت أركانها فدلّت على المحذوف. كقوله صلى الله عليه وسلم: "فإن جاء صاحبها وإلاّ استمتع بها" أي، وإلاّ يجيء فاستمتع بها، وإنما دلّ على فعل الشرط المحذوف فعل الشرط الواقع في الجملة الأولى التي عطفت عليها.

- حذف "كان" إذا وقعت فعل شرط مثل: مرّ مسرعاً إن ركباً وإن ماشياً، أي: إن كنت ركباً وإن كنت ماشياً: ومنه قول ابن همام السلولي:

وأحضرت عذري، عليه الشهود إن عاذرا لي وإن تاركا

التقدير: أحضرت عذري عليه الشهود إن كان الحاكم عاذرا لي وإن كان تاركا للأخذ بعذري ومنه أيضاً قول النابغة الذبياني:

حديت عليّ بطون ضينة كلّها إن ظالما فيهم وإن مظلوما

9-3 - حذف أداة الشرط وفعل الشرط معا:

ويحذفان معا بعد جملة طلبية: الأمر، يقال "أكرمني أكرمك" أي، أكرمني فإن تكرمني أكرمك. النهي، "لا تفعل يكن خيرا لك". الاستفهام، "أتأتيني أحدثك"، و "أين بيتك أزرّك؟". التمني، "ألا ماءً أشربه. العرض، "ألا تنزل عندنا تصبّ خيرا". ومن شواهد حذف أداة الشرط وفعلها قوله

¹ - السيوطي، همع الهوامع شرح جمع الجوامع، ط1. بيروت: دت، دار المعرفة، ج2، ص 63.

² - القيسي، مشكل إعراب القرآن، تح: ياسين محمد السواس. دمشق: 1974، مجمع اللغة العربية، ج2، ص319.

تعالى: ﴿وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ﴾ المؤمنون 91. "إذا" في هذه الآية: جواب لكلام مضمراً¹، أي لو كانت معه ألهة إذا لذهب كل إله بما خلق.

9-4- حذف جواب الشرط: جواب الشرط هو أكثر عناصر الجملة الشرطية تعرضاً للحذف، ولقد حدّد النحاة حالات يجوز معها الحذف، وهي:

- إذا عُرف معنى الجواب: قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُفِّقُوا عَلَى النَّارِ﴾ الأنعام 27، سأل سيبويه شيخه الخليل عن حذف الجواب في مثل هذه الآية فقال: «إنّ العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم، وعلم المُخْبِرُ لأيّ شيء وضع هذا الكلام»² فجواب الشرط يحذف حالة وجود دليل يدلّ عليه، أو كان الجواب معروفاً لا يحتاج إلى ذكره، يقول المبرد «لا يجوز الحذف حتى يكون المحذوف معلوماً بما يدلّ عليه من متقدّم خبرٍ أو مشاهدة حال»³

- في جواب الاستفهام: إذا وقعت الجملة الشرطية جواب استفهام في مثل: أتعطيني درهما؟ تقول: "إن جاء زيد". أي، "إن جاء زيد أعطيك درهما". ومعنى هذا أن المتقدّم: "أتعطيني درهما" ليس هو جواب الجزاء وإنما جواب الجزاء محذوف سدّ مسدّه المتقدّم.

- إذا توالى قسم وشرط: إذا تقدّم القسم على العبارة الشرطية فإنه يستقلّ بالجواب، أمّا جواب الشرط فهو محذوف، كما تمّ تبيينه في اجتماع الشرط والقسم.

إذا لم يكن الجواب مسبباً عن الشرط: وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ﴾ العنكبوت 5. يقول ابن هاشم: «وأجل الله آتٍ سواءً وُجد الرجاء أم لم يوجد، وإنما الأصل: فليبادر بالعمل فإنّ أجل الله لآت»⁴ أي أنّ الشرط لم يكن مسبباً للجزاء المذكور وإنما كان مسبباً لجزاء محذوف هو "فليبادر".

9-5- حذف الشرط و الجواب معاً: قد يمتدّ حذف عناصر الجملة الشرطية ليطال ركنين أساسيين منها: فعل الشرط وجوابه معاً. وذلك مع أداة الشرط "إنّ" التي تبقى وحدها دالةً على المحذوف ومن ذلك قول: روبة بن العجاج:
قالت بناتُ العمِّ: يا سلمى وإنّ كان فقيراً مُعديماً قالت: وإنّ.

¹ - الفراء، معاني القرآن، تح: محمد على النجار وآخرين، القاهرة: د ت، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ج 2، ص 241.

² - سيبويه، الكتاب، ج 3، ص 103.

³ - المبرد، المقتضب، ج 2، ص 81.

⁴ - ابن هشام، مغني اللبيب، ج 2، ص 722.

أي: وإن كان كذلك رَضِيَتْه، وإنما عمَدَ إلى الحذف لتقدّم ما يسوّغه؛ فالمحذوف معلوم لدلالة الأبيات السابقة عليه:

قالت سُلَيْمَى: لبت لي بعلاً يَمُنُّ يغسل جلدي و ينسّيني الحزن
وحاجةً ما إن لها عندي ثمنٌ ميسورةً قضاؤها منه ومن

10- ترتيب عناصر الجملة الشرطية:

تبيّن لنا مما سبق، أنّ عناصر التركيب الشرطي ثلاثة، و تبيّن أنّ هذه العناصر في تركيبها قد تتشكل من عناصر نحوية مختلفة في صورة الأنماط الأساسية للجملة الشرطية. وكان الأهمّ في ذلك كلّهُ، أنّ للجملة الشرطية أساساً ومبدأً تقوم عليه مفاده أنّها لا تستغني عن أيّ عنصر من عناصرها. لأنّ ذلك، إنّ حدث، يُفقدُها الدلالة على الشرط. غير أنّ النحاة استوقفهم موضوع آخر يتعلّق بعناصر الجملة الشرطية، من حيث ترتيبها، وشغلّتهم مسائل جمة: هل يجوز تقديم جواب الشرط على الأداة؟ أم أنّ لهذه الأخيرة الصدارة ومن ثمّ لا يجوز تقديم أحد معمولاتها عليها؟

10-1 - تقديم جواب الشرط على الأداة: إنّ مسألة تقديم جواب الشرط على أداة الشرط مسألة خلافية بين البصرة والكوفة، وبيّن نحاة البصرة أنفسهم، والشائع عند البصريين هو صدارة الأداة للتركيب الشرطي وعدم جواز تقديم الأداة أو أيّ من معمولاتها، يقول سيبويه: « وقُبْحُ في الكلام أن تعمل "إن" أو شيء من حروف الجزاء في الأفعال حتى تجزّمه في اللفظ ثمّ لا يكون لها جوابٌ ينجزم بما قبله»¹ يفهم من هذا، أنّ أدوات الشرط العاملة لا بدّ لها من فعلين: فإذا جزمت الأوّل وجب أن يُؤتى بجوابه مضارعاً مجزوماً. أمّا إذا لم تعمل "إن" أو غيرها من أدوات الشرط فإنّه يجوز تقديم الجواب عليها، ويكون ذلك خاصّة إذا كان فعل الشرط ماضياً، نحو: "أتيتك إن أتيتني". غير أنّ المتقدّم على أداة الشرط عند البصريين لا يُعدّ جواباً للجزاء وإنّما هو دالٌّ على الجزء المحذوف « إذا كان الفعل ماضياً بعد حروف الجزاء جاز أن يتقدّم الجواب، لأنّ "إن" لا تعمل في لفظه شيئاً، وإنّما هو موضع الجزاء، فكذلك جوابه يسدّ مسدّ الجزاء»² أي أنّ الكلام المتقدّم في مثل: (أكرمك إن تكرمني) إنّما هو كلام مستقلّ يدلّ على الجواب المحذوف. أمّا الكوفيون³ فذهبوا إلى جواز تقدّم جواب الشرط على الأداة، وأنّ المتقدّم هو الجواب نفسه، وليس دالّاً عليه فحسب.

¹ - سيبويه، الكتاب، ج 3، ص 66.

² - المبرد، المقنّض، ج 2، ص 68.

³ - ابن السراج، أصول النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، بغداد: 1973، مطبعة الأعظمي، ج 2، ص 245.

10-2- تقديم معمول جواب الشرط على أداة الشرط :

امتدَّ الاختلاف بين نحاة المدرستين من موضوع جواز تقديم جواب الشرط على الأداة، ليلبغ موضوعاً آخرَ ذا علاقة وطيدة به، فتطرح النحاة إمكانية تقديم معمول فعل الشرط أو جوابه عليه، ولما كان الموضوع مرتبطاً بسابقه: "تقديم جواب الشرط على الأداة" كان طبيعياً أن نجد موقف النحاة واحداً في كليهما: إذ ذهب البصريون إلا أنه لا يجوز البتة أن يُنصب الاسم المتقدم على أداة الشرط لا بفعل الشرط ولا بجوابه. فلا يجوز: (عمراً إن تكرم زيداً أكرم) «ومما لا يكون في الاستفهام إلا رفعا قولك: "أعبدُ الله إن تره تضربُه؟ كذلك إن طرحت الهاء مع قبحه فقلت: أعبدُ الله إن تره تضربُ، فليس للأخر سبيل على الاسم»¹ أي ليس لـ"تضرب" سبيل على الاسم "عبد الله" فينصبه. ومن ثمَّ وجب أن يكون الاسم المتقدم على أداة الشرط مرفوعاً فيكون مبتدأ، وبهذا تكون الجملة الاسمية مستقلة.

و لكنَّ الكوفيين لا يذهبون مذهبهم، ففي جملة: "زيد إن تضربُ أضربُ" يجيز الكسائي أن يكون (زيد) منصوباً بالفعل الأول وأجاز هو والفراء² أن يكون منصوباً بالفعل الثاني، و يفهم من هذا، أن معمول الشرط شأنه شأن جواب الشرط يمكن أن يتقدّم على أداة الشرط. وإذا كان كلُّ فريق استقرَّ على رأي في موضوع تقدّم معمول على أداة الشرط، فإنَّ آراءهم تضاربت أيضاً في شأن توسط معمول الشرط الأداة وفعل الشرط، على نحو: "إن زيداً جاء" فذهب البصريون إلى أن: «واعلم أن قولهم في الشعر: "إن زيد يأتك يكن كذا"، إنما ارتفع بالابتداء»³ إذن فالاسم المرفوع الذي تلا أداة إنما هو فاعل لفعل مضمّر يفسره الفعل المذكور. أمّا نظراً لهم الكوفيون فيرون غير هذا الرأي، بل يقولون بنقيض رأيهم، فيجوز عندهم أن يتقدّم معمول الجزاء على الفعل، والشاهد عندهم قول الشاعر:

لا تجزعي إن منفساً أهلكته فإذا هلكتُ فعند ذلك فأجزعي

11- توسيع الجملة الشرطية :

لئن كانت الجملة الشرطية تتعرض للحذف الذي يطال بعض عناصرها، ويطراً على ترتيبها تقديمً وتأخيراً، فإنها في مقابل ذلك قد تتعرض إلى التوسعة، ويكون ذلك بإقحام بعض الجمل

¹ - سيبويه، الكتاب، ج1، ص.132

² - الفراء، معاني القرآن، ج1، ص.422

³ - سيبويه، الكتاب، ج3، ص.113.

الاعتراضية، أو إضافة عبارة شرطية تتازع العبارة الشرطية الأساسية الجواب: ذلك ما أطلق عليه النحاة مصطلح (توسيع الجملة الشرطية) ويأخذ هذا التوسيع أشكالاً مختلفة.

1-11 - التوسيع بالحال والبدل: تتبّه النحاة إلى أنّ فعل الشرط قد يليه فعل آخر، على نحو: "إن تأنّتي تسألني أعطيك" و يرى سيبويه أنّ الفعل يكون مرفوعاً إن كان حالاً ومن ذلك قول الحطيئة:

متى تأتته تعشو إلى ضوء ناره تجدّ خير نار عندها خير موقد¹
← (تعشو) فعل مضارع مرفوع لأنه حال.

ولما صادفت النحاة من أمثال سبويه شواهد ورد فيها الفعل بعد الشرط مجزوما عدّوه بدلاً من فعل الشرط ومن ذلك قول الشاعر:

« متى تأتينا تلملم بنا في ديارنا تجدّ حطباً جزّلاً ونارا تأججا

"تلملم" بدل من الفعل الأوّل ونظيره من الأسماء: مررت برجل "عبد الله". فأراد أن يفسّر الإتيان بالإلام كما فسّر الاسم الأوّل بالاسم الآخر² ولما كان التمييز بين البديل والحال مستعصياً، في مثل الشاهد المذكور، بحث نحاة آخرون عن تفاصيل أخرى تميّز بين الأمرين: البديل والحال، إذ يمكن أن يتأوّل القارئ للشاهد السابق أنّ "تلملم" حال، أي متى تأتينا مُلملماً. فوضع ابن مالك³ شروطاً تميّز بينهما، إذا توفّرت فالفعل بدل، وإلا فهو حال، وهي:

1 - أن يجوز حذفه .

2- أن لا يكون صفة.

3- أن يوافق فعل الشرط معنى .

11- 2 - التوسيع بالعطف: قد تتوسّع الجملة الشرطية نتيجة العطف على بعض عناصرها ويكون العطف إمّا على:

- فعل الشرط؛

- فعل جواب الشرط .

أ: العطف _____ على فعل الشرط: إذا وقع بعد فعل الشرط، فعل مضارع معطوف بالواو فالوجه الجزم عطفاً على فعل الشرط. فجملة الشرط (فعل الشرط) في مثل هذا التركيب، ليس

¹ - ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص308.

² - سيبويه، الكتاب، ج3، ص 86.

³ - ابن مالك، التسهيل، ص 239.

مكوّنًا من فعل واحد وإنّما من فعلين اشتراكا في الدلالة على الشرط بالعطف، ومن ثمّ اشتراكا أيضا في القرينة الإعرابية وهي الجزم « وذلك لأنّ هذه الحروف يُشركن الآخر (الفعل المعطوف) فيما دخل فيه الأوّل و كذلك (أو) وما أشبههن»¹ وأجمع النحاة على أنّ المعطوف يكون مجزوما ولا يجوز أن يكون مرفوعا، غير أنّه يمكن أن يؤولي بالمعطوف منصوبا بإضمار "أن": « وسألته عن قول زهير:

وَمَنْ لَا يُقَدِّمَ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً فَيُنْبِتْهَا فِي مُسْتَوَى الْأَرْضِ يَرْلِقُ

فقال: النصب في هذا جيّد « (يُنْبِتْهَا): فعل مضارع معطوف على فعل الشرط ورد منصوبا بإضمار "أن". ونبّه سيبويه إلى أنّ "أن" لا تضمّر بعد "ثمّ" فلا يكون الفعل بعدها منصوبا. نخلص ممّا سبق أنّ العبارة الشرطيّة (فعل الشرط) يتمّ توسيعها بعطف فعل مضارع عليها وهذا الأخير يكون على حلتين.

- مجزوما عطا على فعل الشرط.

- منصوبا بإضمار "أن" بعد "و"، "ف".

ب) العطف على فعل جواب الشرط : إذا تمّت الجملة الشرطية واستوفت أركانها الثلاثة ثمّ جيء بعد جواب الشرط بفعل مضارع مقترن بالواو أو الفاء، فإنّه يجوز في هذا المضارع ثلاثة أوجه من الإعراب :

1 - الجزم عطا على فعل الشرط : إن تزرني أرحب بك و أكرمك .

2 - الرفع على الاستئناف: إن تزرني أرحب بك و أكرمك .

3- النصب بـ"أن" مضمرة : إن تزرني أرحب بك و أكرمك، و يرى سيبويه أنّ نصب

الفعل المضارع المعطوف على جواب الشرط ضعيف .

ج) العطف على جواب الشرط المقترن بالفاء: إذا ورد جواب الشرط مقترنا بالفاء الرابطة

بينه وبين فعله وتمّت توسعته بفعل مضارع معطوف على الجواب المقترن بالفاء، فله حالتان:

- حالة جيّدة وهي الرفع، كقوله تعالى: ﴿إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ البقرة 271. والرفع هنا وجه الجزاء وهو

¹ - سيبويه، الكتاب، ج3، ص88.

² - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الجيد¹، لأنّ الكلام الذي بعد الفاء جرى مجراه في غير الجزاء فجرى الفعل هنا كما كان يجري في غير الجزاء.

- حالة ثانية وهي الجزم، كأن تقول: (من يجتهد فأجره على الله وينل رضا الناس) غير أنّ النحاة ذهبوا إلى تفضيل الرفع نظراً لاطرّاده في كلام العرب كما ذهب النحاة إلى جواز مجيء المعطوف ماضياً باعتبار جواز وقوع فعل جواب الشرط مضارعاً أو ماضياً.

11-3- التوسيع بالعبارة الشرطية: تُوسّع الجملة الشرطية نفسها بعبارة شرطية أخرى، وهذه الأخيرة قد تأتي معطوفة على الجملة الشرطية الأولى، كما قد تأتي بدون عطف.

أ- عطف عبارة شرطية على أخرى: وعطف عبارة شرطية على أخرى يكون باعتماد حروف العطف: "و"، "ف"، "أو":

- إذا توالى شرطان بعطف الواو، فالجواب لهما معا لأنّ الواو تفيد الجمع والمشاركة، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَوَمَّنُوا وَيَتَنَقَّوْا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ﴾. محمد 36.

- إذا توالى شرطان وكانت أداة العطف "أو" فالجواب لأحدهما، ذلك لأنّ "أو" تفيد التخيير وجواب الثاني محذوف يدلّ عليه المذكور.

- وإذا كان العطف بالفاء، مثل: **إِنْ جِئْتَنِي فَإِنْ أَحْسَنْتَ إِلَيَّ جِئْتُكَ**، فالجواب للثاني، وما دخلت عليه الفاء من الشرط وجوابه فهو جواب للأول.

ب: توالي عبارتين شرطيتين: قد تتوالى في التركيب النحوي عبارتان شرطيتان وليس بعدهما غير جواب واحد، وقد اختلف النحاة حول هذا الأخير، فهو جواب للعبارة الشرطية الأولى أم للثانية:

1 - يرى جمهور النحاة أنّ الجواب للشرط الأول، وجواب الشرط الثاني محذوف لدلالة الشرط الأول وجوابه عليه: على نحو قول الشاعر:

إِنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا إِنْ تَدْعَرُوا تَجِدُوا مَنَا مَعَاقِلَ عَزَّ زَانَهَا كَرْمٌ²

ومنهم من يرى أنّ جملة الشرط الثانية حال، أي: **إِنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا مَدْعُورِينَ**، ومن ثمّ كان الجواب للمتقدّم.

2 - مذهب يرى غير ما ذهب إليه أصحاب المذهب الأول، إذ يرى أصحابه³ أنّ في مثل هذه الحالات من التركيب الشرطي يكون الجواب للثاني، على أن تكون العبارة الشرطية الثانية

¹ - ينظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص90.

² - السيوطي، همع الهوامع ط1. لبنان: دت، دار المعرفة، ج2، ص546.

³ - الرضي الاستربادي، شرح الكافية في النحو، بيروت: دت، دار الكتب العلمية، ج2، ص395.

وجوابها - كلاهما - جوابا للعبارة الشرطية المتقدمة.

ويذهب ابن قيم الجوزية، في هذه المسألة، مذهبا نرى أنه وفق فيه، يقول: «وأحسن من هذا أن يقال ليس الكلام بشرطين يستدعيان جوابين؛ بل هو شرط واحد وتعليق واحد،... فهو جواب لهما معا بهذا الاعتبار، وإيضاحه أنك إذا قلت: إن كلمت زيدا إن رأيتَه فأنت طالق، جعلت الطلاق جزاء على كلام مقيد بالرؤية لا على كلام مطلق وكأنه قال: إن كلمته ناظرة إليه فأنت طالق»¹ يفهم من هذا، أن الشرطين بمثابة جملة شرطية واحدة وليس جملتين منفصلتين.

11-4- التوسيع بالمعترضات:

بالإضافة إلى العناصر النحوية السابقة التي توسّع بها الجملة الشرطية، فإن هذه الأخيرة تتوسّع أيضا بجملة من المعترضات التي تتوسّط العبارتين الشرطيتين: فعل الشرط وجوابه. ومن هذه المعترضات ذكر النحاة² ما يلي:

أ - الاعتراض بالنداء: ومنه قوله عز وجل: " قُلْ رَبِّ إِمَّا تُرِيْنِي مَا يُوعَدُونَ رَبِّ فَلَا تَجْعَلْنِي فِي الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ " المؤمنون 93 و94 . فالجملة الشرطية: إِمَّا تُرِيْنِي مَا يُوعَدُونَ . أُعْتَرِضَ بينها وبين جوابها " فلا تجعلني " بنداء " رب " و هو منادى لأداة نداء محذوفة .

ومثل لذلك الرضي بالآتي :

(إن تأتني - يازيد - آتك)

ب - الاعتراض بالقسم: ومثل له الرضي بـ :

(إن تأتني - والله - آتك)

ج - الاعتراض بالدعاء: كأن يقول قائل: (إن تأتني - غفر الله لك - آتك)

د - الاعتراض بالجملة الاسمية: كأن يُقال: (إن تأتني - ولا فخر - أكرمك)

هذه إذن، جملة من العناصر النحوية، التي من شأنها أن توسّع الجملة الشرطية، وهذه الموسّعات التي تتخلل الجملة الشرطية تلحق - كما هو معلوم - الأنواع الأخرى من الجملة العربية: الاسمية والفعلية، فتضارع بذلك الجملة الشرطية النوعين الآخرين من حيث التركيب والسياق الذي ترد فيه .

¹ - ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، دط. دمشق: 1994، دار الخير، ج 3، ص 247.

² - ينظر: الرضي، شرح الكافية، ج2، ص56.

خلاصة الفصل النظري:

يُحسُن بنا لدى ختام هذه الدراسة النظرية للجملة الشرطية أن ننوّه بأهمّ القضايا التي استوقفتنا:

لعلّ أهمّ ما يمكن أن نلفت إليه الأنظار، هو أنّ الشرط وما تعلق به من قضايا ملازمة له كان محلّ دراسة مستفيضة متأنّية من قِبَل النّحاة العرب: قديمهم وحديثهم، إذ خصّ بأبواب لم تتنازعه فيها قضايا نحوية أخرى، وأُفردت له مسائل تناولته في خضم تطرُق النّحاة لقضايا نحوية شتّى.

ومما تجدر الإشارة إليه أيضاً، هو أنّ التركيب الشرطي بما تعلق به من مسائل وقضايا جدير أن يصنّف تصنيفاً خاصاً وهو: (الجملة الشرطية) كجملة قائمة بذاتها لها من الخصوصية في التركيب والدلالة ما لا يتيح لنا أن نضمّها إلى جملة أخرى: الجملة الفعلية.

كما أنّ اختلاف النّحاة حول قضايا الشرط، لعلّه كان بصفة أبرز في القضايا التي تخصّ الأعمال النحوي، إذ اختلفوا في عامل الجزم في فعلي الشرط والجزاء، واختلفوا حول الحالات التي يكون فيها فعل الشرط أو جوابه وما لحقهما من معطوفات مجزوماً، وذلك مردّه إلى أنّ النّحاة القدامى تناولوا الشرط في قضايا الجزم وأدوات وحروف الجزم.

أمّا من النّاحية التركيبية لبنية الجملة الشرطية فخلّصنا إلى أنّ ثمة نمطاً أساساً تتفرع عنه أنماط أخرى، وهذا النمط هو: (إن + مضارع مجزوم + فاعل + مضارع مجزوم + فاعل) وذكر النّحاة أنماطاً لا يصلح معها أن يكون التركيب شرطياً إلا إذا اقترن بالفاء أو ما ينوب عنها من روابط.

وهذا النمط الأساسي وما يتفرع عنه من أنماط وصور للتركيب الشرطي سنبسط الحديث فيه بشكل أكثر تفصيلاً في الفصلين التطبيقيين الذين سيليان هذا الفصل النظري، وذلك لما نحاول استقراء أهمّ الأنماط الشرطية الواردة في أحاديث المصطفى عليه السلام، من خلال مدوّنة صحيح البخاري. نشير في الختام، إلى أنّنا لم نتعرّض في هذا البحث إلى نوع آخر من الشرط وهو التركيب الطلبي الذي يأتي خالياً من الأداة كالأمر وجوابه: انتي آتِك. أو النهي "لا تفعل يكن خيراً"... وإنما سيُعنى هذا البحث بالجملة الشرطية ذات الأداة.

الفصل الثاني

الأنماط الشرطية للأدوات الجازمة:

1- إن

2- من

3- لما

4- ما

5- أي

6- أينما

7- حيثما

8- مهما

مدخل:

تطرقنا في الفصل النظري إلى قضايا ومسائل تتعلق بالشرط وأحكامه، وأشرنا إلى أنّ النحاة صنّفوا أدوات الشرط باعتماد اعتبارات عدّة: العامل، الاسمىة والحرفية والظرفية، البساطة والتركيب..، وتبنيّا في تصنيفها معيارا يأخذ بعين الاعتبار مدى دلالة كل أداة على الشرط بأصالة، وأصطلح عليها بالأدوات الأصلية، وأدوات أخرى لم تدلّ على الشرط بأصالة فسميت أدوات محولة أو الأدوات غير الأصلية.

أمّا في الجزء التطبيقي الذي ارتأينا أن يكون في فصلين، فأثرنا أن نصنّف هذه الأدوات باعتبار عملها النحوي، ومن ثمّ اعتمدنا أشهر تصنيف للأدوات الشرطية وهو الذي يجعلها قسمين اثنين هما: الأدوات الشرطية الجازمة، والأدوات الشرطية غير الجازمة. وفي ضوء هذا التقسيم اختصّ هذا الفصل الأول بالأدوات الشرطية الجازمة: إن، من، ما، أي، حيثما، مهما وأينما. أمّا الفصل الموالي فيضطلع بالأدوات الشرطية غير الجازمة: إذا، لو، لولا، أمّا، كلما.

كما بدا لنا في مقدمة هذا الفصل التطبيقي أن نعرض أهم الأنماط الشرطية التي سيطرّد ذكرها فلقد أشرنا آنفا في الفصل النظري وبالتحديد: أحوال الشرط والجزاء أنّ هذين الأخيرين حدّد لهما النحاة أربع أحوال يأتيان عليها: «إذا كان الشرط والجزاء جملتين فعليتين فيكونان على أربعة أنحاء»¹:

الأول: أن يكونا ماضيين في محلّ جزم، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ الإسراء7

الثاني: أن يكونا مضارعين، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ البقرة 284

الثالث: أن يكون الأول ماضيا والثاني مضارعا: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ﴾ هود 15 .

الرابع: أن يكون الأول مضارعا، و الثاني ماضيا، وهو قليل ومنه قول أبي زيد الطائي:

مَنْ يَكِدُنِي بِسَيِّئِ كُنْتُ مِنْهُ **** كالشّجا بين حلقة والوريد²

¹ - ابن عقيل، شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ج2، 312 .

² - المرجع نفسه، ص نفسها.

بالإضافة إلى هذه الأنماط الأساسية الأربعة التي ذكرها ابن عقيل، فإنّ ثمة أنماطاً أخرى وردت في التراكيب الشرطية، غير أنّ النّحاة لم يعدّوها من قبيل التّراكيب الأساسية، وهي التراكيب التي يأتي فيها الجواب مقترناً بالفاء لأنّه لا يصلح أن يكون شرطاً لأنّ الشرط عندهم يجب أن يتركّب من فعلين؛ إلّا أنّ هذه الأنماط تبقى شرطية لدلالاتها على الشرط واقتضائها الجواب، واشترط فيها النّحاة اقترانها بالفاء.

أما ترتيب هذه الأنماط الشرطية من حيث الفصاحة، فإنّ سيبويه قال بأفضلية الكلام الذي يكون فيه فعل الشرط والجزاء مُتَّفَقِي اللفظ والمعنى « فإذا قلت: "إنّ تفعل" فأحسن الكلام أن يكون الجواب: "أفعل" لأنّه نظيره في الفعل، وإذا قلت: "إنّ فعلت" فأحسن الكلام أن تقول: "فعلت" لأنّه مثله»¹، بالإضافة إلى سيبويه الذي اعتبر التركيب السابق هو الأجود، فإنّ نّحاة آخرين عمدوا إلى وضع ترتيب لأنماط الجملة الشرطية ذات الأداة من حيث الفصاحة والشيوخ، وهو على النحو الآتي :

1 - الأداة + فعل الشرط مضارع + فعل الجواب مضارع: يقول المبرد: « وجه الكلام: من يأتي آتية»² ذلك لأنّ هذا النمط يضمن خاصيتين للشرط وهما: الجزم والدلالة على الاستقبال إذ «لا يجوز أن تكون: "إن" تخلو من الفعل المستقبل لأنّ الجزاء لا يكون إلّا بالمستقبل»³ وبهذا يكون الفعلان مجزومين: إن تأتي أكرمك.

2 - الأداة + فعل الشرط ماضٍ + فعل الجواب ماضٍ: إذا كان النّحاة قد فصلوا القول في أنّ الشرط يكون للاستقبال، فإنّهم يرون أنّ فعلي الشرط إذا كان ماضيين فهما ماضيان في اللفظ لا في المعنى «إنما يقع ما بعدها من الماضي في معنى المستقبل»⁴ ففعلاً الشرط والجزاء في مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا﴾ آل عمران 144، إنّما هي أفعال ماضية في اللفظ مضارعة في المعنى. ولهذا فهي في محل جزم إذا كانت أفعال شرط لأدوات جازمة: «وقد يجوز أن تقع الأفعال الماضية في الجزاء على معنى المستقبلية، لأنّ الشرط لا يقع إلّا على فعل لم يقع، فتكون مواضعها مجزومة وإن لم يتبيّن فيها الإعراب»⁵. أي أنّ الأفعال الماضية الواقعة شرطاً أو جزاء تكون في محل جزم.

¹ - سيبويه ، الكتاب، مرجع سابق، ج 3 ، ص 91.

² - المبرد، المقتضب، مرجع سابق، ج 2 ، ص 60.

³ - ابن سراج ، الأصول في النحو، ج2، ص199.

⁴ - المرجع نفسه، ج2، ص199.

⁵ - المبرد، المقتضب، مرجع سابق ج 2 ، ص 50.

3- الأداة + فعل الشرط ماضٍ + فعل الجواب مضارع: هذا التركيب عدّه النحاة أقلّ فصاحة من النمطين السابقين، غير أنّ منهم من جوّزه على ضعفه: « فإن قلت: "إن فعلتَ أفعل" كان مستجازاً¹ » ذلك لأنّ هذين الفعلين إنّ اختلفا في اللفظ، من حيث كون أحدهما ماضياً والآخر مضارعاً، فإنّهما متّفقان في المعنى بدلالتهما على الاستقبال.

4- الأداة + فعل الشرط مضارع + فعل الجواب ماضٍ: وهو نمط أجمع النحاة على أنه نادر الاستعمال، فسيبويه ضعّف "أفعل مع فعلتَ" وذهب جمهور النحاة إلى أنّ مجيئه يختصّ بالضرورة الشعرية، وجوّزه الفراء وابن مالك².

5 - الأداة+ فعل الشرط : أداة ربط +جواب شرط:

يقول سيبويه : «لا يكون جواب الجزاء إلا بالفعل أو الفاء»³ فسيبويه إذن، يقترح وجهين لجواب الشرط: الفعل أو الفاء. غير أنه لا يقصد من ذلك التخيير وإنما الفعل أوّلاً، أمّا الفاء فإمكانية ثانية، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾ الزحرف 81. وتُسمّى هذه الفاء فاءَ الجواب لاقترانها بجواب الشرط، وفاءَ الربط لأنها تربط بين طرفي التركيب الشرطي. وأضاف النحاة إلى الفاء، الربط بـ "إذا" فهم يرون أنّ الربط بـ "إذا" كالربط بالفاء⁴. وهذا النمط يُعتمد حالة تعذر إمكانية الإتيان بفعلين بناء على متطلبات مقتضى الحال «فالأصل الفعل والفاء داخلة عليه»⁵. ولذلك صُنّف هذا النمط في آخر الأنماط المستحسنة من الأنماط الشرطية.

بالإضافة إلى هذه الأنماط التي تتكوّن من فعلين قد يتّفقان لفظاً ومعنى، أو يختلفان لفظاً ويتّفقان معنى، أو الأنماط التي يلزم فيها الجملة الشرطية الربط، فإنّه يجدر التنويه إلى أنّ أداة الشرط "لولا" اختّصت بالاسم، أمّا الفعل فلا يليها مباشرة.

هذه الأنماط الأساسية للتركيب الشرطي التي استنبطها النحاة العرب من مدونة اللغة العربية، سنعمل على تفصيلها في مدونة صحيح البخاري، في هذا الفصل التطبيقي، والفصل الذي يليه، حيث سنتعرّض لكل أداة وردت في صحيح البخاري من أقوال الرسول - صلى الله عليه وسلم - والأنماط التي انبنت عليها الجملة الشرطية.

¹ - الفراء، معاني القرآن، مرجع سابق، ج2، ص6.

² - ينظر: المرجع السابق.

³ - سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج3، ص63

⁴ - ينظر الربط في الجملة الشرطية: الفصل النظري.

⁵ - المبرد، المقتضب، مرجع سابق. ج2، ص59.

وقبل ذلك كله يحسُن بنا أن نعرض جدولاً إحصائياً يرتب الأدوات الشرطية بحسب نسبة ورود كل أداة في الحديث النبوي الشريف من خلال - صحيح البخاري -:

الرتبة	الأداة	عدد مرات ورودها	النسبة المئوية
1	إذا	291	%35.14
2	من	214	%25.84
3	إن	155	%18.71
4	لو	76	%09.17
5	أمّا	39	%04.71
6	ما	19	%02.29
7	لما	19	%02.29
8	لولا	15	%01.81

و ثمة أدوات شرطية لم ترد مطلقاً في الحديث الشريف وهي: لوما، إذما ومتى الشرطية، بينما وردت بعض الأدوات بقلّة مثل: أيّ، كلّما، حيثما، أينما ومهما.

1- الأداة "إن"، أنماطها الشرطية:

لئن تنوّعت الأدوات الشرطية، واختلف النّحاة في تقسيمها، بين جازمة وغير جازمة، اسمية وظرفية وحرفية، والدلالة على الشرط بأصالة؛ فإنّ الأداة الشرطية "إن" امتازت وتميّزت من دون الأدوات الأخرى جميعها، فلم تتلّ أداة من أدوات الشرط الحظوة التي بلغتها الأداة "إن". لقد عدّها النحاة بإجماع، أنها أمّ أدوات الجزاء، فالأدوات الأخرى تتصرّف لتدلّ على أغراض أخرى كالاستفهام والظرفية...، ما عدا "إن" فإنّها اختصّت بالجزاء ولم تفارقه ولم تنزح إلى غيره من الأضرب والأساليب. كما تبين من خلال الدراسة والبحث أنّ النحاة ما إن يتعرضوا لقضية من قضايا الشرط إلاّ متلّوا لها بالأداة "إن". كما أنّ هذه الأداة، بخلاف الأدوات الأخرى، تعمل ظاهرة ومقترة¹ وذلك بعد الأمر والنهي والاستفهام والعرض والتمني.

أمّا عن ورودها في الحديث النبوي الشريف، فنقول إن هذه الأداة، بالرغم ممّا اتّسمت به مما سبق ذكره، إلاّ أنها جاءت في المرتبة الثانية من الأدوات الشرطية العاملة الواردة في الحديث الشريف، وهي في المرتبة الثالثة بعد كلّ من الأداة "إذا" و"من" الشرطيتين؛ إلا أنّ هذا لا يحيل إلا أنّ الأداة "إن" وردت بقلّة في الحديث الشريف، وإنّما هي من الأدوات التي كثر شيوعها في لغة الحديث الشريف عامة، وفي التراكيب الشرطية خاصة، إذ لم يقلّ ورودها عن مئة وخمسين مرة.

أمّا عن الأنماط الشرطية التي كانت الأداة "إن" مطلعاً لها في الأحاديث النبوية، فإنّ الدراسة بيّنت وتوصّلت إلى أنّ الأنماط التي ذكرها النحاة للتركيب الشرطي وردت جميعها في الأحاديث النبوية، سواء الأنماط التي قال عنها النحاة أنّها تراكيب رئيسية، أم الأنماط التي قالوا بقلّتها وندرتها وجوازها في الشّعرون النثر.

وإن كان النحاة يعتبرون التركيب الشرطي (إن+ فعل مضارع + فعل مضارع) الأفصح من بين الأنماط الشرطية؛ إلا أنّ التركيب الشرطي (إن+ فعل ماض+ فعل ماض) كان الأكثر شيوعاً من غيره من الأنماط؛ ولا يعدّ هذا خروجاً عن القاعدة النحوية طالما أجاز النحاة هذا التركيب وجعلوه في المرتبة الثانية ولم يصنّفوه من قبيل الكلام "القبيح": « فإذا قلت "إن تفعل"، فأحسن الكلام أن يكون الجواب "أفعل": لأنه نظيره في الفعل، وإذا قلت "إن فعلت"

1- ابن جنّي، الخصائص، مرجع سابق، ج2، ص861.

فأحسن الكلام أن تقول فعلت لأنه مثله.¹ يفهم من هذا أن سيبويه لم يجعل توالي فعلين مضارعين شرطاً في التركيب الشرطي كما نشير أيضاً، إلى أن هذا التركيب (إن + فعل ماضٍ + فعل ماضٍ) هو التركيب الأكثر شيوعاً في القرآن الكريم² من التركيب الشرطي (إن + فعل مضارع + فعل مضارع).

ولمّا كان التركيب الشرطي (إن + فعل ماضٍ + فعل ماضٍ) الأكثر شيوعاً في لغة الحديث الشريف، يحسن بنا أن نجعله في صدارة الأنماط الشرطية التي سنتولّاهَا بالتحليل والتمثيل لجميع فروعها من خلال مدونة صحيح البخاري.

النمط الأول: إن + فعل ماضٍ + فعل ماضٍ

أثر النّحاة التركيب الشرطي المكوّن من الأداة "إن" + فعلين مضارعين، نظراً لتعرضهم لقضايا التركيب الشرطي في معرض حديثهم عن عامل الجزم، وكان تفضيلهم لهذا النمط لكونه تتجسد من خلاله نظرية العامل من جهة، ونظراً لكون الشرط يقع مستقبلاً؛ أمّا التركيب الشرطي المشكّل من: إن + فعلين ماضيين: «إن قمتَ قمتُ» جيء فيه بلفظ الماضي الواجب تحقيقاً للأمر وتثبيتاً له، أي أنّ هذا وعد موفى به لا محالة كما أن الماضي واجب ثابت لا محالة³ ومؤدّى هذا الكلام أنّ الفعل الماضي في التركيب الشرطي يكون ماضياً لفظاً، أمّا المعنى فإنّه يصبح دالاً على الاستقبال، ويؤتى بالتركيب الشرطي على هذا النمط للدلالة على قطعية الحدوث.

ولقد ورد هذا النمط في الحديث الشريف بصورة مطّردة، وجاء في فرعين:

الفرع الأول من النمط الأوّل: إن + فعل ماضٍ + فعل ماضٍ.

من ذلك قول الرسول ﷺ: «...فهو كفارة له وطهور ومن ستره الله فذلك إلى الله إن شاء عبّبه، وإن شاء غفر له»⁴

الحملة الشرطية: إن شاء عبّبه وإن شاء غفر له.

ومنه أيضاً قوله ﷺ: «إن شئت صبرتِ و لك الجنة وإن شئت دعوت الله إن يعافيك»⁵

¹ - سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج3. ص91.

² - ينظر: عائشة عبيزة، الدلالة التركيبية والقرائن النحوية (سورة البقرة نموذجاً)، رسالة مقدمة لنيل شهادة

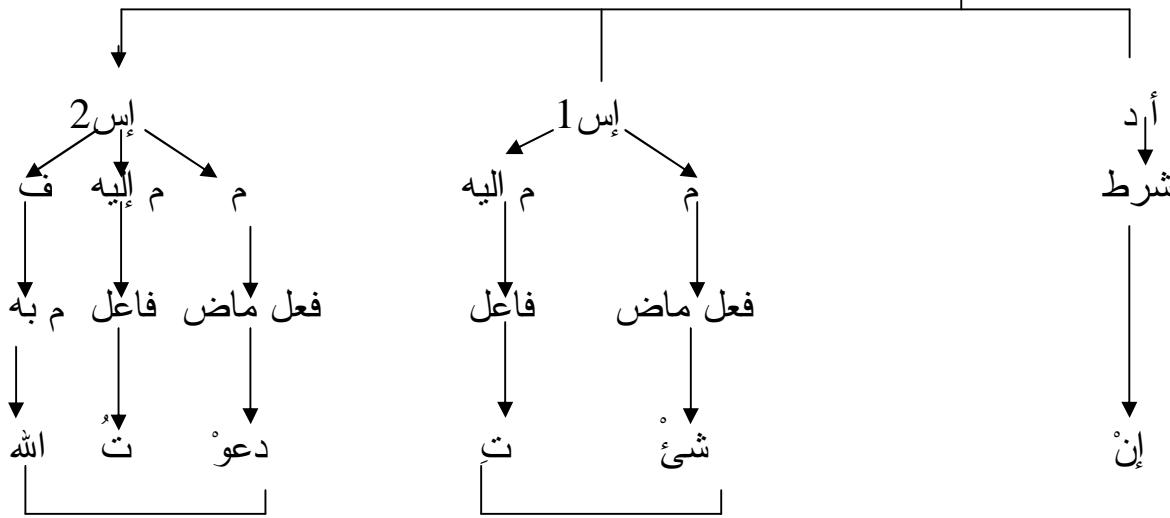
الماجستير، جامعة الجزائر، قسم اللغة العربية وآدابها، 2003، ص38.

³ - ابن جني، الخصائص. مرجع سابق، ج2، ص331.

⁴ - محمد بن اسماعيل البخاري، صحيح البخاري، ط1. لبنان: 2003، دار الفكر، الحديث رقم: 6701.

⁵ - المرجع السابق، الحديث رقم: 5652.

الحديث: جملة شرطية (إن + فعل ماض + فعل ماض)



ج ج ش

ج ش

لقد ورد فعلا الشرط والجواب في التركيب الشرطي السابق ماضيين. غير أنهما ماضيان لفظاً، أمّا معنًى، فهما يدلّان على المستقبل، وما صرفهما للدلالة على المستقبل إنما هي الأداة "إن"، وذلك للدلالة كما قلنا أننا على قطعية ثبوت الجواب، أي: إنّ السائلة في الحديث الشريف إن شاءت دعا لها الرسول ﷺ قطعاً، والجواب إذن حاصل قطعاً.

أمّا عن إعمال الأداة "إن" حالة دخولها على الماضي، فإنّ الأفعال الماضية التي تليها تكون في محلّ جزم.

ومن الأحاديث الواردة على هذا النمط قوله ﷺ: « وإن تفرّقا بعد أن تبايعا ولم يترك واحد منهما البيع فقد وجب البيع »².

الجملة الشرطية: " إن تفرّقا فقد وجب البيع "

وجاء جواب الشرط في هذا التركيب ماضياً مؤكداً بقد، ولما دخلت قد على الفعل الماضي وجب أن يكون الربط بين ركني الجملة الشرطية، فجاء بالفاء رابطة وكذلك قوله ﷺ: «... إن استيقظ فذكر الله انحلت عقدة، فإن توضأ انحلت عقدة، فإن صلى انحلت عقدة.»³

1 - هذه الترسيمات مقتبسة من كتاب مازن الوعر، الجملة الشرطية في ضوء نظرية النحو العالمي.

2 - صحيح البخاري، مرجع سابق، الحديث رقم: 2112.

3 - صحيح البخاري، مرجع سابق، الحديث رقم: 1142.

الفرع الثاني من النمط الأول: إن + فعل ماضٍ + فعل ماضٍ مبني للمجهول:

لم ترد أحاديث كثيرة على هذا النمط من التركيب الشرطي، ومما ورد، قوله ﷺ: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما، وإن كذبا وكتما مُحقت بركة بيعهما»¹

الجملة الشرطية: إن صدقا وبينا بورك لهما...و إن كذبا وكتما مُحقت بركة بيعهما.

وردت في هذا الحديث جملتان شرطيتان عطفَت الثانية على الأولى، وكانتا على النمط ذاته:

(أداة + فعل ماضٍ + فعل ماضٍ مبني للمجهول):

← إن صدقا بورك

← إن كذبا مُحقت

ويعدّ هذا العطف الواقع بين الجملتين من قبيل توسعة الجملة الشرطية، فقد بيّنّا في الفصل النظري، أنّ الجملة الشرطية تتوسّع؛ ومما تتوسّع به عطفها على جملة شرطية أخرى، وهذا ما سمّاه النّحاة (توالي شرطين) أو اعتراض الشرط على الشرط، الذي يكون إمّا باشتراك الجملتين في الجواب الواحد، وإمّا أن تستقلّ كلّ جملة بجوابها وهذا لما تتوالى الجملتان بعطف، كما هو وارد في الحديث الذي سقناه.

ومما قاله أيضا، ﷺ: «من كانت له مظلمة لأحد من عرضه أو شيء، فليتحلّه منه اليوم قبل أن لا يكون دينار ولا درهم، إن كان له عملٌ صالحٌ أُخذ منه بقدر مظلمته وإن لم تكن له حسنات أُخذ من سيئات صاحبه فحُمِل عليه»²

النمط الثاني: إن + فعل مضارع + فعل مضارع:

إذا كانت الأداة "إن" هي أمّ الجزاء فإنّ هذا النمط من التركيب الشرطي هو أصل الأنماط الشرطية جميعها، ذلك لتمثله غايات الشرط المتمثلة أساسا في الدلالة على الاستقبال وإعمال الأداة "إن" جزما في الفعلين اللذين يليانها .

أمّا ورود هذا النمط في الحديث الشريف فقليل مقارنة بالنمط السابق، وما ورد منه جاء على الفروع الآتية:

¹ - صحيح البخاري ، الحديث رقم: 2110.

² - صحيح البخاري، الحديث رقم: 2449.

الفرع الأول من النمط الثاني: إن + فعل مضارع + فعل مضارع:

قال الرسول ﷺ "لعائشة" «أريتك في المنام مرتين، إذا رجلٌ يحملك في سرقة حريير، فيقول: هذه امرأتك فأكثفها فإذا هي أنت، فأقول: إن يكن هذا من عند الله يمضيه»¹

الجملة الشرطية: إن يكن هذا من عند الله يمضيه .

← إن + فعل الشرط (يكن) فعل مضارع ناقص مجزوم + فعل مضارع مجزوم (يمض).
نشير إلى أن التركيب الشرطي في هذا الحديث كانت له وظيفة نحوية تمثلت في كون الجملة الشرطية (إن يك هذا من عند الله يمضيه) وقعت في صيغة مقول القول، ومن ثم كانت في محل نصب مفعول به.

الفرع الثاني من النمط الثاني: إن + فعل مضارع + مضارع منصوب:
من هذا النمط قول الرسول ﷺ لعمر بن الخطاب: «إن يكنه فلن تسلط عليه وإن لم يكنه فلا خير فيه»²

الجملة الشرطية: إن يكنه فلن تسلط عليه .

← إن + فعل الشرط ناسخ (يكنه): اسمه ضمير مستتر وخبره الضمير المتصل (هـ) + جواب الشرط (فلن تسلط) فعل مضارع منصوب. ولقد ورد هذا التركيب مقترنا بأداة الربط (ف) لأنه سبق بـ "لن"، وإلا لم يحسن الإتيان به (الربط).

الفرع الثالث من النمط الثاني: إن + أداة جزم + فعل مضارع + أداة جزم + فعل مضارع:
ومن ذلك قوله ﷺ: «تعس عبد الدينار والدرهم والقطيفة والخميصة إن أعطي رضي وإن لم يعط لم يرض»³

الجملة الشرطية: إن لم يعط لم يرض.

في مثل هذا النمط تعرض النحاة إلى قضية عامل الجزم في فعل الشرط هل أداة الشرط "إن" هي التي أعملت في الفعلين المضارعين، أم أن عامل الجزم هو الأداة "لم" التي سبقت الفعلين المضارعين؟ غير أن النحاة أجمعوا على أن عامل الجزم هو "إن" الشرطية أما الأداة "لم" فاختصت بالدلالة على النفي دون العمل جزماً .

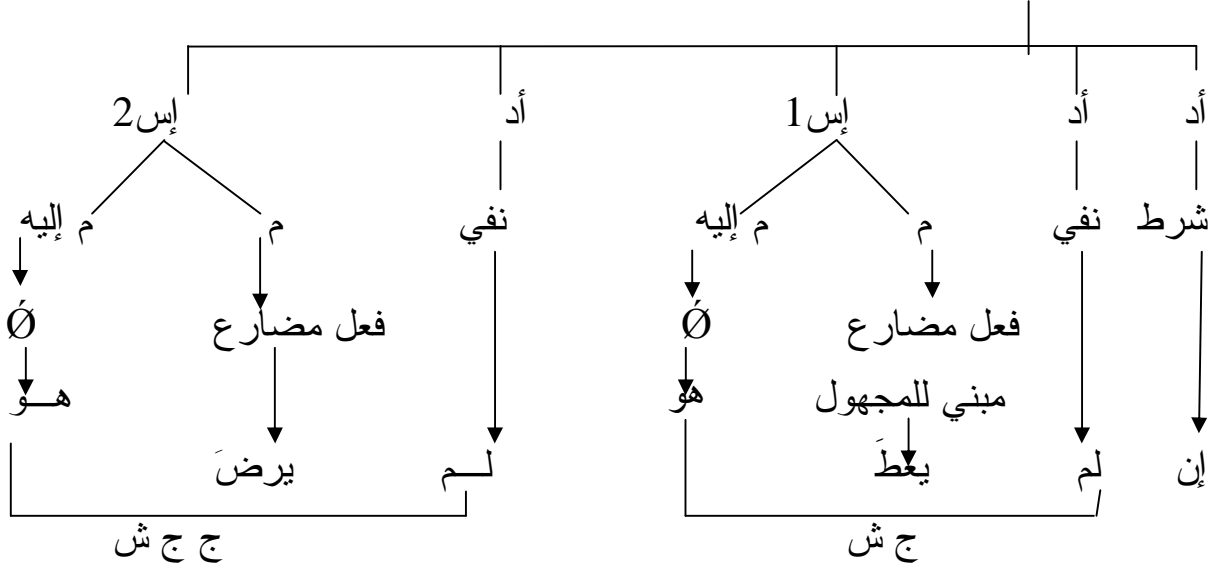
¹ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 5078.

² - صحيح البخاري، الحديث رقم: 3055.

³ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 6435.

ترسيمة النمط:

الحديث: جملة شرطية أداة + فعل مضارع مجزوم + فعل مضارع مجزوم .



تشكّلت هذه الجملة الشرطية من: أداة (إن) + فعل الشرط (لم يعط): فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بـ "إن" وعلامة جزمه حذف حرف العلة + نائب فاعل (ضمير مستتر) + جواب شرط (لم يرض) فعل مضارع مجزوم بـ "إن" + فاعل ضمير مستتر.

ومن ذلك قوله ﷺ: «لا تدخلوا على هؤلاء المعذّبين إلا أن تكونوا باكين فإن لم تكونوا باكين فلا تدخلوا عليهم»¹.

النمط الثالث: إن + فعل ماض + جملة اسمية.

ورد هذا التركيب الشرطي بقلة في الأحاديث النبوية، ومن ذلك قول الرسول ﷺ: «إذا أتيت مضجعك فتوضأ... ثم قل... اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت ونبيك الذي أرسلت فإن مت من ليأتك فأنت على الفطرة»².

الجملة الشرطية: إن مت فأنت على الفطرة .

جاء هذا النمط من التركيب الشرطي مكوّنًا من: أداة (إن) + فعل ماض (مت) + رابط (ف) + مبتدأ (أنت) + خبر محذوف. الجملة الاسمية (فأنت على الفطرة) هي جواب شرط وجيء بـ "ف" للربط بينها وبين فعل الشرط وجوبا، لأنّ الجملة الاسمية لا تكون المجازاة بها، «لأنّ الجزاء يقع بالفعل أو بالفاء لأن معنى الفعل فيها»³ ويُفهم من ذلك أن جواب الشرط إمّا

¹ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 433.

² - صحيح البخاري، الحديث رقم: 247.

³ - المبرد، المقتضب، مرجع سابق، ج2، ص49.

أن يكون فعلا، وإن لم يكن كذلك وجب أن يربط بينه وبين فعل الشرط برابط: الفاء وإما إذا الفجائية. ومما ورد على هذا النمط أيضا من أحاديث المصطفى قوله ﷺ: «إِنْ صَلَّى قَائِمًا فَهُوَ أَفْضَلُ، وَمَنْ صَلَّى قَاعِدًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَائِمِ وَمَنْ صَلَّى نَائِمًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَاعِدِ»¹ جاء التركيب الشرطي (إِنْ صَلَّى قَائِمًا فَهُوَ أَفْضَلُ لَهُ) مكونا من فعل ماضٍ + جواب شرط: جملة اسمية وتم الربط بين ركني الجملة الشرطية بالفاء .

النمط الرابع : إن + فعل ماضٍ + جملة إن :

هو أيضا من التراكيب القليلة في حديث الرسول ﷺ ومن ذلك قوله: «أَمَّا بَعْدُ. فَإِنِّي أَدْعُوكَ بِدَعَايَةِ الْإِسْلَامِ، أَسْلِمُ تَسْلِمًا، يُؤْتِيكَ اللَّهُ أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ، فَإِنْ تَوَلَّيْتَ فَإِنَّ عَلَيْكَ إِثْمَ الْأَرِيسِيِّينَ»² الجملة الشرطية : فَإِنْ تَوَلَّيْتَ فَإِنَّ عَلَيْكَ إِثْمَ الْأَرِيسِيِّينَ
← أداة (إن) + فعل الشرط (جملة فعلية) فعل ماضٍ + فاعل (ضمير) + جواب شرط (جملة إن) اسمها (إثم) وخبرها مقدر.

ولقد جاء هذا التركيب مقترنا بفاء الجزاء لأن جواب الشرط، كما أسلفنا، إن لم يكن فعلا لا بد أن يقترن برابط .
ومن ذلك قول ﷺ: «...إِنَّمَا الْإِمَامُ جُنَّةٌ، يُقَاتَلُ مِنْ وَرَائِهِ، وَيُتَّقَى بِهِ، فَإِنْ أَمَرَ بِنَقْوَى اللَّهِ وَعَدَلَ فَإِنَّ لَهُ بِذَلِكَ أَجْرًا، وَإِنْ قَالَ بغيره فَإِنَّ عَلَيْهِ مِنْهُ»³

النمط الخامس: إن + فعل ماضٍ + لا النافية للجنس:

هذا النمط نادر في الحديث الشريف، قال الرسول ﷺ: «إِنْ كَانَ يَدًا بِيَدٍ فَلَا بَأْسَ وَإِنْ كَانَ نَسَاءً فَلَا يَصْلِحُ»⁴
الجملة الشرطية: إن كان يدا بيد فلا بأس.
ورد جواب الشرط جملة اسمية (فلا بأس) دخلت عليها لا النافية للجنس واقتترنت هذه الأخيرة بفاء الربط.

النمط السادس: إن + فعل ماضٍ + فعل أمر:

هذا النمط ورد بكثرة في الأحاديث الشريفة، ذلك لأن الأمر هو الأسلوب الأنسب لتبليغ

¹ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 1115.

² - صحيح البخاري، الحديث رقم: 07.

³ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 2957.

⁴ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 2060.

الأحكام، والتشريع والنصح والدعوة. ومما ورد من ذلك قوله: ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِنْ صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا»¹

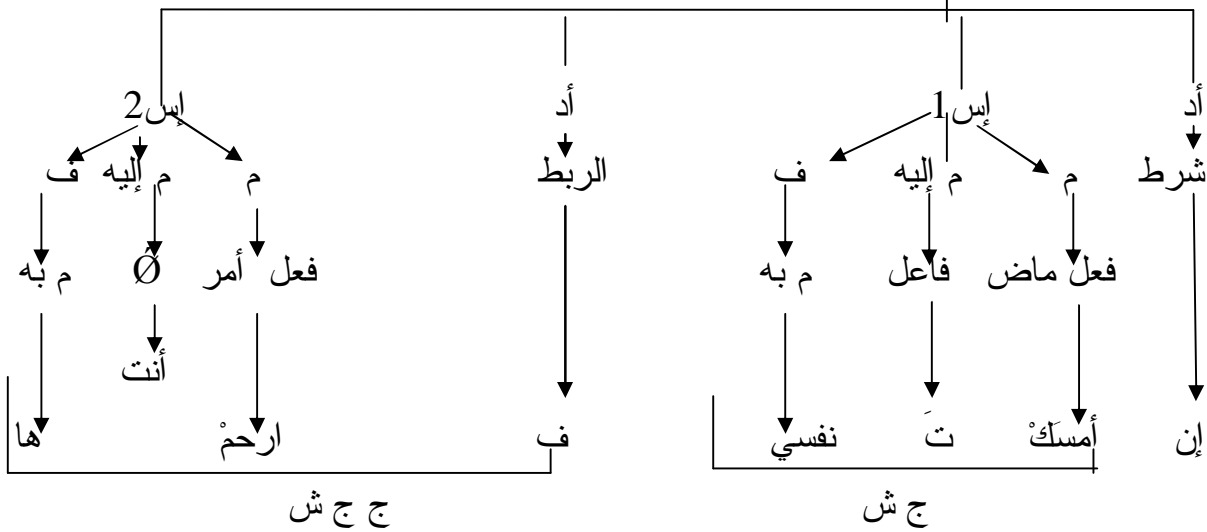
الجملة الشرطية: إن صلى جالسا فصلوا جلوسا.

← إن + فعل الشرط (صلى) + حال (جالسا) + فعل جواب الشرط (صلوا) + حال.

أما عن الإتيان بالرباط (الفاء) مع جواب الشرط (فعل الأمر) يقول المبرد: «وأما إذا كان الجزاء بشيء يصلح الابتداء كالأمر والنهي والابتداء والخبر، فإنه لا يرتبط بما قبله، وربما آذن بأنه كلام مستأنف غير جزاء لما قبله فحينئذ يفتقر إلى ما يربطه بما قبله فأتوا بالفاء لأنها تفيد الاتباع وتؤذن بأن ما بعدها سبب لما قبلها»² ومن ثمّ لزمّت الفاء الأمر الواقع جواب شرط لأنه من الأساليب الطلبية. ومما ورد أيضا على هذا النمط من الأحاديث النبوية، قوله ﷺ: «باسمك ربّي وضعتُ جنبي وبك أرفعه، إن أمسكت نفسي فارحمها وإن أرسلتها فاحفظها بما تحفظُ به عبادك الصالحين»³

الجملة الشرطية: إن أمسكت نفسي فارحمها.

ترسيمة النمط: الحديث: جملة شرطية (إن + فعل ماض + فعل أمر)



و من ذلك أيضا قول الرسول ﷺ: «إِذَا دَعَا أَحَدُكُمْ فَلْيَعِزِّمْ الْمَسْأَلَةَ، وَلَا يَقُلْ اللَّهُمَّ إِنْ شِئْتَ

¹ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 689.

² - المبرد، المقتضب، مرجع سابق، ج2، ص. 51.

³ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 6320.

فأعطني، فإنه لا مُسْتَكْرَهَ لَهُ»¹ ومما وقفنا عليه في هذا النمط، أنّ الجملة الشرطية لا تتعرض للتوسعة، بل يُؤْتَى بالجواب بنتابع سريع واتّصال مباشر بفعل الشرط: **إِنْ شئت فأعطني، إِنْ أمسكت نفسي فارحمها...** أمّا غيرها من الأنماط فكثيرا ما تتمّ توسعة الجملة الشرطية في ركنها الأوّل، كقوله ﷺ: **«إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَنْصِتْ - وَالْإِمَامُ يَخُطُبُ - فَقَدْ لَغَوْتَ»**² إذ نلاحظ في هذا الشاهد أنّ فعل الشرط (قلت) وُسِّعَ بعناصر لغوية منها: مفعول فيه (يوم الجمعة) ومقول القول (أنصت) وجملة اعتراضية (والإمام يخطب) في حين لا نجد لهذه الظاهرة أثرا لما يكون جواب الشرط فعل أمر.

النمط السابع : إِنْ + فعل ماضٍ+فعل مضارع:

الأحاديث الواردة على هذا النمط من التركيب الشرطي كثيرة، واتّخذت صورا متعدّدة:

الفرع الأوّل من النمط السابع : إِنْ + فعل ماضٍ + فعل مضارع:

وهو من التراكيب الواردة بكثرة في لغة الحديث الشريف، ومن ذلك قول الرسول ﷺ: **«إِنَّ اللَّهَ قَالَ: ... وَإِنْ سَأَلَنِي لِأَعْطَيْتَنَّهُ وَإِنْ اسْتَعَاذَنِي لِأَعِيذَنَّهُ»**³

الجملة الشرطية : إِنْ سَأَلَنِي لِأَعْطَيْتَنَّهُ.

← الأداة (إِنْ) + فعل ماضٍ (سأل) + نون الوقاية + م به ضمير متصل + جواب شرط: فعل مضارع (لأعطينه): أداة توكيد (اللام) + فعل مضارع + نون التوكيد + مفعول به .
ولقد جاء جواب الشرط في هذا الحديث فعلا مضارعا مؤكّدا، مما دلّ على قطعية الاستجابة وهو من دلالات هذا التركيب إذا تشكّل مع الفعل الماضي.

ورد في الحديث أيضا جواب الشرط فعلا مضارعا مؤكّدا بـ (س) في مثل قوله ﷺ: **« يَا عَائِشَةُ، فَإِنَّهُ بَلَغَنِي عَنْكَ كَذَا وَكَذَا، فَإِنْ كُنْتَ بَرِيئَةً فَسَيِّرْتُكَ اللَّهُ »**⁴ جاء جواب الشرط (فسييرتُك) مؤكّدا بالـ(س) وهي للمستقبل القريب، أي: يا عائشة، إِنْ كُنْتَ بَرِيئَةً فَإِنْ بَرَأْتِكِ ستكون من عند الله قريبا، وهذا ما أكّده توالي الأحداث، إذ سرعان ما جاءت التبرئة من الله عزّ وجلّ. أمّا عن اتصال أداة الرّبط (ف) بجواب الشرط وهو فعل مضارع، فلأنّه ورد مؤكّدا بالسين ولو جاء مجردا منها لاستغنى الجواب بالمضارع دون الفاء.

¹ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 6338.

² - صحيح البخاري، الحديث رقم: 934 .

³ - صحيح البخاري، الحديث رقم : 6502.

⁴ - صحيح البخاري، الحدي: 2661.

الفرع الثاني من النمط السابع: **إن + فعل ماض + نفي / نهي + فعل مضارع:**

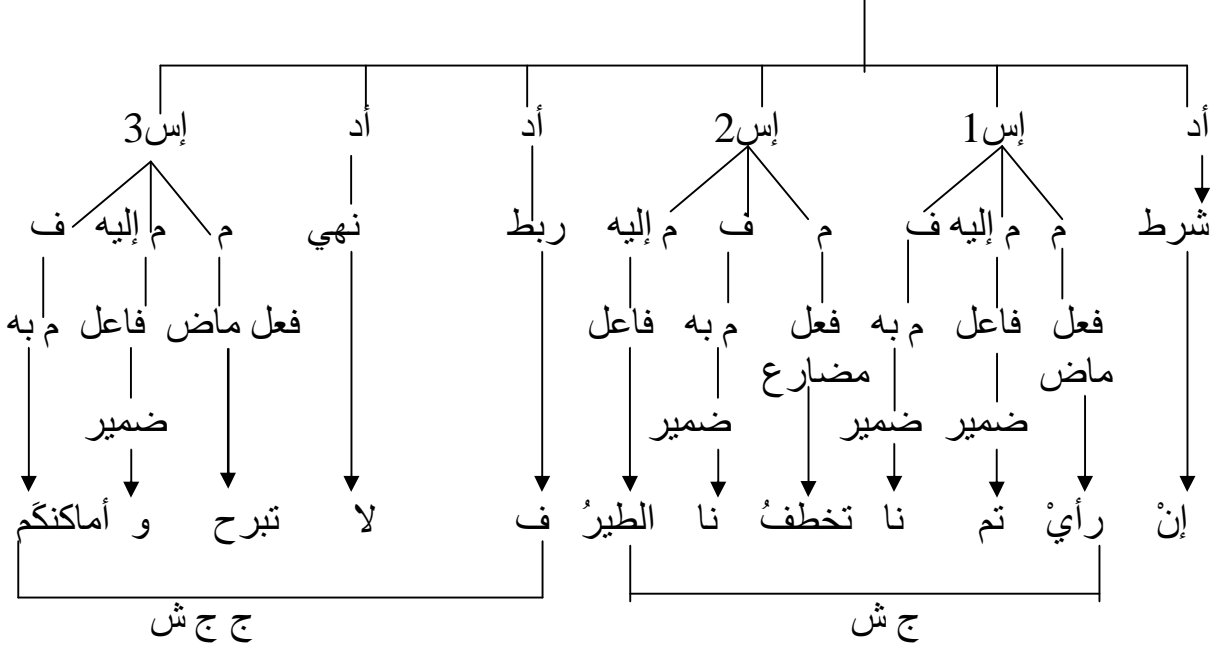
وهو من التراكيب الشائعة في لغة الحديث لأنّ النهي والنفي -كما أسلفنا - أسلوب يناسب غايات الأحاديث النبوية المتمثلة في التشريع وتبليغ الأحكام ومقاصد الشريعة وفقها... ومن ذلك قول الرسول ﷺ: «استوصوا بالنساء خيرا فإنهن خلقن من ضلع، وإنّ أعوج شيء أعلاه، فإنّ ذهبت تقيمه كسرته وإن تركته لم يزل أعوج فاستوصوا بالنساء خيرا»¹

← الفعل المضارع ورد منفيا بـ "لم" (لم يزل).

و جاء على هذا النمط قول الرسول ﷺ: « **إن رأيتُمونا تخطفنا الطيرُ فلا تبرحوا مكانكم حتى أرسل إليكم، وإن رأيتُمونا هزمتنا القوم فلا تبرحوا حتى أرسل إليكم** »²
الجملة الشرطية: إن رأيتُمونا تخطفنا الطير فلا تبرحوا مكانكم.

وهنا نشير إلى أنّ عامل الجزم في الجواب إن كان مضارعا هو إمّا الأداة (لا) باعتبارها أداة جزم، وإمّا الأداة الشرطية (إن) باعتبارها جازمة لفعلين، غير أنّ النحاة أجمعوا على جواز رفع المضارع إذا جاء جواب شرط لفاعل ماض، ذلك لأنّه لما عطلّ الإعمال في الفعل الأول، فالوجه عدم إعماله في الثاني، وذلك مذهب سبويه إذ يرى أنّ الجواب ينجزم بما قبله. وما قبله هو إمّا الأداة وإمّا فعل الشرط وإمّا الأداة وفعل الشرط معا، ويبدو لنا أنّ نسبّ الجزم إلى الأداة (لا) هو الأقرب للصواب طالما جوّز النحاة ذلك، ولم تعمل (إن) في الفعل الذي يليها.

الترسيمة الحديث: جملة شرطية: إن + فعل ماض + لا + فعل مضارع



¹ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 5186.

² - صحيح البخاري، الحديث رقم: 3039.

هذه الجملة الشرطية تتشكّلت من أداة (إن) + فعل ماضٍ (رأيتُمونا) فعل ماضٍ + فاعل (ت) + مفعول به أوّل + حال (تخطفنا): جملة فعلية في محل نصب حال + أداة ربط + أداة نهي (لا) + جملة جواب الشرط (تبرحوا أماكنكم). كما نشير إلى أن هذا التركيب الشرطي اشتمل توسعة في ركنه الأوّل (فعل الشرط) وذلك بجملة فعلية (تخطفنا الطير) التي وردت في محل نصب مفعول به ثانٍ.

كما أنّ جواب الشرط ورد مقترنا بأداة الربط (الفاء) وذلك لما لحقته أداة النهي (لا) ومن هذا النمط، أيضا قوله ﷺ: «إِنْ كَانَ يَدَا بَيْدٍ فَلَا بَأْسَ، وَإِنْ كَانَ نِسَاءً فَلَا يَصْلِحُ»¹
← وَإِنْ كَانَ نِسَاءً فَلَا يَصْلِحُ.

النمط الثامن: فعل مضارع + فعل أمر:

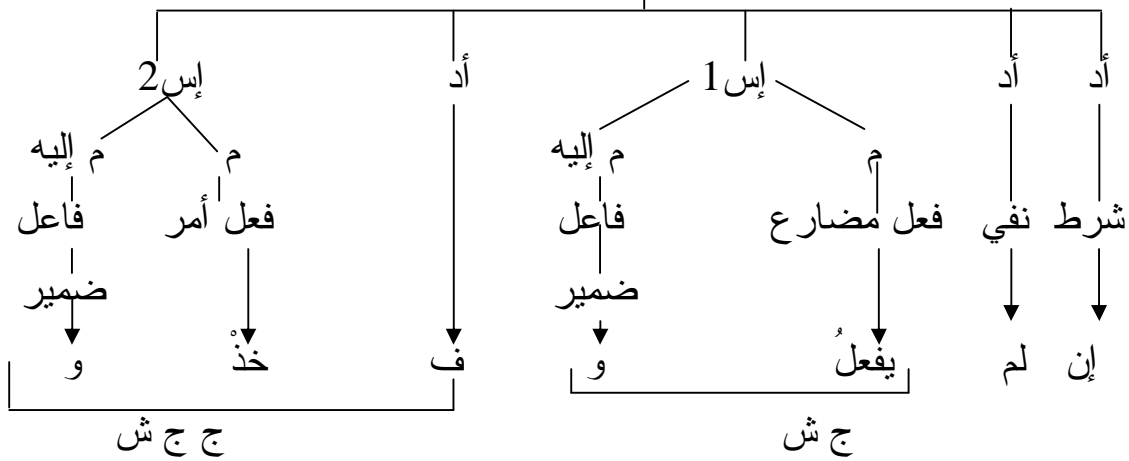
نوجز الأحاديث الواردة على هذا النمط في الفروع الآتية:

الفرع الأوّل من النمط الثامن: فعل مضارع + فعل أمر:

ومنه قوله، ﷺ: «إِنْ نَزَلْتُمْ بِقَوْمٍ فَأَمِّرْ لَكُمْ بِمَا يَنْبَغِي لِلضَّيْفِ فَاقْبَلُوا، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا فَخَذُوا مِنْهُمْ حَقَّ الضَّيْفِ»²

الجملة الشرطية: فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا فَخَذُوا

الترسيمة: الحديث: جملة شرطية: إن + فعل مضارع + فعل أمر.



و منه أيضا قوله ﷺ: «أَمَّا مَا ذَكَرْتُ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ فَإِنْ وَجَدْتُمْ غَيْرَهَا فَلَا تَأْكُلُوا فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا

¹ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 2060.

² - صحيح البخاري، الحديث رقم: 2461.

فاغسلوها واكلوا فيها»¹

ورد هذا النمط من التركيب الشرطي في هذا الحديث، والحديث الذي قبله مكوّنًا من: أداة (إن) + فعل مضارع مجزوم (لم تجدوا) وهو مجزوم بإن + لم النافية + رابط (فاء) + جملة جواب الشرط: فعل أمر.

نشير إلى أنّ هذا الحديث اشتمل جملتين شرطيتين: (إن و جدتم...) + (فإن لم تجدوا...) وهذا من قبيل توسعة الجملة الشرطية بالعطف، عطف الجملة الشرطية الثانية على الأولى للدلالة على تفصيل الأحكام الفقهية.

ووردت قبل الجملتين المذكورتين جملة شرطية أخرى، أداتها "أما": (أما ما ذكرت من أهل الكتاب) فقد استوفت ركنها الأول: جملة الشرط، بينما لم تستوفِ ركنها الثاني: جملة جواب الشرط؛ وجوابها إنّما هو الجملة الشرطية (فإن وجدتم غيرها فلا تأكلوا)، ومن ثمّ فإنّ هذه الأخيرة كانت لها وظيفة نحوية في هذا الحديث تمثّلت في كونها وقعت جواب شرط للأداة "أما" وفعلها. ومن هذا الفرع أيضا، قول الرسول ﷺ مجيبا عن سؤال امرأة: « إن لم تجديني فأتي أبا بكر»²

الفرع الثاني للنمط الثامن: اقتران جواب الشرط بلام الأمر:

معلوم أنّ (لام الأمر) تدخل على الفعل المضارع فتعمل فيه جزما، كما أنها تصرّف معناه للأمر، و من ثمّ جعلنا هذا الفرع ضمن فروع النمط الذي يكون فيه جواب الشرط فعل أمر ذلك لأن كليهما فعل طلبيّ دالّ على الأمر. ومن ذلك قول الرسول، ﷺ: « مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزِرْهَا أَوْ لِيَمْنَحْهَا فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَلْيَمْسِكْ أَرْضَهُ»³

الجملة الشرطية: إن لم يفعل فليمسك أرضه.

← أداة (إن) + جملة الشرط (لم يفعل): أداة نفي (لم) + فعل مضارع مجزوم بـ "إن" + أداة ربط (ف) + جملة جواب الشرط (ليمسك أرضه): لام الأمر + فعل مضارع مجزوم بـ "إن" + مفعول به.

نذكر بما سلف ذكره من أن عامل الجزم هو الأداة الشرطية (إن) في فعل الشرط وفي جوابه، بينما تتجرد الأداة (لم) للدلالة على النفي، و تتجرد (لام الأمر) للدلالة على الأمر ومما

¹ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 5478.

² - صحيح البخاري، الحديث رقم: 3659.

³ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 2340.

قاله ﷺ في هذا النمط، أيضا: «وإن لم يجد نعلين فليلبس الخفين، وليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين»¹

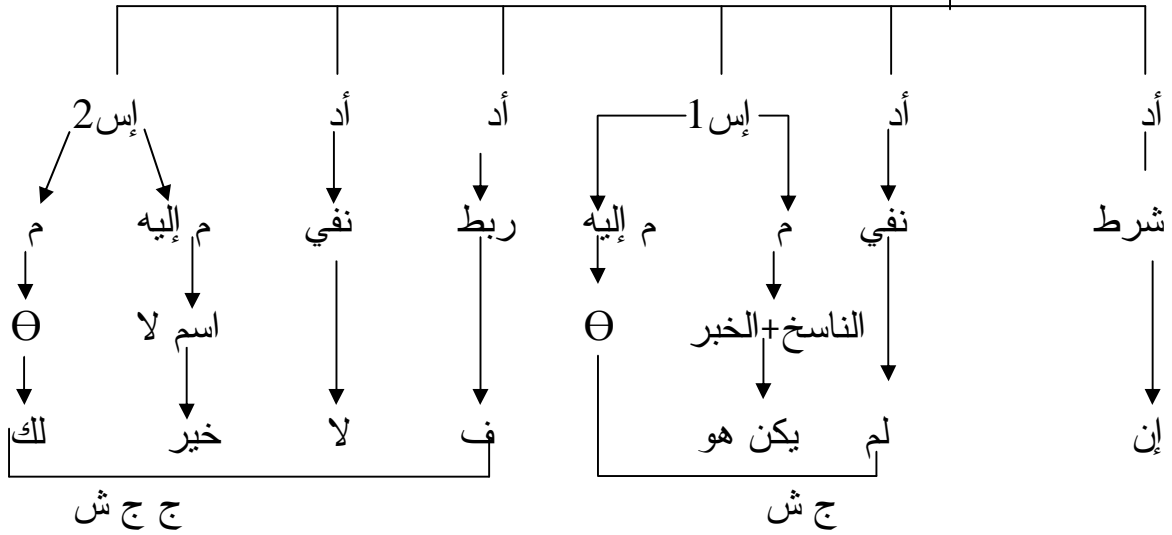
النمط التاسع: إن + فعل مضارع + جملة اسمية:

وهو من الأنماط التي تلزمها أداة الربط ولا تفارقه، ذلك لأن الجواب ليس فعلا، ورأينا سابقا أن الجواب يكون إما فعلا وإما مقترنا بالفاء. ومن ذلك قوله لعمر لما أراد ضربَ عنق رجل أساء الأدب لرسول الله ﷺ: «دعه إن يكن هو فلا تُطيقه وإن لم يكن هو فلا خير لك في قتله»²

الجملة الشرطية: إن لم يكن هو فلا خير لك في قتله.

الترسيمة التحليلية: الحديث: جملة شرطية: إن + فعل مضارع + جملة اسمية

الحديث: إن + فعل مضارع + جملة اسمية



تشكّلت الجملة الشرطية في هذا النمط من: أداة (إن) + جملة شرطية (لم يكن هو): فعل مضارع ناقص مجزوم اسمه محذوف (تقدير الكلام: إن لم يكن المسيئ هو) + حرف ربط (ف) + جملة جواب الشرط (لا خير فيه): لا: نافية للجنس + اسمها (خير) + خبرها محذوف تعلّق به الجار والمجرور اللذان دلّا عليه.

من ذلك أيضا قول الرسول ﷺ: «أسرعوا بالجنّازة، فإن تك صالحاً فخيرٌ تُقدّمونها إليه وإن تك سوى ذلك فشرٌ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ»³ ← إن تك صالحاً فخيرٌ تقدمونها .

¹ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 1843.

² - صحيح البخاري، الحديث رقم: 6618.

³ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 1315.

جاء جواب الشرط في هذه الجملة جملة اسمية (فخير): أداة ربط (ف) + خبر (خير) بينما حذف المبتدأ وأصلها: (فهو خير).

وورد من هذا النمط أيضا تركيب كان جواب الشرط فيه جملة "إن" وذلك في قول الرسول ﷺ: «لقد كان فيما قبلكم محدثون فإن يك في أمّتي أحدٌ فإنه عمر»¹

← إن يك في أمّتي أحدٌ فإنه عمر .

النمط العاشر: اعتراض الشرط على الشرط :

اعتراض الشرط على الشرط، أو توالي شرطين، أو عطف شرط على آخر، كلّ هذه المصطلحات أطلقها النحاة على اجتماع شرطين اثنين في تركيب شرطي واحد، وهو كما بيّناه آنفا، يتنازع فيه فعلا الشرط جوابا واحدا، ووقع الخلاف بين النحاة: لأيهما يكون الجواب؟ ذهب فريق إلى أنّ الجواب للمتقدّم، وذهب آخر إلى أنّ الجواب لفعل الشرط الثاني بينما ذهب آخر إلى اعتبار الجواب للثاني وهما معاً (فعل الشرط الثاني وجوابه) بمثابة جواب لفعل الشرط الأوّل .

و لقد وردت أحاديث شريفة على هذا النمط في مدونة صحيح البخاري، منها قوله ﷺ : « إذا رأى أحدكم جنازةً فإن لم يكن ماشيا معها فلْيَقُمْ »²

في هذا الحديث تنازع فعل الشرط الأوّل (رأى) وفعل الشرط الثاني (لم يكن) جوابا واحدا وهو (فليقم) بالرغم من أنّ كلاً استقلّ بأداته، ومن ثمّ يكون جواب الشرط (فليقم) جوابا لفعل الشرط الثاني (إن لم يكن)، وفعل الشرط الثاني وجوابه (إن لم يكن...فليقم) جواب الشرط الأوّل (إذا رأى). وقد ذهب ابن قيم الجوزية إلى أنّ هذا التركيب الشرطي إنّما هو جملة شرطية واحدة وليس جملتين، وعليه يكون التركيب الشرطي الثاني ذا وظيفة نحوية تمثلت في كونه جواب الشرط الأوّل.

ومن هذا النمط أيضا قول الرسول ﷺ: « وإن قرّيشا قد نهكتهم الحرب وأضرّت بهم، فإن شأؤوا ماددّتهم مدّة ويخلّوا بيني وبين الناس، فإن أظهر فإن شأؤوا أن يدخلوا فيما دخل فيه الناس فعلوا وإلا فقد جمّوا »³

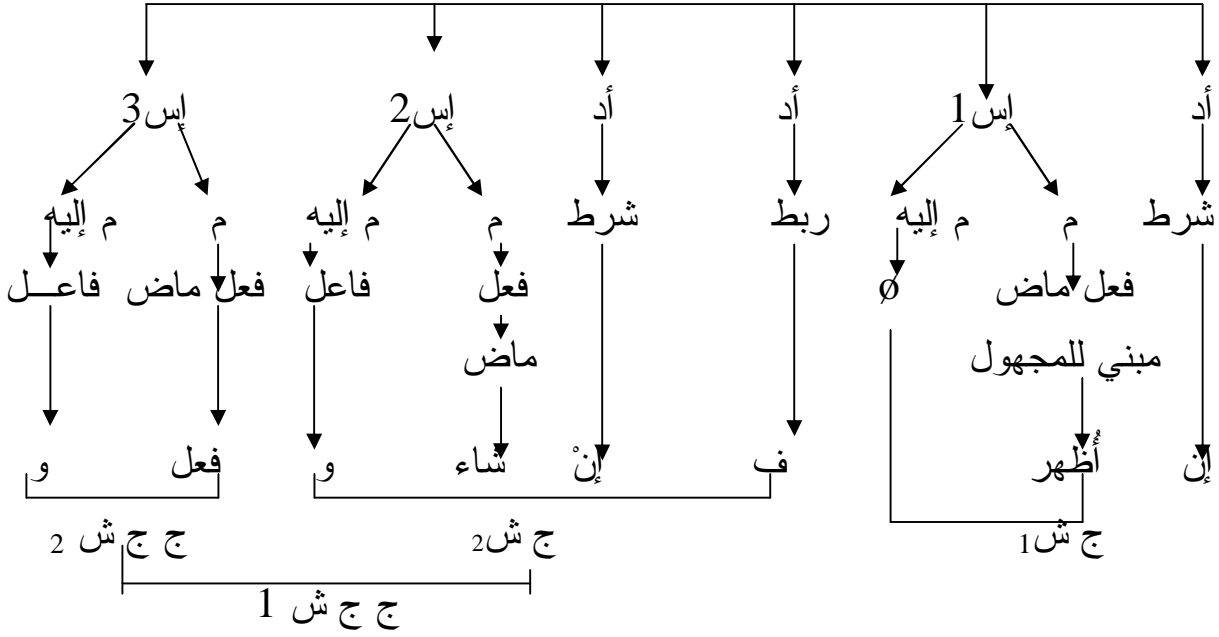
الجملة الشرطية: فإن أظهر فإن شأؤوا.....فعلوا.

¹ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 3689.

² - صحيح البخاري، الحديث رقم: 1308.

³ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 2731.

ترسيمة تحليلية: الحديث: إن + فعل الشرط 1 + إن + فعل الشرط 2 + جواب الشرط.



الجملة الشرطية في هذا الحديث تكوّنت من أداة (إن) + فعل الشرط 1 (أظهر) مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر + ربط (ف) + أداة شرط (إن) + فعل الشرط 2 (شاؤوا) + جواب الشرط 2 (فعلوا). والجملة الشرطية الثانية (فإن شاؤوا فعلوا) هي جملة جواب الشرط الأوّل.

النمط الحادي عشر: إن + الحذف:

وردت أحاديث كثيرة تضمّنت حذف أحد أركان الجملة الشرطية، علما أن ظاهرة الحذف، كما أشرنا آنفا، إنّما هي ظاهرة مطّردة في الجملة الشرطية، شأنها في ذلك شأن الجملة في اللغة العربية التي يطال الحذف أحد عناصرها النحوية لأغراض شتى يتوخّاها المتكلم. من الحذف الوارد في الحديث الشريف مع الأداة "إن" قوله ﷺ: «صل قائما فإن لم تستطع فقاعداً فإن لم تستطع فعلى جنب»¹

الجملة الشرطية: فإن لم تستطع فقاعدا. حُذف في هذا التركيب الشرطي ركنٌ من أركانه ألا وهو جواب الشرط، وأصل الكلام (فإن لم تستطع فصل قاعدا)، فحذف فعل الشرط (فصل) نظرا لوجود ما يدلّ عليه وهو الفعل (صل) الوارد في أوّل الحديث، وكذلك الحال (قاعدا) والغرض من ذلك الإيجاز وتفادي التكرار المعيب، وإلا صار التركيب: (صل قائما فإن لم تستطع فصل قاعدا فإن لم تستطع فصل على جنب)

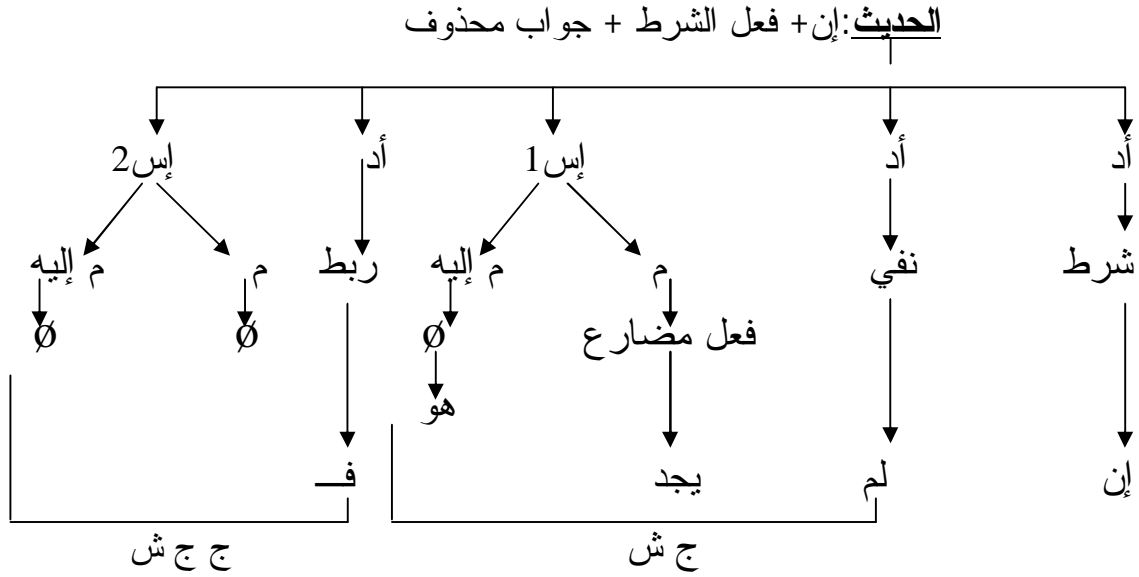
ومن ذلك أيضا قوله ﷺ: «اتقوا النار ولو بشقّ تمرّة فإن لم يجد فبكلمة طيبة»²

¹ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 1117.

² - صحيح البخاري، الحديث رقم: 6023.

الجملة الشرطية: فإن لم يجد فبكلمة طيبة

الترسيمة:



حُذِفَ فِي هَذَا التَّرْكِيبِ الشَّرْطِيِّ الجَوَابَ، وَأَصْلُ الكَلَامِ (فَإِنْ لَمْ يَجِدْ تَمْرَةً فَلْيَتَّقِ النَّارَ بِكَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ) وَدَلَّتِ الفَاءُ الرِّابِطَةَ عَلَى الجَوَابِ المَحذُوفِ، كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ أَيْضًا الفِعْلُ الوَارِدُ فِي بَدَايَةِ الحَدِيثِ (اتَّقُوا)

وَمِنَ الحِذْفِ الوَارِدِ فِي الشَّرْطِ أَيْضًا، قَوْلُهُ ﷺ: «اعْرِفْ عِدَّتَهَا... فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا فَاسْتَمْتِعْ بِهَا»¹ أَيْ (إِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فَاسْلَمْهُ إِيَّاهَا وَإِلَّا فَاسْتَمْتِعْ بِهَا).

وَمِنَ الحِذْفِ الوَارِدِ فِي الحَدِيثِ أَيْضًا، حِذْفُ فِعْلِ الشَّرْطِ وَفِعْلِ الجَوَابِ مَعًا وَالِإِبْقَاءُ عَلَى الأَدَاةِ، وَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ كَانَ عِنْدَهُ طَعَامٌ اثْنَيْنِ فَلْيَذْهَبْ بِثَالِثٍ وَإِنْ أُرْبَعٌ فَخَامِسٌ وَسَادِسٌ»²

الجملة الشرطية: وإن أربع فخامس.

حُذِفَ مِنْ هَذِهِ الجُمْلَةِ الشَّرْطِيَّةِ فِعْلُ الشَّرْطِ وَجَوَابُ الشَّرْطِ إِذْ أَنْ أَصْلَ الكَلَامِ (إِنْ كَانَ عِنْدَهُ طَعَامٌ أَرْبَعٌ فَلْيَذْهَبْ بِخَامِسٍ). وَمَا دَلَّ عَلَى الحِذْفِ إِنَّمَا هِيَ الجُمْلَةُ الشَّرْطِيَّةُ الَّتِي عُطِفَتْ عَلَيْهَا جُمْلَةُ الشَّرْطِ ذَاتِ الحِذْفِ، أَضِيفَ إِلَى ذَلِكَ الرِّبْطُ (ف) الَّتِي دَلَّ عَلَى أَنَّ ثَمَّةَ عَنصرَيْنِ نَحْوِيَّيْنِ رُبِطَ بَيْنَهُمَا، وَلَمَّا وَرَدَتْ "إِنْ" الشَّرْطِيَّةُ دَلَّتْ عَلَى أَنَّ المَحذُوفَيْنِ هُمَا فِعْلُ الشَّرْطِ وَجَوَابُهُ.

وَمِنَ الحِذْفِ الَّتِي وَقَفْنَا عَلَيْهَا فِي التَّرْكِيبِ الشَّرْطِيِّ الوَارِدِ مَعَ الأَدَاةِ "إِنْ" فِي الحَدِيثِ الشَّرِيفِ، حُذْفُ فِعْلِي الشَّرْطِ وَالجَوَابِ مَعًا، دُونَ ذِكْرِ أَيْ عَنصرٍ نَحْوِيٍّ بَعْدَ الأَدَاةِ. وَقَدْ وَرَدَ هَذَا

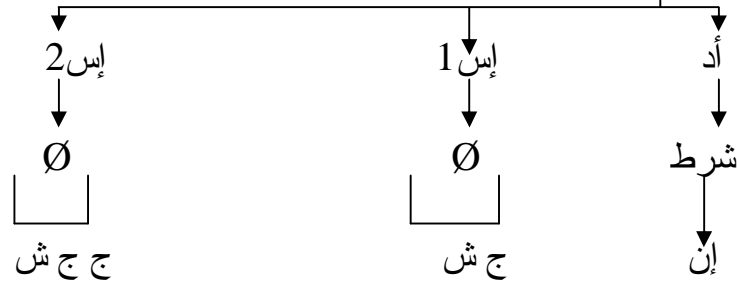
¹ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 2437.

² - صحيح البخاري، الحديث رقم: 602.

النوع من الحذف في قوله ﷺ: « قال لي جبريل: من مات من أمّتك لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة... قال (الرسول ﷺ) وإن سرق وإن زنى؟ قال وإن»¹
الجملة الشرطية: ← و إن.

ترسيمته

الحديث: إن + فعل الشرط محذوف + جواب الشرط محذوف



إن حاولنا أن نعيد الكلام إلى أصله قلنا (وإن سرق و إن زنى دخل الجنة) وورد هذا النوع من الحذف (حذف ركني التركيب الشرطي) لأنه وقع جواباً للاستفهام، وفي هذا المقام يُنشد الحذف درءاً للتكرار كأن تقول: من أكرمت؟ فيقال: محمداً. أي، أكرمت محمداً.

و من الحذف في التركيب الشرطي أيضاً، نمط من قبيل (نجح إن اجتهد)، ذهب النحاة إلى أن هذا التركيب لا يتعلق بتقدّم الجواب على فعل الشرط، وإنما حُذف جواب فعل الشرط و دلّ عليه المتقدّم، باعتبار أن أداة الشرط لها صدارة الكلام، وأنّ العلاقة بين الشرط وجوابه علاقة سببية فلا يصحّ أن يتقدم المسبّب عن المسبّب ومن ثمّ لا يتقدّم أيضاً المعمول عن العامل². بينما ذهب الكوفيون إلى أن المتقدم هو جواب الشرط نفسه وليس دالاً على الجواب³. ويبدو لنا أن الرأي الأول أكثر إقناعاً لأنه يأخذ بعين الاعتبار أحكام الشرط ودلالته.

قال رسول الله ﷺ في شأن رجل قال إنه لا يزيد عن الفرائض ولا يُنقص: «أفلح إن صدق»⁴

الجملة الشرطية: إن صدق.

تركبت هذه الجملة الشرطية من: أداة (إن) + فعل شرط (صدق) + جواب شرط محذوف دلّ عليه المتقدّم على أداة الشرط (أفلح) وبذلك تكون الجملة الشرطية مستأنفةً بعد الفعل (أفلح).

¹ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 3222.

² - ابن سراج، الأصول في النحو، مرجع سابق، ج2، ص162.

³ - ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص623.

⁴ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 2678.

النمط الثاني عشر: اجتماع الشرط والقسم :

أجمع النحاة في مثل هذا النمط أن يكون الجواب للمتقدّم من القسم والجزاء، وذلك لأنّ الشرط والقسم يتنازعان جواباً واحداً حالة اجتماعهما في تركيب واحد. من ذلك قول الرسول ﷺ «فإن شأؤوا أن يدخلوا فيما دخل فيه الناس فعلوا، وإلا فقد جمّوا. وإن أبوا فو الذي نفسي بيده لأقاتلنهم على أمرى هذا حتى تتفرد سالفتي وليُنْفِذَنَّ اللهُ وعده»¹

الجملة الشرطية: إن هم أبوا فو الذي نفسي بيده لأقاتلنهم. فلما تقدّم الشرط (إن هم أبوا) على القسم (فو الذي نفسي بيده) كان الجواب (لأقاتلنهم) للشرط، بينما كان جواب القسم محذوفاً دلّ عليه جواب الشرط .

عددنا إذن اثني عشر نمطاً، تفرّع بعضها إلى صور فرعية، تلكم كانت أهمّ التراكيب الشرطية الواردة مع أمّ الجزاء (إن) في الأحاديث النبوية الواردة في صحيح البخاري.

¹ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 2732.

2 - "من"، أنماطها الشرطية

أشرنا آنفاً أنّ الأداة الشرطية "إن" حفلت باهتمام النحاة وعدت أمّ الجزاء. وبيننا أيضاً أنّها بالرغم من ذلك لم تحظ بالمرتبة الأولى من حيث انتشارها في لغة الحديث الشريف؛ أمّا الأداة التي نالت هذه المكانة إنّما هي الأداة الشرطية "من" فهذه الأخيرة وردت في الحديث الشريف في أكثر من مائتي مناسبة.

ولئن كنا أسلفنا الحديث عن هذه الأداة في الجزء النظري، فإنه جدير بنا القول: إنّ "من" الشرطية من أدوات الجزاء الجازمة، وهي من الأسماء لا من الحروف ولا من الظروف، اختصت بالعاقل كما اختصت الأداة "ما" بغير العاقل « و (من) تكون لما يعقل في الجزاء »¹

وتشكّل مع "من" في الأحاديث الشريفة أنماط شرطية تفرّعت عنها صور فرعية من كلّ نمط كلّ ذلك يأتي بيانه فيما يلي:

النمط الأول: من + فعل مضارع + مضارع:

أثرنا أنّ نستهل بهذا النمط ، طالما اعتبره النحاة التركيب الأساس في الجملة الشرطية، غير أنّه لم يشع في الحديث الشريف شيوع الأنماط الأخرى، التي يكون فيها الجواب فعلاً ماضياً أو جملة طلبية. ومن الصور التركيبية المتفرّعة عن هذا النمط نذكر:

الفرع الأوّل من النمط الأول: من + فعل مضارع + فعل مضارع:

من ذلك قول الرسول ﷺ: «اليد العليا خير من اليد السفلى...ومن يستعفف يعفّه الله ومن يستغن يعفّه الله»²

الجملة الشرطية: من يستعفف يعفّه الله ومن يستغن يعفّه الله .

تشكّل هذا النمط الشرطي من: أداة (من) + جملة الشرط: فعل مضارع مجزوم (يستعفف) + جواب الشرط (يعفّه) فعل مضارع مجزوم + فاعل ضمير مستتر + مفعول به (هـ). علامة جزم المضارع الواقع جواباً هي السكون المحرّك فتحة (يعفّه) لتفادي التقاء الساكنين، والأصل (يعفّفه).

لقد استوفى هذا النمط الشرطي كلّ الشروط التي حدّدها النحاة للجزاء:

- صدارة الأداة للتركيب الشرطي.

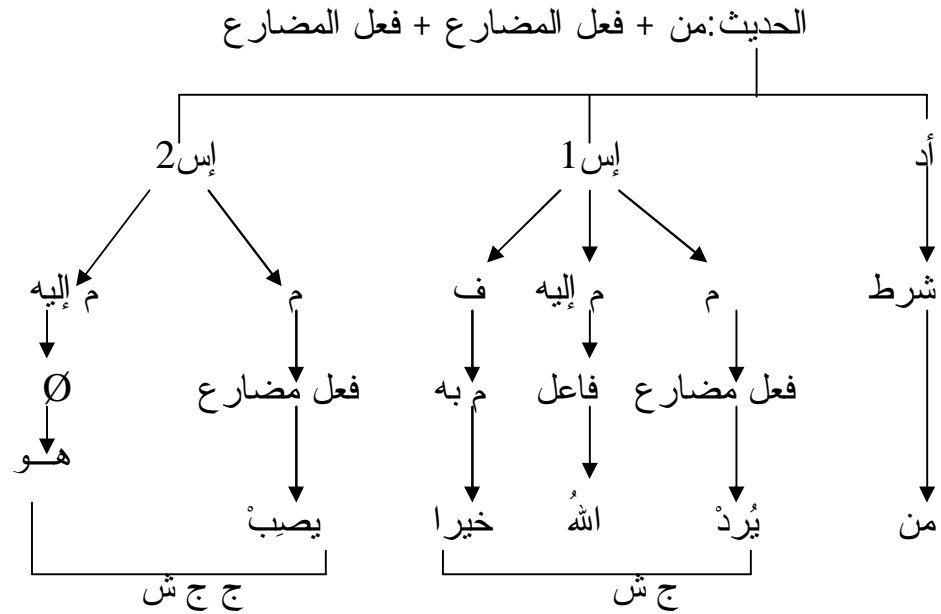
¹ - ابن سراج، الأصول، مرجع سابق، ج2، ص 97.

² - صحيح البخاري، الحديث رقم: 1427.

- إعمال الأداة في فعلين مضارعين (يستغف يعفّه)
- دلالة الشرط على المستقبل.

- استغناء الجواب عن الرّبط لأنّ الفعلين مضارعان.

ومن الأحاديث التي وردت على هذا النمط قوله ﷺ: «من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين»¹
و من ذلك أيضا قول الرسول ﷺ: « من يرد الله به خيرا يُصب منه»²
ترسيمة النمط:



استوفى هذا الحديث أيضا الشروط المحددة لهذا النمط والتي ذكرناها آنفا، فجاء الفعلان المضارعان مجزومين بالأداة الشرطية(من) ← (يُرد - يُصب)

الفرع الثاني من النمط الأول: من+ فعل مضارع + لام الأمر +فعل مضارع:

من ذلك قول الرسول ﷺ: « من لم يجد النعلين فليلبس الخفين، ومن لم يجد إزارا فليلبس سراويل، للمحرم»³

الجملة الشرطية : من لم يجد النعلين فليلبس الخفين.

ورد كل من فعل الشرط وجوابه فعلين مضارعين، غير أن جواب الشرط اقترن بـ : "لام الأمر" فصرفت معناه للأمر، وجعلته دالاً على الطلب، ومن ثمّ وجب اقترانه بأداة الرّبط (ف) (فليلبس).

¹ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 7312.

² - صحيح البخاري، الحديث رقم: 5645.

³ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 1841.

ومن ذلك أيضا قوله ﷺ: « من لم يكن معه هَدْيٌ فأحبَّ أن يجعلها عُمْرَةً فَلْيَفْعَلْ »¹ كما ورد في الحديث الشريف تركيب شرطي من قبيل هذا النمط (من + فعل مضارع + فعل مضارع) غير أن الجواب ورد فعلا مضارعا مبنيا للمجهول، مسبقا بـ: "لا" النافية في قوله ﷺ: « من لا يَرْحَمَ لا يَرْحَمَ لا يَرْحَمَ »²، ورد الفعل المضارع بعد "من" مجزوما وذلك هو الأصل، حتى وإن فصل بينها وبين فعل الشرط، والشاهد على ذلك من القرآن قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّا يُجِبْ دَاعِيَ اللَّهِ فَلَيْسَ بِمُعْجِزٍ فِي الْأَرْضِ﴾ الأحقاف 32.

النمط الثاني: من + فعل ماض + فعل ماض:

بخلاف النمط السابق، فإن هذا النمط ورد بكثرة في لغة الحديث الشريف، إذ تجسّد فيما يزيد عن أربعين حديثا في صحيح البخاري، وهو النمط الأكثر شيوعا مع الأداة "إن"، كما أنه تركيب استحسنته النحاة وذلك لاتفاق الفعلين لفظا ومعنى، وهو يدلّ على قطعية تحقق الجواب إن تحقق المسبّب.

الفرع الأول من النمط الثاني: من + فعل ماض + فعل ماض.

من ذلك قول الرسول ﷺ: « من أعتقَ رَقَبَةً مُسْلِمَةً أعتقَ اللهُ بكلِّ عضوٍ منه عضواً من النار »³ ← أداة (من) + فعل الشرط (أعتق) + جواب الشرط (أعتق) و كلا الفعلين ماض وهما في محلّ جزم. ومنه أيضا قوله ﷺ: « من حلف على يمينٍ يقطعُ بها مالَ امرئٍ مُسلمٍ، هو عليها فاجرٌ، لَقِيَ اللهُ و هو عليه غضبانٌ »⁴.

تميّز التركيب الشرطي الوارد في هذا الحديث، عن التركيب الشرطي الوارد في الحديث الذي قبله بكونه تضمّن توسيعا لركني الجملة الشرطية: فالركن الأول (فعل الشرط) توسّع بفعل آخر (يقطع بها مالا) وهي جملة فعلية وقعت في محلّ نصب مفعول له، أمّا الركن الثاني (الركن الجوابي) فتمتّ توسعته بجملة اسمية (وهو عليه غضبان) وهي في محلّ نصب حال.

وقد وردت في نفس النمط تراكيب شرطية يكون فيها جواب الشرط فعلا ماضيا مؤكداً ومنه قول الرسول ﷺ: « من رآني في المنام فقد رآني فإنّ الشيطان لا يتمتّل بي »⁵

¹ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 1788.

² - صحيح البخاري، الحدي رقم: 6013.

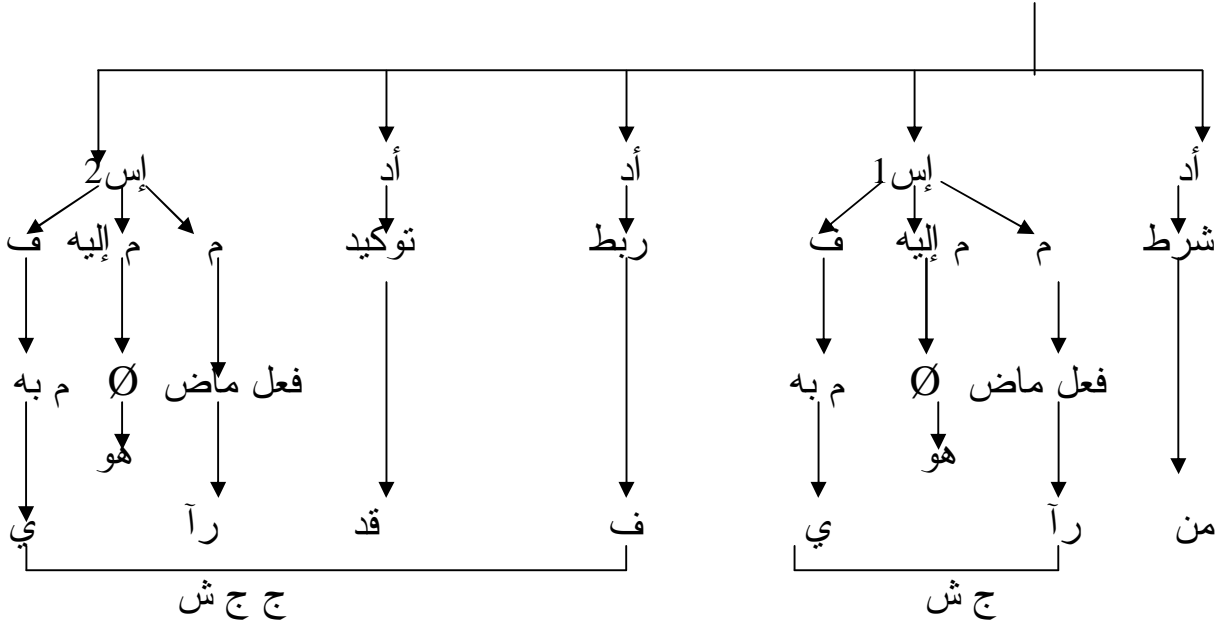
³ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 6715.

⁴ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 2356.

⁵ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 6197.

ترسيمة الحديث :

الحديث: ج ش = من + فعل ماض + ربط + قد + فعل ماض.



الفرع الثاني من النمط الثاني: من فعل ماض + فعل ماض مبني للمجهول .

وردت أحاديث كثيرة على هذا النمط من التركيب الشرطي، من ذلك قوله ﷺ: « من صَوَّرَ صورةً في الدنيا كُفِّ يوم القيامة أن ينفخ فيها الروحَ وليس بنافخٍ »¹
الجملة الشرطية: من صَوَّرَ صورةً كُفِّ أن ينفخ فيه الروح .

تشكّل هذا النمط من: أداة + فعل ماض + مفعول به (صورة) + فعل ماض مبني للمجهول + جملة فعلية (أن ينفخ فيها الروح) في محل نصب مفعول به ثان باعتبار نائب الفاعل المحذوف مفعول به أول. ومنه أيضاً قوله ﷺ: « من آتاه الله مالا فلم يُؤدِّ زكاته مثل له ماله يوم القيامة شجاعا أقرع له زبيبتان يطوقه يوم القيامة »²

الفرع الثالث من النمط الثاني: من + فعل ماض مبني للمجهول + فعل ماض مبني للمجهول:

قال ﷺ: « من نُوقِشَ الحسابَ عُدِّبَ »³

← أداة شرط + فعل شرط (نُوقِشَ): فعل ماض مبني للمجهول + مفعول به + جواب شرط (عُدِّبَ) فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل في كلا الفعلين مقدر (هو). ومنه أيضاً قوله

¹ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 5963.

² - صحيح البخاري، الحديث رقم: 1403.

³ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 6536.

ﷺ: « من نِيحَ عليه يُعَذَّبُ بما نِيحَ عليه »¹ ووجدنا في الحديث الشريف نمطا من هذا الفرع، غير أن فعل الشرط ورد مبنيًا للمجهول أما الجواب فكان ماضيًا مبنيًا للمعلوم، وهو نمط نادر جدًا ومنه قوله ﷺ: « من أُبْتَلِيَ من هذه البناتِ بشيءٍ كُنَّ له سِتْرًا من النار »²

← أداة (من) + فعل الشرط (أبتلي) فعل ماضٍ مبني للمجهول + جواب الشرط (كنَّ له سترا).

النمط الثالث: من + فعل ماضٍ + فعل مضارع :

و هو التركيب الذي جعله النحاة في المرتبة الثالثة بعد النمطين السابقين، وذلك لكونه يُحَقِّق بعضاً من شروط المجازة: صدارة الأداة، تعلُّق الجواب بالشرط و الدلالة على المستقبل. وجوز النحاة في هذا النمط أن يكون الجواب مرفوعاً أو مجزوماً، و الجزم هو الأصل، وقد ورد هذا النمط في الحديث الشريف في قوله ﷺ: « ستكون فتنٌ، القاعدُ فيها خيرٌ من القائم، والقائم فيها خير من الماشي، والماشي فيها خير من الساعي، ومن تشرف لها تستشرفه »³

الجملة الشرطية: من تشرف لها تستشرفه.

← أداة (من) + فعل الشرط ماضٍ (تشرف) + جار ومجرور (لها) + جواب الشرط (تستشرف) فعل مضارع مجزوم بمن + مفعول به (ضمير متصل)

كما وردت في الحديث الشريف تراكيب شرطية من هذا النمط اقترن فيها الجواب بـ "لم" كقوله ﷺ: « من لبسَ الحريرَ في الدنيا لم يلبسه في الآخرة »⁴

ج ش ← أداة (من) + فعل الشرط (لبس): ماضٍ: فعل جواب الشرط (لم يلبسه) فعل مضارع مجزوم. ومنه أيضاً قوله ﷺ: « من قتلَ مُعَاهِداً لم يَرِحَ رائحةَ الجنةِ وإنَّ رِيحَهَا تُوجَدُ من مسيرةِ أربعين عاماً »⁵

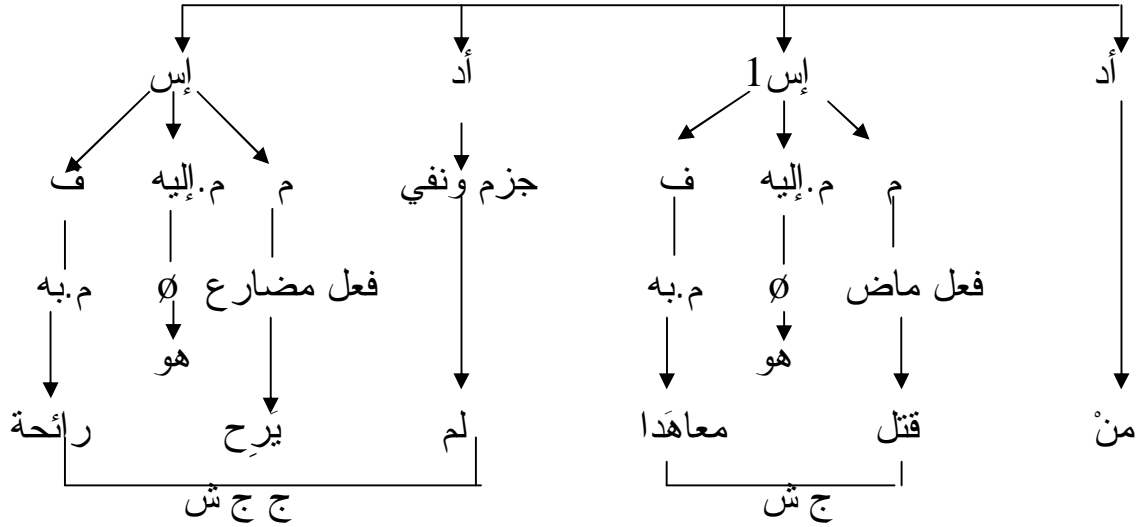
← من قتلَ مُعَاهِداً لم يَرِحَ رائحةَ الجنةِ

ترسيمة النمط:



- ¹ - صحيح البخاري، الحديث رقم : 1291.
- ² - صحيح البخاري، الحديث رقم: 1418.
- ³ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 7081.
- ⁴ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 5833.
- ⁵ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 3166.

الحديث: من + فعل ماض + فعل مضارع مجزوم.



ذكرنا في الأنماط الشرطية للأداة "إن" أن عامل الجزم في الفعل المضارع هو الأداة الشرطية حالة اجتماعها بأداة جزم أخرى، بينما تختص هذه الأخيرة بالنفي إن كانت: "لم" أو "لما"، هذا إذا كان الفعلان مضارعين، أما إذا كان فعل الشرط ماضيا والجواب مضارعا ودخلت على هذا الأخير أداة جزم، كما ورد في الحديث السابق، فإن عامل الجزم يؤول للأداة "من" لأن أداة الشرط تجزم جوازا في مثل هذا النمط، بينما الأداة "لم" تجزم وجوبا.

وقد ورد في الحديث الشريف الفعل المضارع الواقع جواب شرط مرفوعا، أي لم تعمل فيه أداة الشرط جزما، كقوله ﷺ: « من أكل من هذه الشجرة - يريد الثوم - فلا يغشانا في مساجدنا »¹ جواب الشرط (يغشانا) وقع مضارعا مرفوعا بالرغم من أنه جواب شرط لأداة شرط جازمة لأن فعل الشرط (أكل) ماض.

وبذلك يكون الحديث الشريف، في مثل هذا النمط، قد جمع بين الجائزين: جواز الجزم وجواز الرفع، أما عن ورود أداة الربط في الحديث السابق (من أكل من هذه الشجرة....) فذلك لأن الفعل المضارع سبق بـ "لا" النافية التي صيرت الجواب جملة طلبية، وبها وجب اقتران الجواب بالرباط (ف).

نشير أيضا إلى مجيء الجواب في مثل هذا النمط فعلا مضارعا ولكنه مبني للمجهول. قال الرسول ﷺ: « من أحسن في الإسلام لم يؤخذ بما عمل في الجاهلية »² وهو تركيب قلّ ورودُه في الحديث النبوي.

¹ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 854.

² - صحيح البخاري، الحديث رقم: 6921.

النمط الرابع: من + فعل ماض + جملة اسمية:

« وإن دخلت (أداة الشرط) على جملتين إحداهما اسمية والأخرى فعلية، جعلت الاسمية جواباً...¹ » ولما تكون الجملة الاسمية جواباً للشرط تستوجب الاقتران بالربط، لأنّ الجواب إمّا أن يكون فعلاً غير طلبيّ، وإمّا أن يكون مقترناً بالفاء.

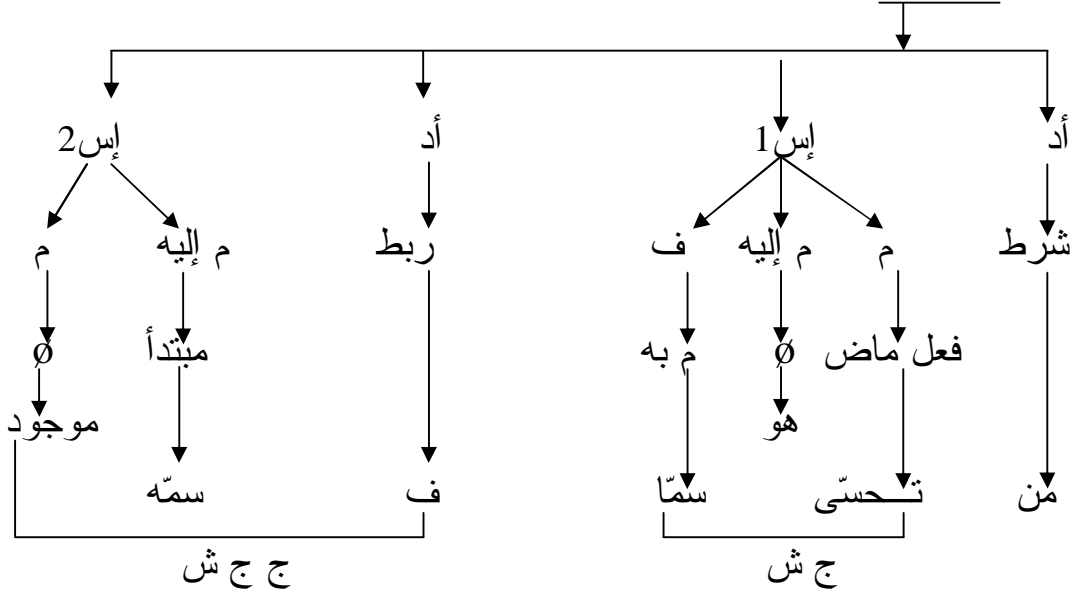
ولقد شاع ورود هذا التركيب الشرطي في الحديث النبوي، وأخذ صوراً ثلاثاً؛ الأولى كان فيها فعل الشرط ماضياً، أمّا الصورة الثانية فورد فيها فعل الشرط ماضياً مبنيًا للمجهول وأمّا الثالثة فجاء جواب الشرط جملة اسمية ابتدأت بـ "إن".

الفرع الأول من النمط الرابع: من + ماض + جملة اسمية:

قال الرسول ﷺ: «... فمن وفى منكم فأجره على الله، ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب به في الدنيا فهو له كفارة و من أصاب من ذلك شيئاً فستره الله فأمره إلى الله»²
الجملة الشرطية: من وفى منكم فأجره على الله .

← أداة (من) + فعل الشرط (وفى): فعل ماض + جار ومجرور + جواب الشرط (فأجره على الله): ربط (ف) + مبتدأ (أجر) + مضاف إليه (له) + جار ومجرور (على الله) متعلقان بالخبر المحذوف ومن ذلك أيضاً قوله ﷺ: «... ومن تحسّى سمّاً فقتل نفسه فسّمه في يده يتحسّاه في نار جهنم»³

الحديث: من + فعل ماض + جملة اسمية (من تحسّى سمّاً فسّمه في يده)



¹ - ابن عصفور الإشبيلي، المقرّب، تح: أحمد عبد الستار، ط1. بغداد: 1972، مطبعة العاني، ج1، ص 275.

² - صحيح البخاري، الحديث رقم: 3892.

³ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 5778.

تركّب هذا النمط الشرطيّ من: أداة (من) + جملة الشرط (تحسّى سمّا): فعل ماضٍ + مفعول به + رابط (ف) + جملة جواب الشرط (سمّه في يده): مبتدأ + مضاف إليه + جار ومجرور متعلّقان بالمسند المحذوف وهو الخبر. ومنه أيضا قول الرسول ﷺ، في الحديث المشهور « إنّما الأعمال بالنيّات، وإنّما لكلّ امرئٍ ما نوى فمن كانت هجرته إلى دُنيا يصيبها... فهجرته إلى ما هجر إليه»¹

الفرع الثاني من النمط الرابع: من + فعل ماضٍ مبني للمجهول + جملة اسمية:

و هو نمط نادر الوجود في الحديث الشريف، بخلاف التركيب السابق، ومما جاء عليه قوله ﷺ: « أنا أوّلَى بالمؤمنينَ من أنفُسِهِم، فمن تُوفّي من المؤمنينَ فترك دينًا فعليّ قضاؤه، ومن ترك مالا فلورثته»² وقوله أيضا « من قُتِل دون ماله فهو شهيدٌ»³
الجملة الشرطيّة: من تُوفّي فترك دينًا فعليّ قضاؤه .

جاء هذا النمط الشرطيّ مركّبًا من: أداة شرط (مَنْ) + فعل الشرط (توفّي) فعل ماضٍ مبنيّ للمجهول + عطف (ف) + فعل ماضٍ + مفعول به + رابط (ف) + جار ومجرور (عليّ) + مبتدأ (قضاؤه) + خبر محذوف.

وقد جاء هذا التّركيب الشرطيّ موسّعًا في ركنه الأوّل (فعل الشرط) إذ عُطف عليه فعلٌ (ترك) والمعطوف على الشرط فهو شرط، ومن ثمّ كان الجواب للمعطوف، إذ لا يصحّ القول: (من تُوفّي فعليّ قضاؤه) وإنّما الأصل (من ترك دينًا فعليّ قضاؤه).

الفرع الثالث من النمط الرابع: من + فعل ماضٍ + جملة "إن":

وردت هذه الصورة التركيبية في كثير من الأحاديث النبوية، واقترن الجواب فيها بالرّبط لأنّها من قبيل الجملة الاسمية، ومن ذلك قول الرسول ﷺ: « من أمسك كلبا فإنّه ينقُصُ كلَّ يومٍ من عمله قيراطٌ إلاّ كلبَ حرثٍ أو ماشيةٍ»⁴ ومنه أيضا قوله ﷺ: « من اتّبع جنازةَ مسلمٍ إيمانًا واحتسابًا وكان معه حتى يُصلّى عليه، ويُفرغَ من دفنها فإنّه يرجعُ من الأجر بقيراطين كلُّ قيراطٍ مثلُ أُحدٍ»⁵

¹ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 01.

² - صحيح البخاري، الحديث رقم: 2298.

³ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 2480.

⁴ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 2322.

⁵ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 47.

الجملة الشرطية: من أتبع جنازة فإنه يرجع

ومما لاحظناه في مثل هذا النمط، هو الفصل بين الركن الشرطي والركن الجوابي، بموسّعات كثيرة، ومنها: الحال (إيماناً) + ناسخ (كان) + جار ومجرور (معه) + مفعول فيه (حين) + فعل مضارع مبني للمجهول (يُصلّى) + جار ومجرور (عليها) + جملة معطوفة (يفرغ من دفنها)، وبعد هذه الموسّعات يأتي الجواب (فإنه يرجع من الأجر بغيراطين). وهذا بخلاف بعض الأدوات الشرطية التي يأتي ركنها متتابعين دون فاصل يفصل بينهما، ومن ذلك الأداة "أمّا"، وسيأتي بيان ذلك لاحقاً.

ومن ذلك أيضاً قوله ﷺ: « من تصدّق بعدلٍ ثمرة من كسبٍ طيبٍ - ولا يقبل الله إلا الطيب - فإنّ الله يتقبّلها بيمينه »¹ ولعلّ هذا الحديث يدعم ما ذهبنا إليه آنفاً، من أنّ ركني التركيب الشرطي يكونان مفصولين بفواصل طويلة من الموسّعات. ومما توسّعت به الجملة الشرطية في هذا الحديث: الجملة الاعتراضية (ولا يقبل الله إلا الطيب)

النمط الخامس: من + فعل ماضٍ + جملة طلبية:

أخذ التركيب الشرطي في هذا النمط صوراً بحسب الجملة الطلبية، إذ وردت هذه الأخيرة أمراً، وفعلاً مضارعاً مقترناً بلام الأمر، كما جاءت فعلاً مضارعاً مسبوقاً بنهي.

الفرع الأول من النمط الخامس: من + ماضٍ + فعل أمر:

وقد ورد هذا النمط بقلة في الحديث الشريف ومنه قوله ﷺ: « من بدل دينه فاقتلوه »²

الفرع الثاني من النمط الخامس: من + ماضٍ + مضارع مقترن بلام الأمر:

هذا التركيب الشرطي نحسه الأكثر انتشاراً من كلّ التراكيب الواردة مع "من" الشرطية وقد عددنا ما يزيد عن خمسين حديثاً تضمّنت تراكيب شرطية من هذا النمط، من ذلك قوله ﷺ: « من

استطاع منكم الباءة فليتزوّج فإنه أغضُّ للبصر وأحصنُ للفرج »³

الجملة الشرطية: من استطاع منكم الباءة فليتزوّج.

الترسيمة: من + ماضٍ + لام الأمر + فعل مضارع .

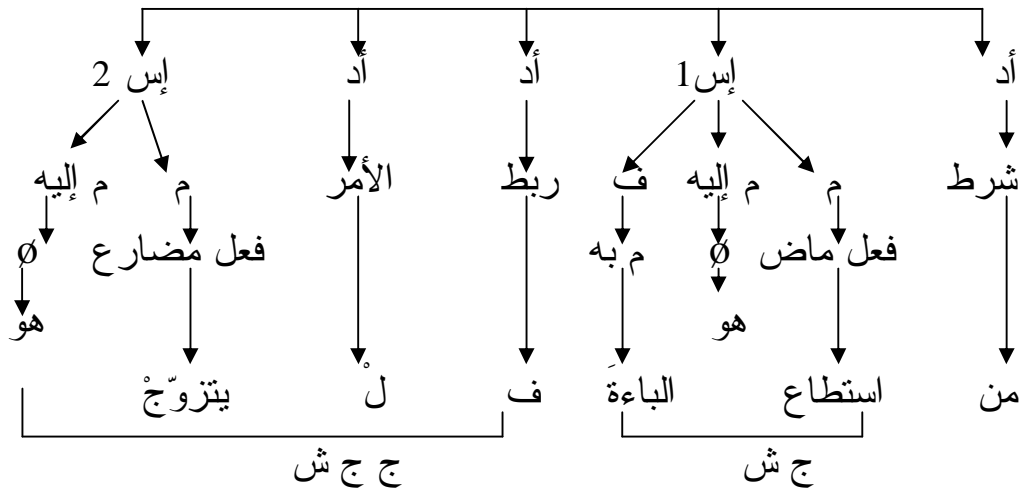


¹ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 1410.

² - صحيح البخاري، الحديث رقم: 6922.

³ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 1905.

الحديث. (من استطاع منكم الباءة فليتزوج)



ولقد اقترنت الفاء بجواب الشرط لربطه بفعل الشرط، وذلك لما اقترن بلام الأمر، وهذه الأخيرة يُطلب بها حصول الفعل، وأكثر ما تدخل على الغائب فتكون له بمنزلة فعل الأمر للمخاطب. ولما دلّ بها الفعلُ على الطلب وجب اقترانها بالفاء في التراكيب الشرطية.

ومن الأحاديث التي تضمّنت هذا التركيب الشرطي قوله ﷺ: « إن أمّتي يُدْعَوْنَ يوم القيامة غُرّاً مُحَجَّلِينَ من آثار الوضوء، فمن استطاع منكم أن يُطِيلَ غرّته فَلْيَفْعَلْ »¹
 ← من استطاع فليفعل.

وكذلك قوله ﷺ: «من سرّه أن يبسط له في رزقه أو أن ينسأ له في أثره فليصل رحمه»²

← أداة شرط + فعل الشرط (سره) فعل ماض + مفعول به + جملة فعلية (أن يبسط له في رزقه) في محل رفع فاعل + جملة معطوفة + أداة ربط (ف) + جواب الشرط (ليصل رحمه).

الفرع الثالث من النمط الخامس: من + فعل ماض + لا + فعل مضارع

(لا الناهية) يُطلب بها الكفُّ عن الفعل المذكور معها، وتختصّ بالدخول على الفعل المضارع سواءً أسند للمخاطب أم الغائب. ولما كانت "لا الناهية" طلبية وجب اقترانها بالفاء. ومما ورد في الحديث الشريف على هذا النمط، قول الرسول ﷺ: « من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصيه فلا يعصيه »³.

الجملة الشرطية: من نذر أن يعصيه فلا يعصيه.

¹ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 136.

² - صحيح البخاري، الحديث رقم: 5985.

³ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 6696.

← أداة شرط (من) + فعل ماض (نذر) + جملة فعلية (أن يعصيه) في محل نصب مفعول به + ربط (ف) + لا الناهية + جواب الشرط (يعصيه): فعل مضارع مجزوم و علامة جزمه حذف حرف العلة + مفعول به .

و من ذلك أيضا قوله ﷺ: « من ضحى منكم فلا يصبحن بعد ثلاثة، وفي بيته منه شيء»¹ وجاء في الحديث أيضا من هذا النمط جواب شرط طلبي ولكنه ليس من قبيل ما سبق، وإنما ورد الجواب اسم فعل أمر، وذلك في قوله ﷺ: «من أعتق شركا له في مملوك فعليه عتقه كله، إن كان له مال يبلغ ثمنه»²

← أداة شرط + فعل شرط (أعتق) فعل ماض + مفعول به + جواب شرط (فعليه) اسم فعل أمر

النمط السادس : من + فعل مضارع + فعل ماض :

أشرنا لدى تطرقنا لهذا النمط مع الأداة "إن" إلى أن النحاة عدوا هذا النمط نادرا، و قالوا إنه يختص بالضرورة الشعرية على نحو قول الشاعر :

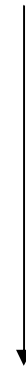
إن يسمعوا ربيّةً طاروا بها فرحاً عني و ما سمعوا من صالح دَفَنُوا

← إن يسمعوا (مضارع) طاروا (ماض)

ولما كان هذا النمط نادرا في لغة العرب ورد بقلّة في حديث الرسول ﷺ ومنه قوله: « من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله، ومن يطع الأمير فقد أطاعني ومن يعص الأمير فقد عصاني»³

الجملة الشرطية : من يطع الأمير فقد أطاعني .

الترسمية :

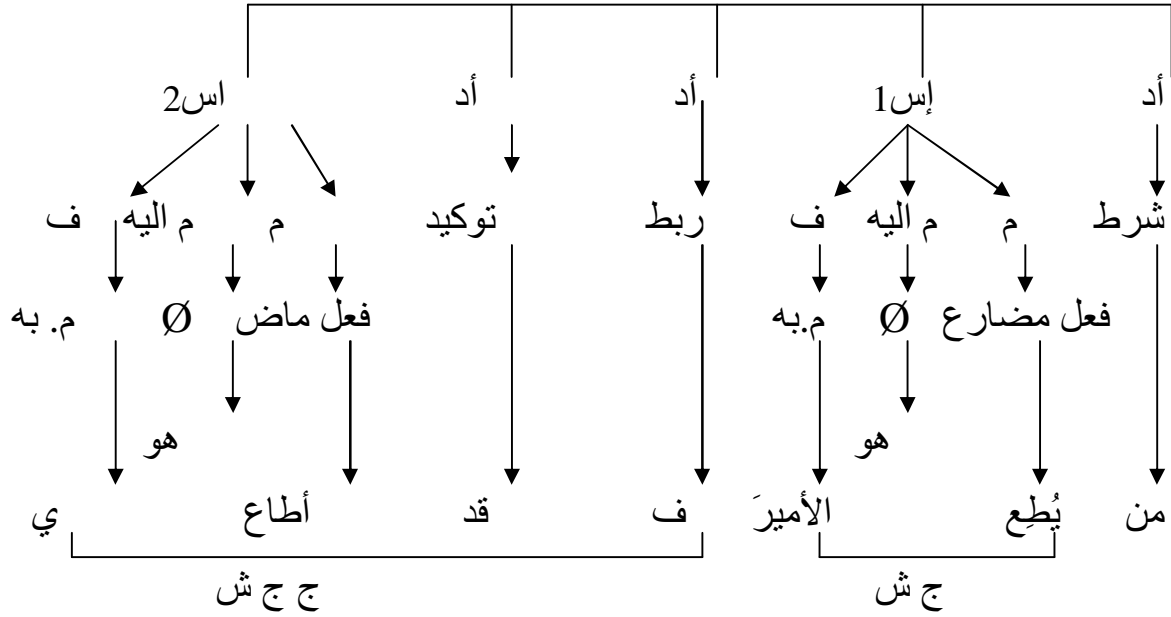


¹ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 5569.

² - صحيح البخاري، الحديث رقم: 2523.

³ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 2957.

الحديث : من + فعل مضارع + فعل ماض .



← أداة شرط (من) + فعل شرط (يطعم) : فعل مضارع مجزوم + مفعول به (الأمير) + ربط

(ف) + توكيد (قد) + جواب شرط (أطاعني) فعل ماض + نون الوقاية + مفعول به (ي).

وورد على هذا النمط حديثٌ جاء فيه جواب الشرط فعلا ماضيا مبنيًا للمجهول قال ﷺ « من يَقْمُ

ليلةَ القدرِ إيمانًا واحتسابًا غُفِرَ له ما تقدّمَ من ذنبه»¹

الجملة الشرطية: من يَقْمُ ليلةَ القدرِ غُفِرَ له.

← أداة شرط + فعل شرط (يقم): فعل مضارع + مفعول به + مضاف إليه + جواب

الشرط (غفر): فعل ماض مبني للمجهول + جار ومجرور + نائب الفاعل (ما): اسم موصول

+ صلة موصول لا محل لها من الإعراب. هذا النمط، وإن جاء نادرا في الحديث الشريف، فإنه

وافق بذلك شواهد من كلام العرب، وفسر النحاة ذلك بكون الفعل الماضي إنما هو ماض لفظا لا

معنى و يدلّ على أنّ جواب الشرط واقع قطعاً.

النمط السابع : من + فعل مضارع+جملة طلبية.

لم يشكّل هذا النمط ظاهرة مطردة في الحديث الشريف على غرار أفعال الشرط المضارعة،

إذ انعدم في الحديث الشريف النمط: (من + فعل مضارع + فعل أمر)، بينما ورد النمط:

(من + فعل مضارع + لام أمر + فعل مضارع) بقلة ومن ذلك قول الرسول ﷺ: « من لم يجدْ

النعلينِ فليلبسْ الخفينِ »² تركبت هذه الجملة الشرطية من: أداة (من) + فعل الشرط (لم

¹ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 35.

² - صحيح البخاري، الحديث رقم: 1841.

يُجد النعْلين): فعل مضارع مجزوم + مفعول به + ربط + لام أمر + جواب الشرط (يلبس):
فعل مضارع مجزوم بلام الأمر + مفعول به (الخفين).

و من الجواب الوارد جملة طلبية أيضا، ما جاء اسم فعل أمر ، كقول الرسول ﷺ: «... ومن لم يستطيع فعله بالصوم فإنه له وجاء»¹.

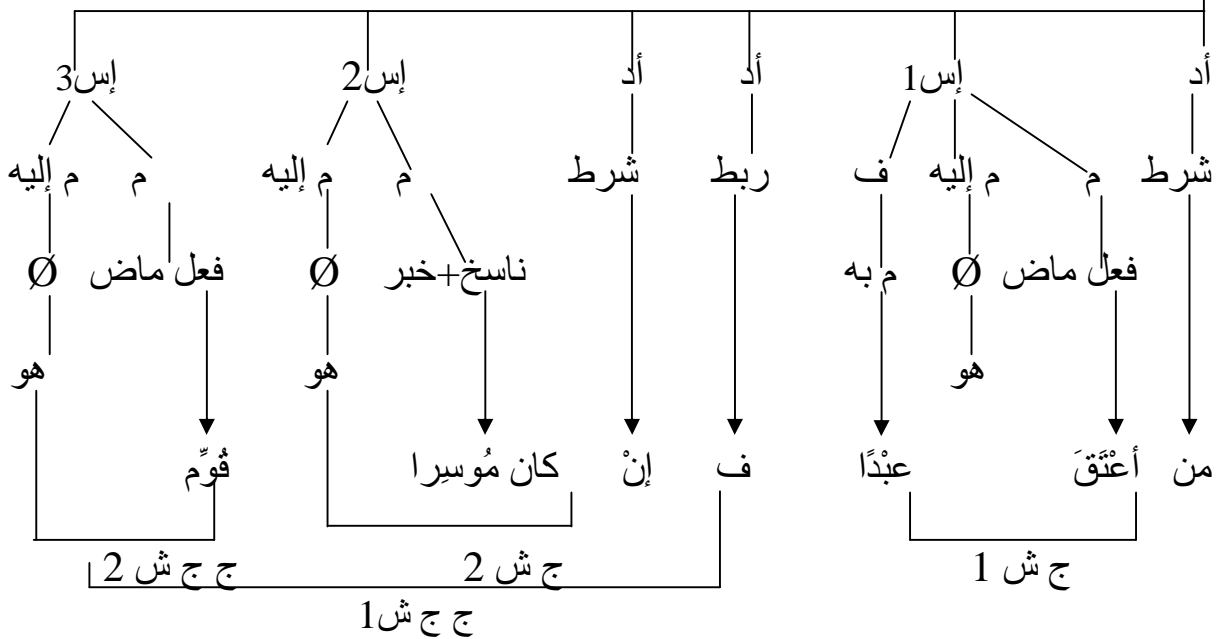
أداة شرط (من) + فعل الشرط (لم يستطيع) + ربط (ف) + اسم فعل أمر (عليه) + جار ومجرور (بالصوم). ويستوجب هذا النمط اقتران الفاء بالجواب للربط بين ركني التركيب الشرطي .

النمط الثامن : اعتراض الشرط على الشرط .

اعتراض الشرط على الشرط من قبيل توسيع الجملة الشرطية، وهي ظاهرة شائعة في الحديث الشريف مع الأدوات الشرطية، بينما قلَّ ووردها مع هذه الأداة، حتى لم نكد نجد غير حديث واحد يتضمن هذه الظاهرة، قال ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا بَيْنَ اثْنَيْنِ فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا قَوْمٌ عَلَيْهِ ثُمَّ يُعْتَقُ»²

الجملة الشرطية : مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا قَوْمٌ عَلَيْهِ .

الترسمية : الحديث: مَنْ +فعل شرط + إن + فعل شرط + جواب



اجتمعت في هذا التركيب الشرطي أداتان شرطيتان (من، إن) + فعلا شرطيَّان (أعتق، كان) + جواب واحد (قَوْم). وبناءً على ما أجمع عليه النحاة، وأتى بيانه آفءا، يكون الجواب الوحيد

¹ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 1905.

² - صحيح البخاري، الحديث رقم: 2521.

لفعل الشرط الثاني (إن كان موسرا) و يكون فعل الشرط الثاني وجوابه جواب الشرط الأول (من أعتق) وربط بينهما بالأداة (ف) .

بالإضافة إلى الأنماط الثمانية السالفة الذكر والتحليل، وردت صور تركيبية أخرى مع الأداة "من" في الحديث الشريف، ونظرا لقلّة شيوعها ارتأينا أن نذكرها مجتمعة دون أن نخصّها بأنماط مستقلة، من ذلك:

1- من + فعل الشرط + فكأنما: وقد ورد هذا التركيب في حديث شريف واحد تكررت معه

صيغة (كأنما)، قال ﷺ: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ ثُمَّ رَاحَ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَةً

وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقْرَةً.....»¹

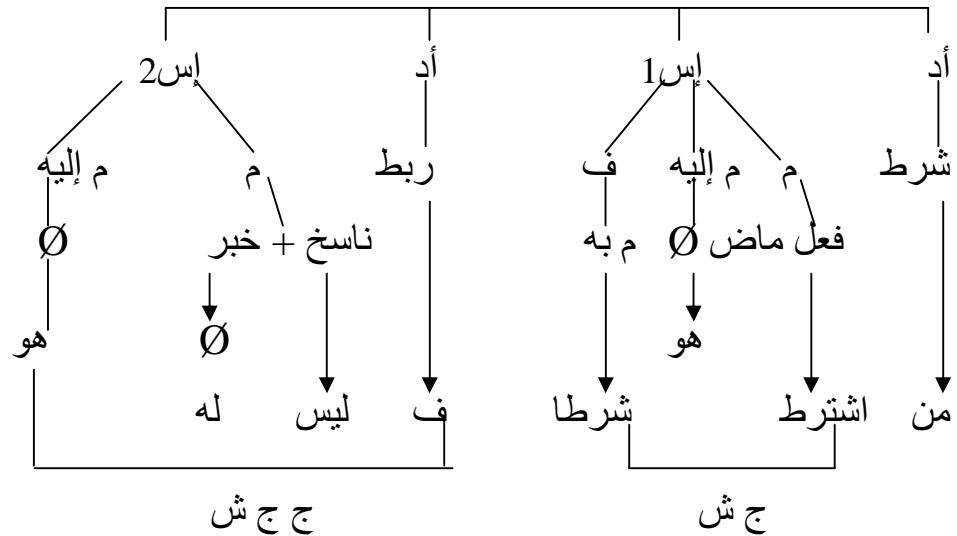
2- من + فعل الشرط + ليس: ومنه قوله ﷺ: «مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلَ بِهِ فَلَيْسَ

لِلَّهِ حَاجَةٌ فِي أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ أَوْ شَرَابَهُ»² وقوله أيضا: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا

لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، مَنْ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَلَيْسَ لَهُ، وَإِنْ اشْتَرَطَ مِائَةَ شَرْطٍ»³

الجملة الشرطية : مَنْ اشْتَرَطَ شَرْطًا فَلَيْسَ لَهُ .

الترسمية : الحديث : من + فعل الشرط + ليس



تشكّل هذا التركيب الشرطي من: أداة (من) + فعل الشرط (اشترط شيئا): فعل ماض + مفعول به + رابط (ف) + جواب الشرط (ليس له): ناسخ + جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف.

¹ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 881.

² - صحيح البخاري، الحديث رقم: 1903.

³ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 2735.

أمّا عن اقتران الجواب بالفاء وهو فعل ماضٍ، ولم نعهد ذلك مع الناسخ (كان) فلأنّ (ليس) تدلّ على النفي، والنفي بمنزلة النهي فوجب أن يقترن بالفاء .
وبهذا النمط نكون قد أحصينا زهاء أحد عشر تركيباً شرطياً ورد مع الأداة (من) وكان النمط (من + فعل ماضٍ + لام الأمر + فعل مضارع) الأكثر شيوعاً، أمّا النمط (من + فعل مضارع + فعل ماضٍ) فكان الأقلّ وروداً قياساً بما ذهب إليه النحاة في ترتيبهم للأنماط الشرطية.

3- "ما" ، أنماطها الشرطية:

(ما) من أدوات الشرط الجازمة، ولئن اختصت (من) بالعاقل فإنّ (ما) اختصت بغير العاقل ولقد عدّها سيبويه من الأسماء غير الظروف «فما يُجازي به من الأسماء غير الظروف "من" "ما" و"مهما"»¹ ومن النّحاة من قال إنها تدلّ على الزّمن، ومن هؤلاء ابن مالك والرضيّ واستشهدوا بقول الشاعر :

فما تكُّ يا بنَ عبدِ الله فينا فلا ظلُّما نخافُ ولا افتقارا
« ما تجلسُ أجلسُ، أي ما تجلس من الزمان أجلس فيه»²

قلّ مجيء الأداة الشرطية "ما" في الحديث الشريف، أمّا التراكيب الواردة ضمّنها فإننا سجّلنا أنّ هذه الأداة لم ترد مع الفعل المضارع، ومن ثمّ لم يتسنّ لنا التبيّن من إعمال هذه الأداة في الحديث الشريف. ومهما يكن من أمر، فقد أجمع النحاة على أنّ هذه الأداة عاملة ولم يختلفوا في ذلك، بناءً على ما توفّر لديهم من شواهد من كلام العرب والقرآن الكريم على نحو قوله تعالى: ﴿ما ننسخ من آيةٍ أو ننسها نأت بخيرٍ منها﴾ البقرة 106

النمط الأول : ما + ماض + جملة اسمية :

قال ﷺ: «ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل»³ وقوله أيضاً، لما سئل عن الصيد: « ما أصاب بحده فكله، وما أصاب بعرضه فهو وقيد»⁴
الجملة الشرطية: ما أصاب بعرضه فهو وقيد .

تشكّلت هذه الجملة الشرطية من: أداة "ما" + فعل الشرط (أصاب) + جار ومجرور + رابط (فـ) + جواب شرط (هو وقيد) جملة اسمية : مبتدأ + خبر

النمط الثاني : ما + فعل ماض + فعل أمر :

ورد هذا النمط في الحديث الشريف أكثر من سابقه، ذلك لأنّ الأمر، كما ذكرنا، أنسب لمقتضيات التشريع والدعوة من غيره من الأساليب. وممّا ورد على هذا النمط قوله ﷺ: «إذا

¹ - سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج3، ص56.

² - الرضيّ، شرح الكافية، ج4، ص92.

³ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 2759.

⁴ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 5475.

سَمِعْتُمْ الإِقَامَةَ فَاْمْشُوا إِلَى الصَّلَاةِ وَعَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ وَلَا تُسْرِعُوا، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا»¹

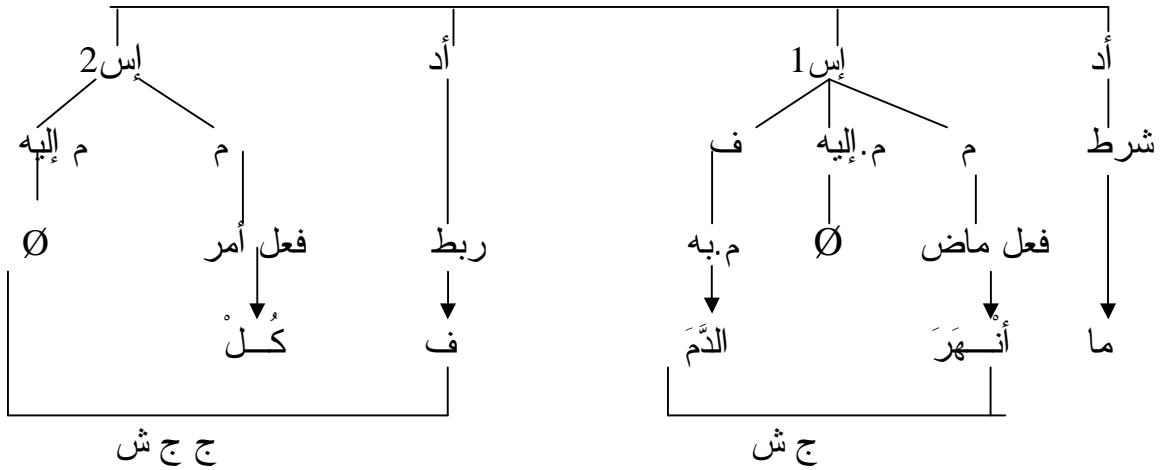
الجملة الشرطية: ما أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا.

← أداة شرط + فعل الشرط (أَدْرَكْتُمْ): فعل ماضٍ + فاعل (ضمير) + رابط (ف) + جواب الشرط (صلوا): فعل أمر + عطف + أداة شرط (ما) + فعل شرط (فاتكم) + فعل جواب الربط (ف) + فعل جواب الشرط (أتموا) .

و قد اقترنت الفاء دوماً بالجواب، ذلك لأنَّ كلا النمطين لا يصحَّ أن يكون جواب شرط إلاً مقترنا بالفاء، بما أنَّ أحدهما جملة اسمية ، والآخر جملة طلبية، ومن ذلك أيضاً قوله ﷺ لَمَّا سئل عن الذَّبْحِ بالقَصَبِ : « ما أَنهَرَ الدَّمَ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفْرَ ».²

ترسيمة النمط

الحديث: ما + فعل ماضٍ + فعل أمر



و منه أيضاً قوله ﷺ: « وما صِدَّتْ بِقَوْسِكَ فَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَكُلْ، وما صِدَّتْ بِكَلْبِكَ الْمُعَلَّمِ فَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَكُلْ، وما صِدَّتْ بِكَلْبِكَ غَيْرِ مُعَلَّمٍ فَأَدْرَكْتَ نَكَاتَهُ فَكُلْ»³

¹ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 636.

² - صحيح البخاري، الحديث رقم: 5509.

³ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 5478.

4- "أي"، أنماطها الشرطية:

"أي" اسم شرط باتفاق النحاة وجازمٌ باتفاقهم أيضاً، «أي من حروف المجازاة»¹ وهي من بين أدوات الشرط المُعَرَّبَةِ التي تلحقها الحركات الثلاث (الرفع، النصب، الجزم) ملازمةً للإضافة مثل قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُو فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ الإسراء 110. أمّا دلالتها فهي بحسب ما تضاف إليه.

"أي" الشرطية قلٌّ ورودها في الحديث الشريف، أمّا الأنماط التي وردت فيها فأنحصرت في تركيبين اثنين هي:

النمط الأول: أي + فعل ماض + فعل ماض:

قال الرسول ﷺ: «أيما رجل قال لأخيه: يا كافرُ فقد باء بها أحدهما»²

الجملة الشرطية: أيما رجل قال لأخيه فقد باء

← أداة الشرط (أي) + ما (زائدة) + مضاف إليه (رجل) + فعل شرط (قال) + ربط (ف) + توكيد (قد) + جواب شرط (باء)، وقد جاء هذا التركيب الشرطي في ركنه الأول (فعل الشرط) موسعا بالنداء: "يا كافر"

و منه قوله ﷺ: «أيما رجلٍ أعتقَ امرأً مسلماً استنقذَ اللهُ بكلِّ عضوٍ منه عضواً منه من النار»³

النمط الثاني: أي + فعل ما ض + لام الأمر:

إنّ جواب هذا النمط هو جملة طلبية لاقترانه (الجواب) بـ "لام الأمر"، و بذلك وجب أن تلحقه أداة الربط، قال ﷺ: «... وجعلت لي الأرضُ مسجداً وطهوراً فأيما رجلٍ أدركته الصلاةُ فليصل»⁴

الجملة الشرطية: أيما رجلٍ أدركته الصلاةُ فليصل.

الترسيمة:



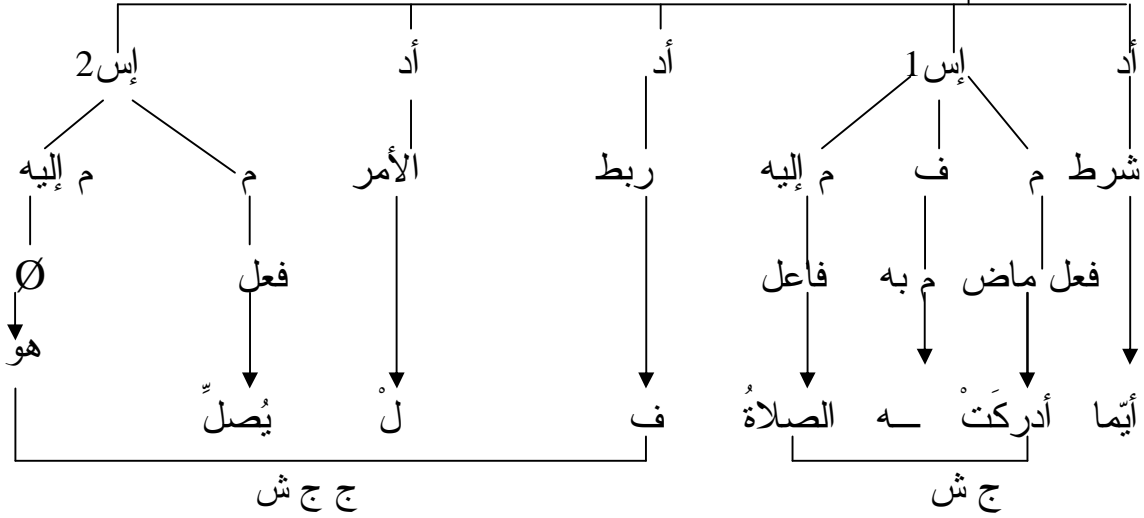
1 - سيبويه، الكتاب، ج1، ص 136.

2 - صحيح البخاري، الحديث رقم: 6104.

3 - صحيح البخاري، الحديث رقم: 1517.

4 - صحيح البخاري، الحديث رقم: 335 .

الحديث: أيما + فعل ماض + لام الأمر + فعل مضارع



← أداة الشرط (أي) + ما (زائدة) + مضاف إليه (رجل) + فعل شرط (أدركته الصلاة): فعل ماض + مفعول به مقدّم وجوبا + فاعل (الصلاة) + ربط (ف) + لام الأمر + جواب الشرط (يصل) فعل مضارع مجزوم بـ "لام الأمر" وعلامة جزمه حذف حرف العلة.

ومما ورد على هذا النمط أيضا، قوله ﷺ: «إِنَّ مِنْكُمْ مَنْفَرِينَ فَأَيْكُمْ مَا صَلَّى بِالنَّاسِ فَلْيَتَجَوَّزْ فَإِنَّ فِيهِمُ الضَّعِيفَ وَالسَّقِيمَ وَالْكَبِيرَ وَذَا الْحَاجَةَ».¹
و منه أيضا قوله ﷺ: «..فَأَيْكُمْ أَرَادَ أَنْ يُوَاصِلَ فَلْيُوَاصِلْ حَتَّى السَّحَرِ».²

5- أينما، حيثما و مهما، أنمطها الشرطية:

جمعنا هذه الأدوات الثلاث في عنوان واحد لكونها أقل الأدوات الشرطية ورودا في الحديث الشريف، بل لم نجد لكل منها أكثر من حديث واحد يتضمنها وتركيبها الشرطي.

النمط الأول: أينما + فعل ماض + فعل أمر:

وردت أينما الدالة على الشرط مرة واحدة، قال الرسول ﷺ: «سَيَخْرُجُ قَوْمٌ فِي آخِرِ الزَّمَانِ حَدَاتُ الْأَسْنَانِ، سَفَهَاءُ الْأَحْلَامِ... يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، فَأَيْنَمَا لَقَيْتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ».³

1- صحيح البخاري، الحديث رقم: 704.

2 - صحيح البخاري، الحديث رقم: 1967.

3- صحيح البخاري، الحديث رقم: 6930.

الجملة الشرطية: أينما لَقَيْتُمُوهم فَاقتُلُوهم.

← أداة شرط (أينما) + فعل الشرط (لَقَيْتُمُوهم): فعل ماضٍ + فاعل (ت) + مفعول به (هم) + أداة ربط (ف) + جواب الشرط (اقتلُوهم): فعل أمر + فاعل (و) + مفعول به (هم).

النمط الثاني: حيثما + فعل ماضٍ + فعل أمر:

قال ﷺ: « قال موسى-عليه السلام-: أي ربّي كيف السبيل إليه؟ قال: تأخذُ حوتًا في مِكتَلٍ، فحيثما فَقدتَ الحوتَ فَاتَّبِعْهُ»¹

الجملة الشرطية: حيثما فَقدتَ الحوتَ فَاتَّبِعْهُ.

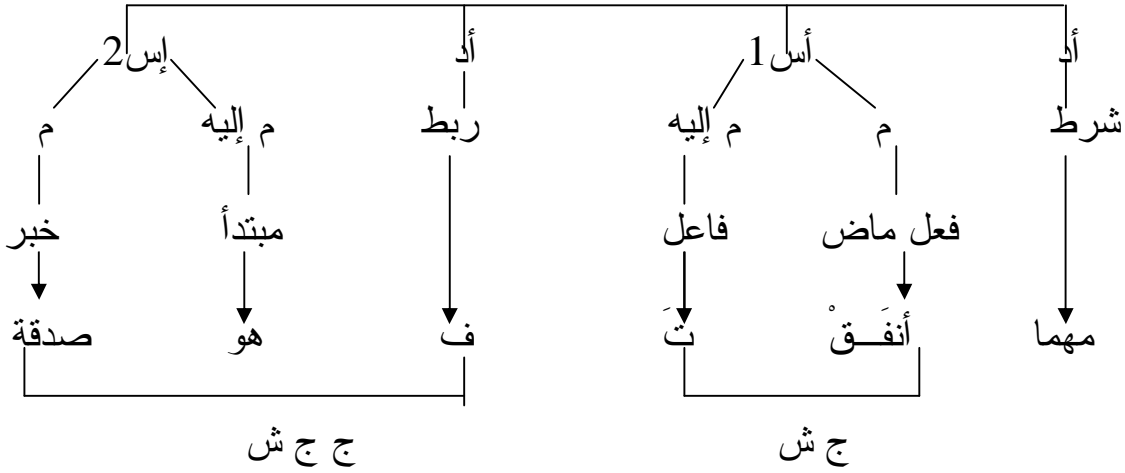
← أداة شرط + فعل شرط (فقدتَ) فعل ماضٍ + مفعول به + أداة ربط + جواب الشرط (اتبعه)

النمط الثالث: مهما + فعل ماضٍ + جملة اسمية:

لم نجد للأداة الشرطية "مهما" سوى حديث واحد وردت فيه، قال ﷺ: «...ومهما أنفقتَ فهو لك صدقة، حتى اللقمة ترفعها في في (فم) امرأتك.»²

الجملة الشرطية: مهما أنفقتَ فهو صدقة.

الترسيمة: الحديث: مهما+فعل ماضٍ+جملة اسمية



وردت هذه الأدوات الشرطية الثلاثُ بقلةً في لغة الحديث الشريف، وبحسن بنا لدى خاتمة هذا الفصل أن نشير إلى أنّ ثمة أدواتٍ شرطيةٍ أخرى جازمة غير أنّها لم ترد في أقوال المصطفى ﷺ، مثل: إذما، أين، أيان ومتى، هذه الأدوات الثلاث الأخيرة وردت في تراكيب أخرى غير شرطية (استفهامية) أمّا الأداة (إذما) فلم يرد لها ذكرٌ في أحاديث الرسول ﷺ من خلال مدونة صحيح البخاري، في حدود ما قمنا به من بحث.

¹ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 4767.

² - صحيح البخاري، الحديث رقم: 5354.

الفصل الثالث

" الأنماط الشرطية للأدوات غير الجازمة "

- إذا

- لو

- لولا

- أما

- لمّا

- كلّما

1 - الأداة "إذا"، أنماطها الشرطية:

تتاولنا الأدوات الشرطية بشيء من التفصيل في الفصل النظري، ويحسن بنا التذكير بسمات وخصائص كل أداة لدى عرضنا للأنماط التي وردت فيها.

إذا: ظرف للمستقبل، متضمنة معنى الشرط غالباً، لأنها قد تخرج عن الشرطية فتكون ظرفية بحتة، ومن ثم وجب إيلاؤها جملة فعلية¹.

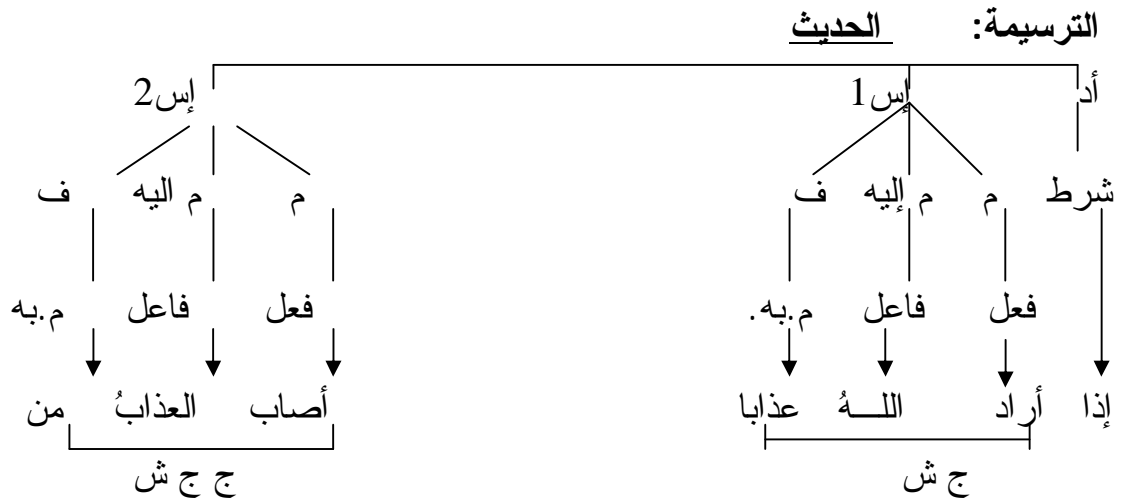
النمط الأول: إذا، فعل ماض، فعل ماض:

وهو نمط شائع في الحديث الشريف، تفرّعت عنه عدة صور للتركيب الشرطي على النحو الآتي:

الفرع الأول من النمط الأول: إذا فعل ماض + فعل ماض:

ومنه قوله ﷺ: «إذا أراد الله بقوم عذاباً أصاب العذاب من كان فيهم ثم بُعثوا على أعمالهم»² نمثل للنمط الشرطي الوارد في الحديث بالترسيمة التالية:

الجملة الشرطية: إذا أراد الله عذاباً أصاب العذاب من:



اختصت الأداة "إذا" في هذا الحديث بالشرط، وتكوّنت الجملة الشرطية التي وردت ضمنها من إسنادين: أمّا الإسناد الأول فهو يمثل جملة الشرط المتكوّنة من فعل ماض + فاعل + جار مجرور + م به ؛ في حين مثّل الإسناد الثاني جملة جواب الشرط التي تكوّنت من: فعل شرط ماض + فاعل + م به (اسم موصول) + صلة الموصول: لا محل لها من الإعراب.

¹ - السيوطي، همع الهوامع، مرجع سابق، ج، 2 ص 179.

² - صحيح البخاري، الحديث رقم: 7108.

ومن الأحاديث الواردة على هذا النحو من الفرع الأوّل للنمط الأوّل، قوله ﷺ «...ألا وإنّ في الجسد مضغة، إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهي القلب»¹ وكذلك قوله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأنّ محمداً رسول الله وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله»²

← إذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم

الفرع الثاني من النمط الأوّل: إذا + فعل ماض + فعل ماض مبني للمجهول:

وهو من التراكيب الشائعة في الحديث الشريف، ومنه قول ﷺ: «مَنْ رَأَى شَيْءًا فِي صَلَاتِهِ فليُسَبِّحْ فَإِنَّهُ إِذَا سَبَّحَ التُّقِيَ إِلَيْهِ وَإِنَّمَا التَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ»³

الجملة الشرطية: إذا سبَّح التُّقِيَ إليه: تشكّلت من أداة شرط + فعل ماض + فاعل مقدر + فعل ماض مبني للمجهول + جار ومجرور.

نشير إلى أنّ الجملة الشرطية في هذا الحديث وقعت في محل رفع خبر "إنّ". وهذا من الوظائف النحوية للجملة الشرطية. ومن الأحاديث الواردة على هذا الفرع من النمط الأوّل، قوله ﷺ: «إِنَّ فِي الْجَنَّةِ بَابًا يُقَالُ لَهُ الرِّيَّانُ: يَدْخُلُ مِنْهُ الصَّائِمُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يَدْخُلُ أَحَدٌ غَيْرُهُمْ... فَإِذَا دَخَلُوا أُغْلِقَ فَلَمْ يَدْخُلْ مِنْهُ أَحَدٌ.»⁴

الفرع الثالث من النمط الأوّل: إذا + فعل ماض + فعل ماض ناسخ:

وهو من التراكيب القليلة في أحاديث المصطفى ﷺ: «إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ، كَانَ لَهَا أَجْرُهَا بِمَا أَنْفَقَتْ وَلِزَوْجِهَا أَجْرُهُ»⁵.

الجملة الشرطية: إذا أنفقت... كان لها أجرها

ورد جواب الشرط فعلا ماضيا ناقصا "كان" + اسمها "أجر" أما خبرها فمحذوف تقديره موجود. كما أنّ هذه الجملة وردت موسّعة بالحال: "غير مفسدة".

كما ورد في صحيح البخاري نمط آخر من هذا النوع كان فيه كلّ من فعل الشرط وجوابه

¹ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 52.

² - صحيح البخاري، الحديث رقم: 25.

³ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 684.

⁴ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 1896.

⁵ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 1425.

فعلا ماضيا ناسخا، قال ﷺ: «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ كَانَ عَلَى كُلِّ بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ الْمَلَائِكَةُ يَكْتُبُونَ، الْأَوَّلَ فَأَلَّوْلَ»¹.

الجملة الشرطية: "إِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ كَانَ"

كما ورد حديث آخر جاء فيه التّركيب الشرطي مكوّنا من: (إِذَا + كَانَ + فَعَلَ مَاضٍ) وذلك في قوله ﷺ: « إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ مَاجَ النَّاسِ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ ... »²

الفرع الرابع من النمط الأول : إِذَا + فَعَلَ مَاضٍ مَبْنِيٍّ لِلْمَجْهُولِ + فَعَلَ مَاضٍ:

هذا النمط من الأنماط النادرة أيضا، ومنه قوله ﷺ « العبد إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ وَتَوَلَّى وَذَهَبَ أَصْحَابُهُ... أَتَاهُ مَلَكَانِ فَأَقْعَدَاهُ... »³.

الجملة الشرطية: إِذَا وُضِعَ... أَتَاهُ... ← فَعَلَ مَاضٍ مَبْنِيٍّ لِلْمَجْهُولِ + فَعَلَ مَاضٍ.

نشيرُ إلى أنّ هذه الجملة الشرطية جاءت خبرا للمبتدأ "العبد". ومن أقواله ﷺ في هذا الفرع: « إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا مَاتَ عُرِضَ عَلَيْهِ مَقْعَدُهُ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ » في هذا التّركيب، أيضا، وردت وظيفة نحوية للجملة الشرطية، إذ جاءت في محل رفع خبر "إن".

نشير أيضا، في هذا المقام، إلى تركيب آخر ورد في هذا النمط، وهو: إِذَا + مَاضٍ مَبْنِيٍّ لِلْمَجْهُولِ + مَاضٍ مَبْنِيٍّ لِلْمَجْهُولِ « إِذَا أُقْعِدَ الْمُؤْمِنُ فِي قَبْرِهِ أَتَى ثُمَّ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ »⁴

النمط الثاني : إِذَا + فَعَلَ مَاضٍ + جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ:

هذا النمط قليل الورد في الحديث النبوي، لذلك لم ترد فيه فروع عديدة، غير أنّ هذا النمط يستوجب اقتران الجملة الاسمية الواقعة جواب شرط بالفاء، ذلك لأنّ الجملة الاسمية لا تصلح أن تكون جواب شرط إلّا إذا لزمته أداة ربط، ومنها الفاء، لتعقد الربط بين طرفي التركيب الشرطي. ومن ذلك قوله ﷺ: «إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ فَكُلٌّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ»⁵ لقد ورد التّركيب الشرطي في هذا النمط مكوّنا من: إِذَا + فَعَلَ مَاضٍ + جَوَابٌ شَرْطٍ جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ (كل واحد منهما بالخيار) وكان الربط بين طرفي الجملة الشرطية بالفاء.

¹ - صحيح البخاري ، الحديث رقم: 3211.

² - صحيح البخاري ، الحديث رقم: 7510.

³ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 1338.

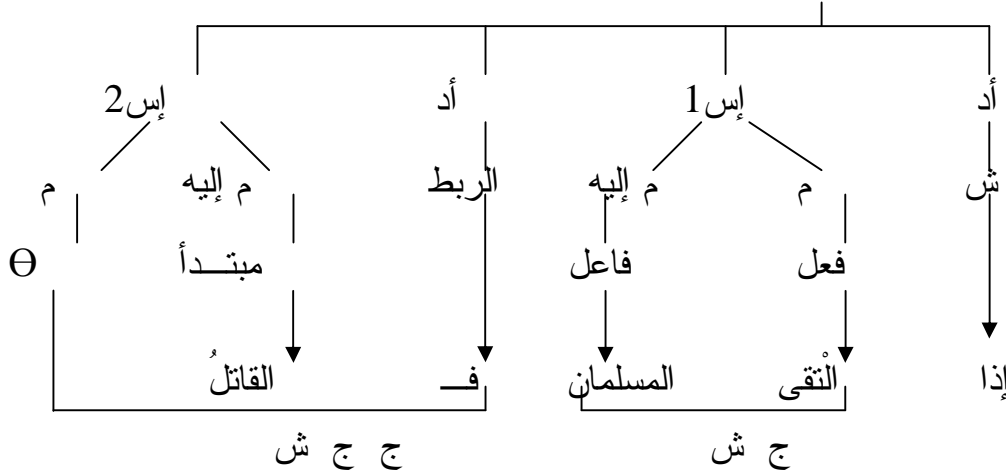
⁴ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 1369.

⁵ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 2112.

ومنه أيضا قوله ﷺ: « إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار. فقلت يا رسول الله، فما بال المقتول؟ قال: إنه كان حريصا على قتل صاحبه»¹

الجملة الشرطية: إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار.

ترسيمة النمط الحديث: (جملة شرطية: إذا + فعل ماض + جملة اسمية).



تشكّلت الجملة الشرطية في هذا النمط من: أداة + فعل ماض + جملة اسمية، هذه الجملة الاسمية الواقعة جواب الشرط تركبت من مسند إليه (مبتدأ: القاتل)، بينما كان المسند (الخبر) محذوفا دلت عليه شبه الجملة (جار ومجرور: في النار)

ومن الجمل الشرطية التي حواها صحيح البخاري، وجاءت على هذا النمط قوله ﷺ: « إذا أحسن أحدكم إسلامه فكل حسنة يعملها تكتب له بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف»² ومنه أيضا قوله ﷺ: « إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر»³ وردت في هذا الحديث جملتان شرطيتان متتاليتان، الثانية معطوفة على الأولى وهذا ما اصطلح عليه النحاة بالتركيب الشرطي الموسع، إذ توسع التركيب الشرطي الأول بعطف تركيب شرطي آخر عليه، وأطلق عليه النحاة أيضا مصطلح: توالي الشرطين، أو اعتراض الشرط على الشرط الذي يكون إما بعطف أو بدونه.

النمط الثالث: إذا + فعل ماض + فعل مضارع:

هذا النمط من التركيب الشرطي عدّه النحاة أقل فصاحة من الأنماط التي يكون فيها فعلاً الشرط والجواب متفقين لفظاً ومعنى، ولعلّ هذا ما يفسر قلّة وروده في أحاديث المصطفى

¹ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 31.

² - صحيح البخاري، الحديث رقم: 42.

³ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 7352.

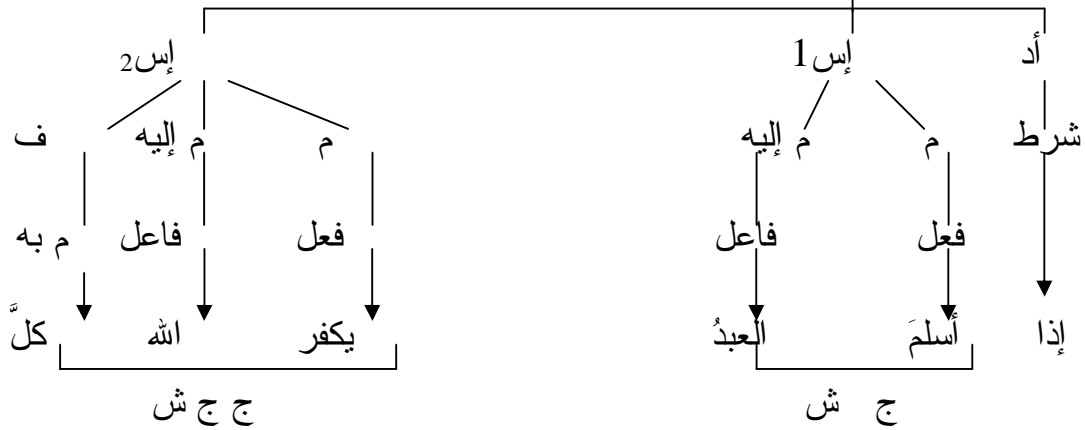
ﷺ، وهذا النمط، وإن كان قليلا في الأحاديث النبوية، غير أنه ورد على أشكال متنوعة، يحسن بنا أن نوزعها إلى فروع على النحو الآتي:

الفرع الأول: من النمط الثالث: إذا + فعل ماضٍ + فعل مضارع:

قال ﷺ: « إذا أسلم العبدُ فحسن إسلامه يُكفر الله عنه كل سيئة أزلفها»¹.

الجملة الشرطية: إذا أسلم العبدُ يكفر الله عنه كل سيئة.

ترسيمة النمط: الحديث: جملة شرطية: إذا أسلم العبدُ يكفر الله عنه كل سيئة



ومن الأحاديث التي جاءت على هذه الشاكلة قوله ﷺ: « مثل المؤمن كمثل الخامة من الزرع من حيث أتنها الريح كفاتها، فإذا اعتدلت تكفأ بالبلاء »²

الفرع الثاني من النمط الثالث: إذا + فعل ماضٍ + لا الناهية + فعل مضارع:

أسم خطاب الرسول ﷺ في مقام النصيح والدعوة باعتماد الطلب غير المباشر، وهي سمة أكثر انتشارا من سمة الأمر والإلزام التي ترد في المقام الذي يتطلبه مقتضى الحال، وقد ورد هذا التركيب: (إذا + فعل ماضٍ + لا + فعل مضارع) بكثرة في الحديث الشريف، ذلك لأن الجزء الأول من التركيب الشرطي يعتبر توطئه وتهيئة لذهن السامع لتقبل الخطاب النصحي الذي يرد على صيغة النهي في جواب الشرط. ومنه قوله ﷺ: « إذا أتى أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يولها ظهره، شرقوا أو غربوا »³ أما جواب الشرط في هذه الجملة (فلا يستقبل) فاستوجب أداة ربط لأنه أستهل بأداة نهية، جازمت الفعل المضارع.

¹ - صحيح البخاري ، الحديث رقم: 42.

² - صحيح البخاري ، الحديث رقم: 5644.

³ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 144.

كما أن الجملة الشرطية الواردة في هذا الحديث، تضمنت توسيعاً تخلل جملة جواب الشرط وذلك في قوله ﷺ: (ولا يولها ظهره) فهي جملة معطوفة على جملة الشرط. ومن ذلك أيضاً قوله ﷺ: « الطّاعون رجس أرسل على طائفة من بني إسرائيل أو على من كان قبلكم، فإذا سمعتم به في أرض فلا تقدّموا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فرارا منه»¹.

← إذا سمعتم به في أرض فلا تقدّموا

← إذا وقع بأرض... فلا تخرجوا

الفرع الثالث من النمط الثالث: إذا فعل ماضٍ + فعل مضارع مجزوم:

ولقد ورد هذا النمط التركيبي من الجملة الشرطية بقلة في الحديث ومنه قوله ﷺ « فُقدت أمة من بني إسرائيل ولا يُدرى ما فعلت، وإنّي لا أراها إلاّ الفار، ألا ترونها، إذا وُضع لها ألبان الإبل لم تشرب، وإذا وضع لها ألبانُ الشاء شربت»².

الجملة الشرطية: إذا وُضع لها ألبانُ الإبل لم تشرب.

ونلاحظ في هذا الحديث أنّ جواب الشرط فارقتُه أداة الربط بالرغم من دخول أداة على فعل جواب الشرط، ومنه أيضاً قوله ﷺ: «إذا اقترب الزمان لم تكذب رُؤيا المؤمن»³.

بالإضافة إلى هذه الفروع، ورد في الحديث الشريف هذا النمط: إذا + فعل ماضٍ ناسخ + فعل مضارع مبني للمجهول في قوله ﷺ: « يغزو جيش الكعبة، فإذا كانوا بيدياء من الأرض يُخسف بأولهم و آخرهم»⁴. وهو تركيب نادر .

النمط الرابع: إذا فعل ماضٍ + جملة طلبية:

إنّ الجملة التي يكون صدرها فعل أمر إنّما هي جملة طلبية، وكنا قد أوردنا في الجزء النظري، في معرض حديثنا عن الربط في الجملة الشرطية؛ أنّ من المواضع التي يُؤتى فيها بالربط بين طرفي التركيب الشرطي هو حالة كون الجواب جملة طلبية. ولقد ورد هذا النمط بكثرة في أحاديث الرسول ﷺ ومن فروعه:

الفرع الأول: إذا + فعل ماضٍ + فعل أمر.

¹ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 3473.

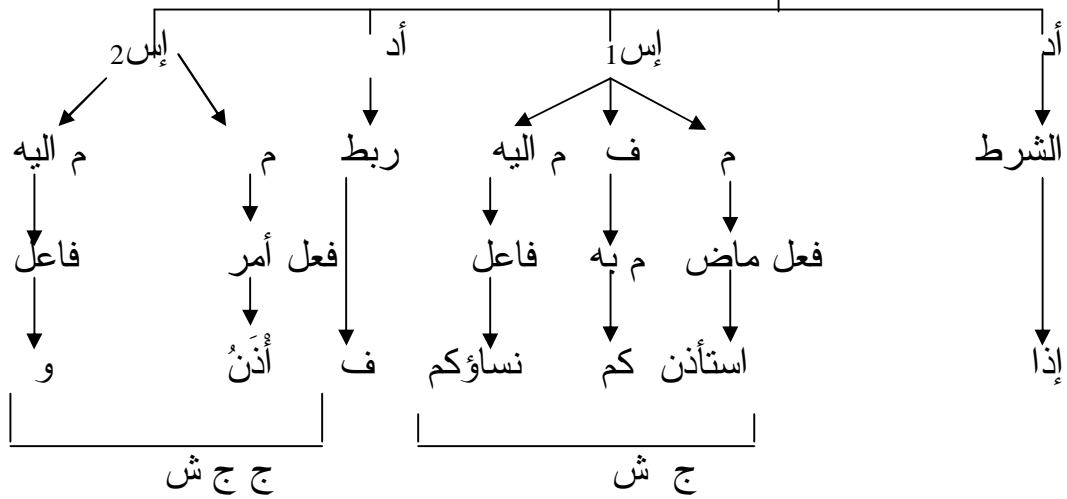
² - صحيح البخاري، الحديث رقم: 3305.

³ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 7017.

⁴ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 2118.

ومنه قوله ﷺ: «إِذَا اسْتَأْذَنْكُمْ نِسَاؤُكُمْ بِاللَّيْلِ إِلَى الْمَسْجِدِ فَأُذِّنُوا لَهُنَّ»¹
 الجملة الشرطية: إِذَا اسْتَأْذَنْكُمْ نِسَاؤُكُمْ... فَأُذِّنُوا لَهُنَّ.

ترسيمة النمط: الحديث (جملة شرطية إذا + ماض + أمر)



و منه أيضاً، قوله ﷺ: «إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ»²
 ومنه أيضاً قوله ﷺ: «إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»³

الفرع الثاني من النمط الثالث: إذا + فعل ماض + فعل مضارع مقترن بلام الأمر.

شاع ورودُ هذا التركيب الشرطي في الحديث، فهو يتناسب وخصائص الحديث الشريف الذي يحمل أحكاماً دينية، وقضايا تشريعية، ومنه قوله ﷺ: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ ثَمَّ لِيَنْتَرُ، وَمَنْ اسْتَجْمَرَ فَلْيُوتِرْ، وَإِذَا اسْتَيْقِظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيُغْسِلْ يَدَهُ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهَا فِي وَضُوئِهِ»⁴

لما دخلت لام الأمر على الفعل المضارع الواقع جواباً للشرط، وجب أن يُربط بينه وبين فعل الشرط برابط فأوتي بـ"الفاء" رابطة.

الجملة الشرطية: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ.....فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ». عقب هذا التركيب تراكيبُ أخرى من نفس النمط: إِذَا اسْتَيْقِظَ.....فَلْيُغْسِلْ.

¹ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 865.

² - صحيح البخاري، الحديث رقم: 536.

³ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 780.

⁴ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 162.

و منه أيضا قوله ﷺ «إِذَا اسْتَأْذَنَ أَحَدُكُمْ ثَلَاثًا فَلَمْ يُؤْذَنَ لَهُ فَلْيَرْجِعْ»¹ توسّع فعل الشرط في هذا التركيب بجملة فعلية (فلم يؤذن له) و هي تحمل شرطا ضمنيا أي: إذا استأذن، فإن لم يؤذن له فليرجع.

الفرع الثالث من النمط الثالث: إذا + فعل ماض + اسم فعل أمر:

قال ﷺ «إِذَا أُتَيْتُمُ الصَّلَاةَ فَعَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ وَلَا تَأْتُوهَا وَأَنْتُمْ تَسْعَوْنَ فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُمْ فَأْتِمُوا»².

الجملة الشرطية: إذا أُتَيْتُمُ الصَّلَاةَ فَعَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ. أي الزموا السكينة. ومنه قوله ﷺ «... لَعَلْنَا أَعْجَلْنَاكَ ... إِذَا أُعْجِلْتَ فَعَلَيْكَ الْوُضُوءُ»³

← أداة شرط + فعل ماض مبني للمجهول + نائب فاعل ضمير متصل + رابط + اسم فعل أمر. وتضمنت الجملة الشرطية في هذا التركيب وظيفاً نحوية إذ جاءت في صيغة مقول القول، وهي بذلك في محل نصب مفعول به. ولقد تبين أن هذا النمط التركيبي قليل الورد مع أداة الشرط "إذا".

النمط الرابع: إذا + فعل مضارع + فعل ماض:

هذا النمط من الأنماط التي عدّها النحاة نادرة في الجملة الشرطية، بل ذهب بعضهم إلى أن قبح هذا التركيب، ذلك لأنه لا يحسن أن يكون الشرط مضارعا ويكون جوابه ماضيا، فأنى للشرط المستقبل الحصول والتحقق في الماضي؟ غير أن من جوز هذا النمط فسّر ذلك بكون الجواب الوارد ماضيا، إنما هو ماض لفظا لا معنى. وهو نادر جدا في الحديث الشريف، و من ذلك قوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ أَنْتَزَاعًا، يَنْتَزِعُهُ مِنَ الْعِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ إِلَّا عَالِمٌ آتَخَذَ النَّاسُ رُؤْسَاءَ جُهَالًا»⁴

ترسيمة النمط:



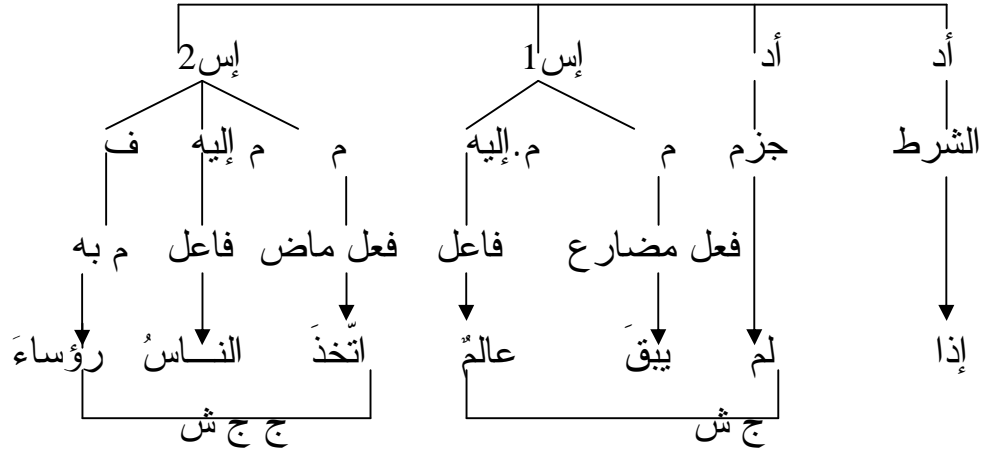
¹ - صحيح البخاري، الحديث رقم : 6245.

² - صحيح البخاري، الحديث رقم : 635.

³ - صحيح البخاري، الحديث رقم : 180.

⁴ - صحيح البخاري، الحديث رقم : 100.

الحديث: إذا + فعل مضارع + فعل ماض



ورد هذا التركيب الشرطي مكوّنًا من: أداة شرط (إذا) + فعل الشرط مضارع مجزوم وجوابه فعل ماض؛ غير أنّ هذا النمط الذي جاء فيه فعل الشرط مضارعًا، لم يحافظ على دلالاته على المستقبل لما دخلت عليه (لم) الجازمة النافية، التي صرفت زمنه من المضارع إلى الماضي.

النمط الخامس: إذا + اعتراض الشرط على الشرط:

وهو من الأنماط الشرطية القليلة في الحديث الشريف مع الأداة "إذا" و منه قوله ﷺ: « إذا أتى أحدكم خادمه بطعامه فإن لم يجلسه معه فليناوله لقمةً أو لقمتين أو أكلةً أو أكلتين»¹
الجملة الشرطية: «إذا أتى أحدكم خادمه..... فإن لم يجلسه..... فليناوله لقمةً» مثار الجدل دائما بين النحاة في مثل هذا النمط، هو مآل جواب الشرط؟ (فليناوله) هل لفعل الشرط الأوّل (أتى)، أم لفعل الشرط الثاني: (إن لم يجلسه). إذا حللنا هذا الشاهد بحسب دلالاته فلا يصح أن يكون الجواب (فليناول) للشرط الأوّل، ذلك لأنّه إذا أجلسه لم "يناوله" أمّا إذا لم يجلسه ناوله، ولعلّ الذي يدعم المذهب القائل بأن الشرط الثاني وجوابه كلاهما جواب الشرط الأوّل في هذا الحديث، هو الإتيان بالفاء الرابطة بين التركيب الشرطي الأوّل والتركيب الشرطي الثاني. فكانّ الفاء في " فإن لم يجلسه " جاءت لتربط الشرط الثاني وجوابه بالشرط الأوّل وبذلك يكون الشرط الثاني وجوابه جوابا للشرط الأوّل. وهو الرأي الذي نتبناه ويبدو لنا أنّه الأصح، على الأقل، مع هذا النمط المذكور في هذا الحديث .

و منه أيضا قوله ﷺ: «إذا رأى أحدكم جنازةً فإن لم يكن ماشيا معها فليقيم حتى يخلّفها أو تخلّفه أو توضع قبل أن تخلّفه»²

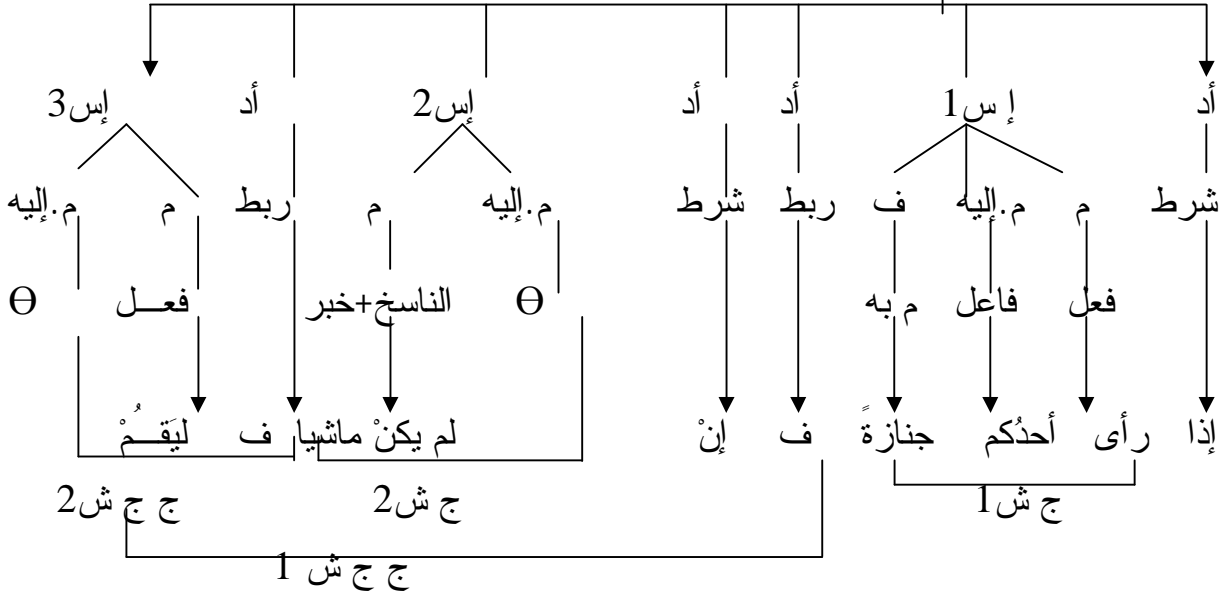
¹ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 2557.

² - صحيح البخاري، الحديث رقم: 1308.

الجملة الشرطية : إذا رأى أحدكم جنازة فإن لم يكن ماشيا معها فليقم.

ترسيمة النمط :

الحديث : ج ش (إذا + فعل ماض + إن + ناسخ + جواب الشرط)



و من هذا النمط أيضا قوله ﷺ: « إذا وضعت الجنازة و احتملها الرجال على أعناقهم ، فإن كانت سالحة قالت قدّموني... »¹

النمط السادس: إذا + فعل الشرط + جواب شرط محذوف:

أسلفنا الحديث في أنّ الجملة الشرطية يطال بعض أجزاءها الحذف، وذلك لأغراض شتى يتوخّاها المتكلم؛ ولم يخلُ الحديث الشريف من هذه الظاهرة في الأنماط الشرطية المركبة مع الأداة "إذا"، إذ وردت في صحيح البخاري أحاديثُ تضمّنت الظاهرة، ومنه قوله ﷺ: «أقيموا الركوعَ و السجود فو الله إنّي لأراكم من بعد ظهري إذا ركعتم، وسجدتُم»²

الجملة الشرطية : "إذا ركعتم و سجدتُم"

حُذِفَ جوابُ الشرط في هذه الجملة الشرطية و دلَّ عليه المتقدّم من الكلام، وتأويله: (إذا ركعتم وسجدتُم أراكم). كما اجتمع في هذا الحديث الشرط والقسم: (فو الله) والشرط (إذا ركعتم) تنازعا

¹ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 1314.

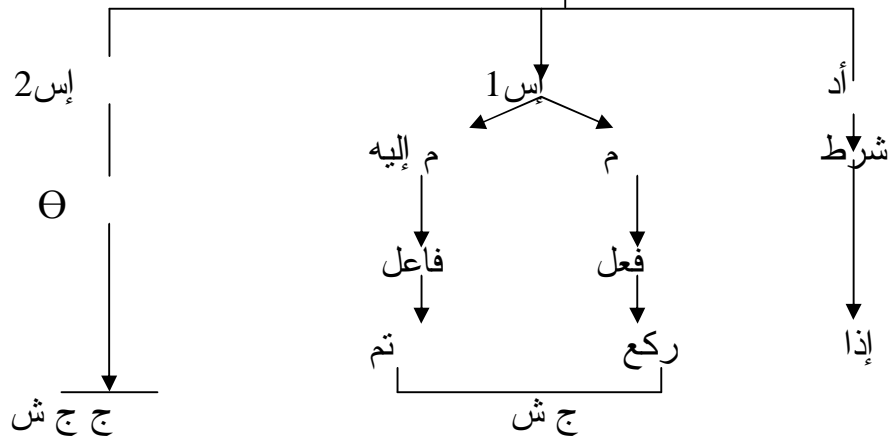
² - صحيح البخاري، الحديث رقم: 742.

الجواب: (لأراكم)، وهو جوابٌ للقسم، ودلٌّ على جواب الشرط المحذوف، لأنَّ معظم النحاة لم يُجيزوا تقديم جواب الشرط على فعل الشرط.

وثمة وظيفة نحوية وردت لهذا النمط التركيبي للجملة الشرطية، إذ جاءت هذه الأخيرة في محلِّ نصب حال أي: لأراكم من بعد ظهري راكعين وساجدين.

ترسيمة النمط:

الحديث: ج ش (أداة + فعل شرط + جواب شرط محذوف)



و من الأحاديث الواردة على هذا النمط (أداة الشرط + ج ش + ج ج ش محذوف)، قوله ﷺ: «رحم الله رجلاً سمحاً إذا باع وإذا اشترى وإذا اقتضى»¹

← إذا اشترى فهو سمحٌ

← إذا اقتضى فهو سمحٌ

فائدة حول الأداة «إذا»: الجزم بـ "إذا"

إذا كنا قد صنّفنا الأداة "إذا" من الأدوات الشرطية غير الجازمة، فلأنَّ ذلك هو إجماعُ النحاة واتّفاقهم، غير أنّ بعضهم ذهب إلى أنّ هذه الأداة قد تعمل في الفعل المضارع فتجزمه و جعلوا ذلك ضرورة شعرية².

تقصينا هذه المسألة النحوية في الحديث الشريف، فوجدنا شاهدا يدعم هذا المذهب (مذهب أعمال "إذا") فقد جاء في صحيح البخاري قوله ﷺ: «ألا أعلمكما خيراً ممّا سألتُماني؟ إذا أخذتما مضاجعكما تكبّرا أربعاً وثلاثين وتُسبّحاً ثلاثاً وثلاثين وتُحمّداً ثلاثاً وثلاثين فهو خيرٌ لكما من

¹ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 2076.

² - ينظر ابن سراج، الأصول، ج2، ص160. والمبرد، المقتضب، ج2، ص54.

خادم»¹ لقد جاء جواب الشرط في هذا الحديث فعلا مضارعا مجزوما وكان عاملُ الجزم فيه هي الأداة "إذا"، وقد تأكدَّ الجزم في الأفعال المضارعة المعطوفة على الفعل (تَكَبَّرَا) و هي: (تَسَبَّحَا)، (تَحَمَّدَا)

والجزم بـ" إذا" ليس من قبيل الكلام "القبيح" طالما ورد في المدونة العربية الفصيحة، خاصة في الشعر، كما أن الرسول - ﷺ - جاءت في أحاديثه وأقواله الكثير من الشواهد التي تخالف القاعدة اللغوية المشهورة، موافقةً لغةً من لغات العرب الشاذة الفصيحة ومن ذلك قوله "يتعاقبون فيكم ملائكةٌ" التي وافقت لغةً من لغات العرب، التي عرفت عند النحاة بـ « لغة أكلوني البراغيث ».

¹ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 3705.

2- الأداة "لو"، أنماطها الشرطية:

شاع في الدرس النحوي عن الأداة الشرطية "لو" أنها حرف "امتناع لامتناع" ولقد اعترض ابن هشام على هذا الكلام اعتراضاً شديداً، قال: «أتضح أن أفسد تفسير لـ "لو" قول من قال: حرف امتناع لامتناع» وأضاف: «العبارة الجيدة قول سيبويه: حرف لما كان سيقع لوقوع غيره، وقول ابن مالك: حرف يدل على انتفاء تالٍ، ويلزم لثبوته ثبوت تاليه»¹ والغالب فيها أنها غير جازمة، ولا بد لها من فعلين، وإن لم يقع الفعل بعدها ووقع غيره قُدِّرَ الفعلُ وفسره الذي يلي الجملة بعد "لو"، هذا ما ذهب إليه المبرد.² غير أن بعضهم ذهب مذهباً آخر مؤداه أن "لو" إذا دخلت على جملة اسمية زال عنها اختصاصها بالماضي، و« هذا مذهب سيبويه »³ ولعله الرأي الذي نتبناه، ذلك حتى تتأى الجملة العربية عن كثير من التقديرات والتأويلات التي لم تُستشف من وصف اللغة لذاتها.

أمّا عن مدى دوران "لو" الشرطية وشيوعها في لغة الحديث النبوي، فاتضح من خلال تفحص المدونة أن هذه الأخيرة حفّلت بالتراكيب الشرطية ذات الأداة "لو"، ذلك ما يبيته الإحصاء الوارد في الجدول السابق، الذي بيّن أن "لو" الشرطية اطّردت في الحديث الشريف في ما يزيد عن ستة وسبعين (76) موضعاً. ولقد اشتملت هذه التراكيب الشرطية أنماطاً عديدة، وتفرّعت هذه الأخيرة إلى فروع وصور فرعية، سنعمل على تبينها وتحليلها في الآتي:

النمط الأول: لو + فعل ماضٍ + فعل ماضٍ:

جاء هذا النمط من التركيب الشرطي في أحاديث كثيرة، وتفرّعت عنه صور فرعية بحسب تنوّع مجيء جواب الشرط، إذ ورد هذا الأخير ماضياً، وتارة ماضياً مؤكداً بلام التوكيد، و أحياناً مؤكداً بقد، وأحياناً يكون مسبقاً بـ نفي.

الفرع الأول من النمط الأول: فعل ماضٍ + فعل ماضٍ:

وهو النمط الذي يرد فيه جواب الشرط الماضي مجرداً من لام التوكيد، وقلّ وروده في أحاديث الرسول - ﷺ -، ذلك لأنه من الأنماط النادرة حتى في لغة العرب؛ إذ الغالب اقتِرانُ جواب "لو" بـ "لام التوكيد"، غير أن النحاة، أجازوه ورأوا أنه مخالف للأصل الذي يكون فيه جواب الشرط مقترناً بـ اللام إذا كان مثبتاً، أي غير منفي⁴

¹ - ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج1، ص287.

² - المبرد، المقتضب، مرجع سابق، ج3، ص77.

³ - شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ج2، ص325.

⁴ - ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص301.

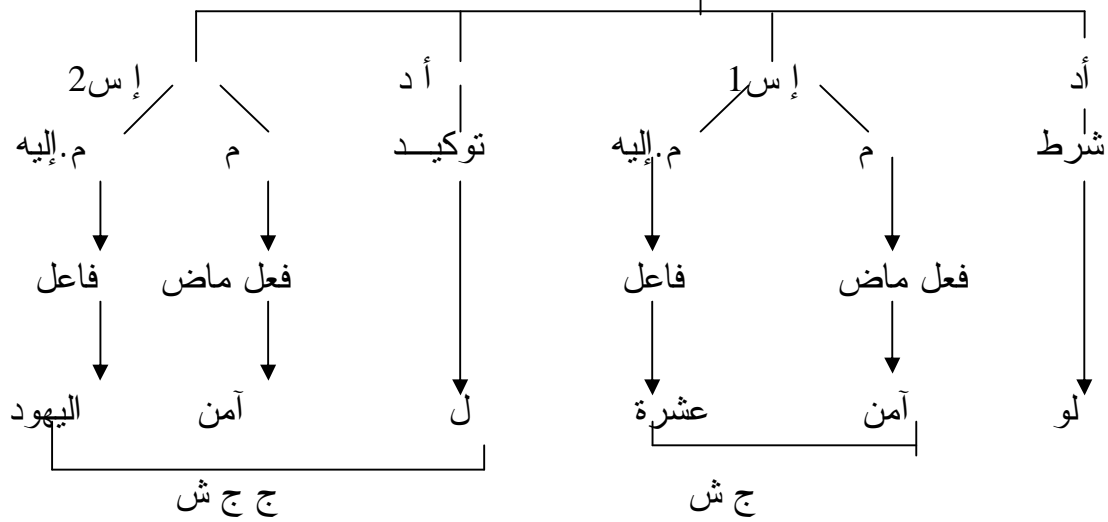
إنّ هذا النمط، على ندرته، وجدنا من أحاديث المصطفى ﷺ ما جاء على شاكلته، ومنه قوله: «إني لأعلم كلمة لو قالها ذهب عنه ما يجد. لو قال: أعوذ بالله من الشيطان ذهب عنه ما يجد»¹ وكذلك قوله: " لو أحسنتَ إلى إحداهنَّ الدهرَ ثمَّ رأيتُ منك شيئاً قالت: ما رأيتُ منك خيراً قطُّ" ² ولعله يتبادر إلى ذهن القارئ أن أداة الشرط (لو) تفارقها (لامُ التوكيد) فقط مع الفعل (قال) بناءً على الشاهدين السابقين، فيحسن بنا أن نسوق شاهداً آخرَ من الحديث الشريف فارقت فيه "لام التوكيد" جوابَ الشرط الماضي، قال: ﷺ: «لو تركته بين»³

الفرع الثاني من النمط الأول : لو+ فعل ماض+ فعل ماض مقترن بلام التوكيد:

وقد وردت في الحديث النبوي تراكيب شرطية كثيرة، جاء فيها جواب الشرط مع الأداة "لو" مقترنا بلام التوكيد، ذلك لأنه الأصل في هذا النمط الشرطي - إذا كان مثبتاً -؛ ومن ذلك قول الرسول ﷺ: «لو آمنَ بي عشرةٌ من اليهود لآمنَ بي اليهود»⁴

الجملة الشرطية : "لو آمن بي عشرة...لآمن بي اليهود".

ترسيمية النمط: الحديث: ج ش (أداة + فعل شرط + جواب شرط).



ومن ذلك أيضا قوله ﷺ: «إنه لو حدث في الصلاة شيءٌ لنبأتكم به، ولكن إنما أنا بشر مثلكم أنسى كما تنسون، فإذا نسيتُ فذكروني»⁵

- 1 - صحيح البخاري، الحديث رقم: 3282.
- 2 - صحيح البخاري، الحديث رقم: 30.
- 3 - صحيح البخاري، الحديث رقم: 1355.
- 4 - صحيح البخاري، الحديث رقم: 3941.
- 5 - صحيح البخاري، الحديث رقم: 401.

← **الجملة الشرطية:** لو حدثَ في الصلَاة شيءٌ لَنَبَّأْتُكم: أداة شرط: لو + فعلها ماض (حدث) + جوابها ماض مقترن بلام التوكيد (لَنَبَّأْتُكم)، كما أنَّ هذه الجملة الشرطية وردت وظيفيةً، أي أنَّ لها وظيفةً نحويةً، تمثلت في كونها وقعت خبراً لـ "إن".
ومن ذلك أيضاً، قوله ﷺ: «لو كُنْتُ مَتَّخِذاً خَلِيلاً مِنْ أُمَّتِي لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ، وَلَكِنْ أُخُوَّةَ الْإِسْلَامِ وَموَدَّتُهُ، لَا يَبْقَيْنَ فِي الْمَسْجِدِ بَابٌ إِلَّا سُدَّ إِلَّا بَابُ أَبِي بَكْرٍ»¹

الفرع الثالث من النمط الأول: لو + فعل ماض + فعل ماض منفي:

ذكرنا أنفاً أن جواب (لو) إذا كان ماضياً، فالأشهر فيه أن يكون مقترناً بـ (لام التوكيد)، ذلك إن كان الجواب مثبتاً، أما إذا كان منفيًا فإن هذه (اللام) تفارقه، وأجاز بعضهم اقترانها بـ: "ما" النافية.²

و هذا النمط الذي يرد فيه جواب الشرط ماضياً منفيًا، قلَّ وروده في الحديث الشريف و منه قوله ﷺ: «لو دخلوها ما خرجوا منها أبداً، إنما الطاعة في المعروف»³
الجملة الشرطية: لو دخلوها ما خرجوا .

← أداة شرطية (لو) + فعل ماضي (دخلوا) + فاعل ضمير + نفي (ما) + فعل ماض (خرجوا) + ضمير فاعل. ومن ذلك أيضاً قوله ﷺ لمسيمة الكذاب: «لو سألتني هذه القطعة ما أعطيتكها..»⁴

الفرع الرابع من النمط الأول: لو + قد + فعل ماض + قد + فعل ماض:

أن يكون جواب الشرط مؤكداً بلام التوكيد فذلك الأصل والأحسن في التراكيب الشرطية للأداة "لو"، أما أن يكون الجواب مؤكداً بـ "قد" فذلك غريب⁵، و أما أن يرد فعل الشرط و جوابه، كلُّ منهما مؤكداً بـ "قد": فذلك ورد في حديث من أحاديث الرسول ﷺ: «لو قد جاء مالُ البحرين قد أعطيتك هكذا وهكذا وهكذا»⁶.

الجملة الشرطية: لو قد جاء قد أعطيتك. وهذا الحديث، إذا كان غريباً، فلا بدَّ أنه وافق لغة من كلام العرب، وانتحى سمتهم، وذلك من السمات النحوية في لغة الحديث الشريف.

¹ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 466.

² - ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص 312.

³ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 7145.

⁴ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 3620.

⁵ - ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج1، ص 301.

⁶ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 2296.

النمط الثاني : لو + جملة أن + فعل ماض :

ذهب النحاة في شأن هذا النمط مذاهب شتى: فمنهم من رأى أن جملة " إن " الواقعة بعد "لو" هي جملة اسمية في محل رفع فاعل لفعل محذوف، ومنهم من رأى أن "جملة إن" بعد "لو" إنما هي في موضع ابتداء وخبرها محذوف.¹

و لقد وردت في الأحاديث النبوية جملٌ شرطية كثيرة جاءت على هذا النمط، وهذا الأخير مثله مثل كثير من الأنماط الشرطية، اتخذ صوراً كثيرة منها:

الفرع الأول من النمط الثاني : لو + جملة أن + فعل ماض مقترن باللام .

و هو نمط قلّ ورودُه في الحديث الشريف، ومنه قوله ﷺ: « ولو أن امرأة من أهل الجنة إطلعت إلى أهل الأرض لأضاءت ما بينه ولملأته ريحاً »²

جملة الشرط: لو أن امرأة... لملأته ريحاً: لو + جملة الشرط (أن امرأة) + جواب الشرط (لملأته)، ومنه أيضاً قوله ﷺ: « وأيمُ الله، لو أن فاطمة بنت محمدٍ سرقت لقطع محمدٌ يدها »³. جواب الشرط في هذا النمط ورد مقترناً باللام غير أن من النحاة من عدَّ هذا الجواب للقسم، وذلك لاجتماع أو تلازم الشرط والقسم في التركيب الواحد إذ يكون الجواب للمتقدم منهما.

الفرع الثاني من النمط الثاني: لو + جملة أن + جواب شرط ماض منفي:

اعترض جمهور النحاة، وخاصة سيبويه وابن هشام على أن يقال: إن " لو" إنما هي حرف امتناع فحسب، وفي حديث المصطفى ﷺ ما يدحض هذا التعريف، ويدعم ما ذهب إليه سيبويه ومن نهج منهجه، قال ﷺ: لما قيل له: تريد أن تتكح بنت أبي سلمة قال: « بنت أم سلمة؟ » قلت نعم، فقال ﷺ: « لو أنها لم تكن ربييتي في حجري ما حلت لي، إنها لابنة أخي من الرضاعة »⁴

جملة الشرط: " لو أنها... ما حلت لي "

فهل يُقال في هذا الشأن أنها - بنت أبي سلمة - امتنع حلها للرسول ﷺ لامتناع كونها ربييته؟ فهي ربييته. ولا يصلح في هذا التركيب أن يقال أن "لو" هي حرف امتناع لامتناع، بل هي في هذا الحديث حرف وجوب لوجوب أي: وجبت حرمتها لوجوب كونها ربييته.

¹ - سيبويه، الكتاب، ج3، ص.77

² - صحيح البخاري، الحديث رقم: 2796.

³ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 6788.

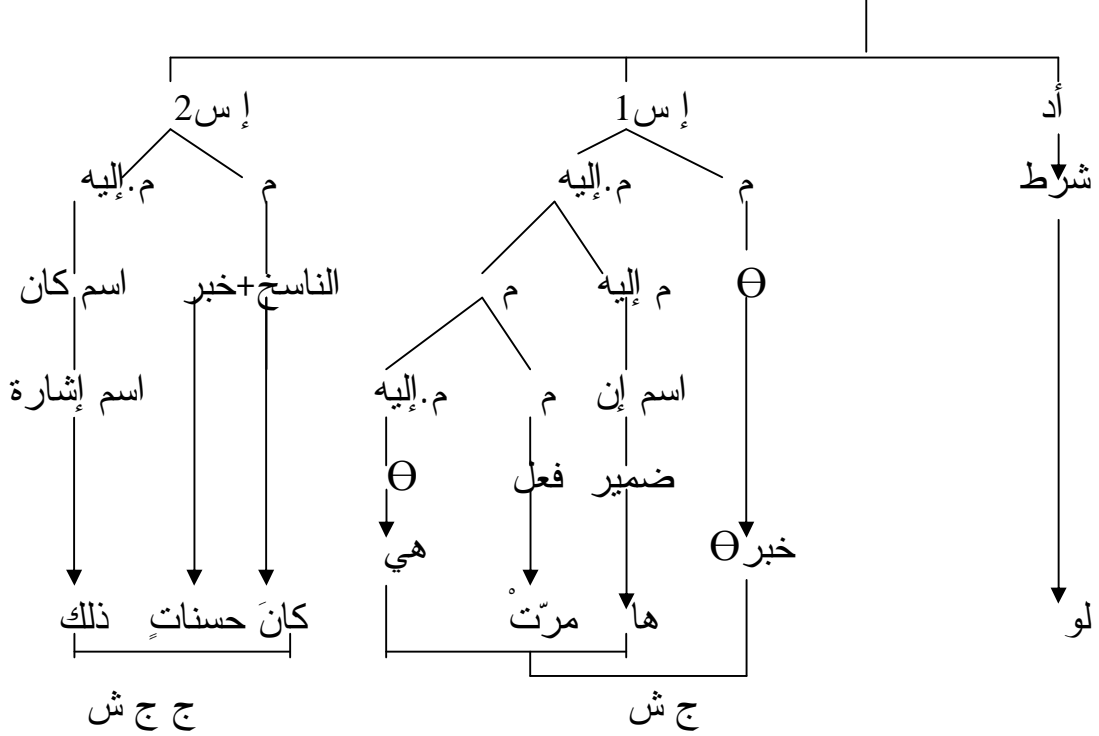
⁴ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 5101.

الفرع الثالث من النمط الثاني: لو + جملة أن + فعل ماض ناسخ .

من ذلك قول الرسول ﷺ: « إِنْ اللهُ يَقُولُ لِأَهْلِ النَّارِ عَذَابًا: لَوْ أَنَّ لَكَ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَيْءٍ كُنْتَ تَفْتَدِي بِهِ؟ »¹ ومنه أيضا قوله ﷺ: «لَوْ أَنَّهَا مَرَّتْ بِنَهْرٍ فَشَرِبْتَ مِنْهُ، وَلَمْ يُرِدْ أَنْ يَسْقِيَ بِهِ كَانَ ذَلِكَ حَسَنَاتٍ لَهُ، فَهِيَ لِذَلِكَ الرَّجُلِ أَجْرٌ»²

الجملة الشرطية: " لو أَنَّهَا مَرَّتْ... كَانَ ذَلِكَ حَسَنَاتٍ لَهُ... "

ترسيمة النمط: الحديث: ج ش (أداة + فعل شرط + جواب شرط) .



تكوّن التركيب الشرطي في هذا النمط من: لو الشرطية + جملة الشرط + الجواب .

جملة الشرط تشكّلت من جملة "أن" (أنها مرت) وهي جملة اسمية في محل رفع مبتدأ لخبر محذوف: أي لو أنّ مرورها ثابت، بينما جملة الجواب تكوّنت من ناسخ: كان + اسمها: اسم إشارة (ذلك) و خبرها (حسنات)

النمط الثالث: لو + فعل ماض مبني للمجهول + فعل ماض مؤكّد بـ "لـ".

وهو من الأنماط الصحيحة الفصيحة التي لم يختلف حولها النحاة، ذلك لأن جواب الشرط مثبت، فلا ضمير إذن أن تلحق به "لام التوكيد" توكيدا للجواب، ومن ذلك قول الرسول ﷺ:

¹ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 3334.

² - صحيح البخاري، الحديث رقم: 4962.

«لو مُدَّ بي الشهرُ لوأصَلتِ وصالاً يدعُ المتعمِّقونَ تعمِّقهم، إنِّي لستُ مثلكم أظَلُّ يُطعمُنِي ربِّي ويسقِينِ»¹

الجملة الشرطية: " لو مُدَّ بي الشهرُ لوأصَلتِ":

← لو + فعل الشرط (مُدَّ): فعل ماضٍ مبني للمجهول + نائب الفاعل (الشهر) + لام التوكيد + فعل جواب الشرط (وأصَلتِ): ماضٍ + فاعل (ت).
وقوله ﷺ على هذا النمط: «لو دُعيتُ إلى ذراعٍ لأجبتُ، و لو أهدِي إليَّ كراعٌ لَقَبَلْتُ»² وقد ورد في هذا الحديث توسيع للجملة الشرطية الأولى (لو دعيت.....لأجبتُ)، وذلك بعطف جملة شرطٍ أخرى عليها: (ولو أهدِي..لقبَلتِ)، غير أنَّ هذا ليس من قبيل اعتراض الشرط على الشرط، لأنَّ هذا الأخير يتنازع فيه فعلاً الشرط جواباً واحداً، بينما في هذا الحديث استقلَّ كلُّ شرطٍ بأداته وجوابه. أما الذي عزَّز التوسعة إنما هو الإتيان بالأداة نفسها في التركيبين الشرطيين المعطوفين .

النمط الرابع: لو + فعل ماضٍ + فعل مضارع منفي

ولما كان هذا النمط غير مستحسن عند النحاة: لأنَّ طرفي الشرط غير متفقين لفظاً (ماضٍ + مضارع)، كان ورودُه في الحديث الشريف قليلاً. وقد استغنت التراكيب الواردة على هذا النمط عن (لام التوكيد) لكون الفعل الواقع جوابَ شرطٍ منفيًا.
قال الرسول ﷺ: «لو كان لي مثلُ أحدٍ ذهباً ما يسُرِّي أن لا يمرَّ عليَّ ثلاثٌ وعندي منه شيءٌ إلاَّ شيءٌ أرصده لدينٍ»³

الجملة الشرطية: لو كان لي مثل أحد ذهباً ما يسرني: تكونت من: أداة شرط "لو" + فعل الشرط: ماضٍ ناسخ: اسمه (مثل) و خبره محذوف. أمَّا (ذهباً) فهو تمييز ل (مثل) وليس خبراً لكان +جواب شرط: نفي (ما) + (يسرني): فعل مضارع + نون الوقاية+ مفعول به مقدَّم وجوبا.

نشير إلى أن بعض النحاة ذهب غير هذا المذهب، وأعطى تأويلات أخرى ومن هؤلاء ابن مالك الذي قال بـ : تقدير كان محذوفة قبل المضارع المنفي، أي(ما كان يسرني) أمَّا

1- صحيح البخاري، الحديث، رقم: 7241 .

2 - صحيح البخاري، الحديث، رقم: 5178.

3- صحيح البخاري، الحديث، رقم: 2389.

الرأي الذي نحن عليه و يبدو لنا صائبا هو أنّ الفعل المضارع (ما يسرني) هو فعل مضارع لفظا، و ماض معنّى: أي (ما سرني).

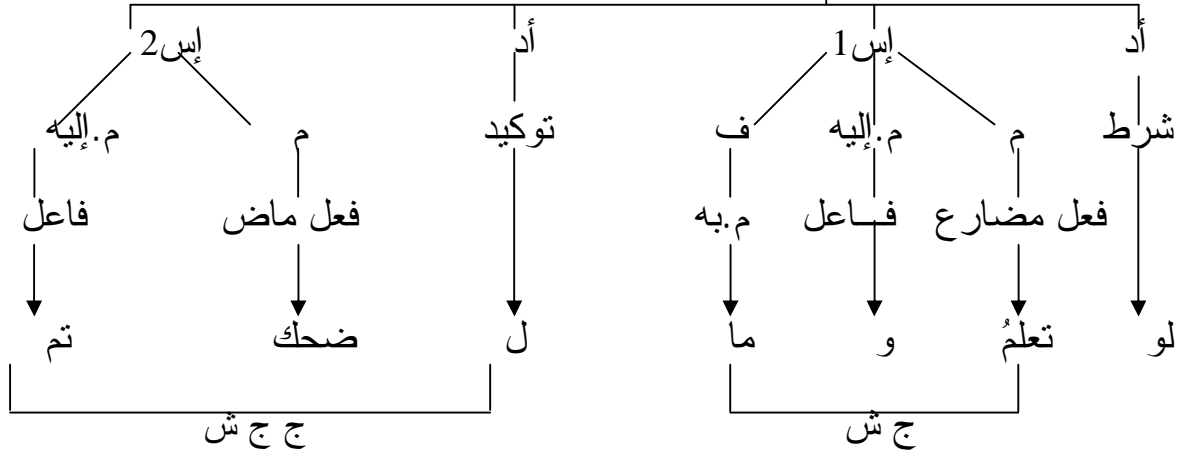
هذا النمط إذن، وإن كان نادرا، فقد ورد في الحديث الشريف فكان شاهدا يدعم الشواهد الأخرى من كلام العرب التي استدلت بها النحاة في مثل هذه التراكيب الشرطية.

النمط الخامس: لو + فعل شرط مضارع + فعل ماض مؤكّد (لام التوكيد)

و هو من الأنماط القليلة الورد في الأحاديث النبوية، شأنه شأن الأنماط المركبة من فعلين مختلفين في اللفظ، وقد ورد هذا النمط الشرطي مع الأداة "لو" أكثر ممّا ورد مع غيرها من أدوات الشرط، جازمة وغير جازمة. ومنه قوله ﷺ: «لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا و لبكيتم كثيرا»¹

الجملة الشرطية: " لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا..."

ترسيمة النمط: الحديث: جملة شرطية: " أداة + فعل مضارع + توكيد + فعل ماض "



← أداة شرط (لو) + فعل شرط (تعلمون): مضارع مرفوع بثبوت النون + فاعل ضمير متصل (و) + مفعول به اسم موصول + صلة موصول لا محل لها من الإعراب (أعلم) + لام التوكيد + جملة جواب الشرط (ضحك): فعل ماض مبني على السكون + فاعل ضمير متصل. و قال أيضا ﷺ في نفس النمط: «لو يعلم المارء بين يدي المصلي ماذا عليه لكان أن يقف أربعين خيرا له من أن يمر بين يديه»²

النمط السادس: لو + فعل مضارع + فعل مضارع:

وهو أفصح الأنماط وأصوبها عند جمهور النحاة، ذلك لتوافق طرفي التركيب الشرطي لفظا و معنى، أضف إلى ذلك دلالتهما على المستقبل، لأن أصل الشرط أن يتحقق في المستقبل.

1 - صحيح البخاري، الحديث، رقم: 5221.

2 - صحيح البخاري، الحديث رقم: 510.

قال ﷺ: «...فلو يعلم الكافر بكلّ الذي عند الله من الرّحمة لم ييأس من الجنّة، ولو يعلم المسلم بكلّ الذي عند الله من العذاب لم يأمّن من النار»¹

الجملة الشرطية : لو يعلم الكافر لم ييأس، لو يعلم المؤمن لم يأمّن ."

تكوّن هذا التّركيب الشرطي من: أداة الشرط (لو) + فعل الشرط: فعل مضارع (يعلم) + جواب الشرط : (لم) + فعل مضارع مجزوم (ييأس).

النمط السابع: لو + حذف:

بيّنت الدراسات أنّ الحذف ظاهرة لغوية مطّردة في كلام العرب، فتلمّسناها في أحاديث الرسول ﷺ عامة، ومع الأداة (لو) خاصّة؛ فوجدنا من الشواهد ما يدعم اطّرادها، ومنه قول الرسول ﷺ: «وأيّم الله لو أنّ فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها»²

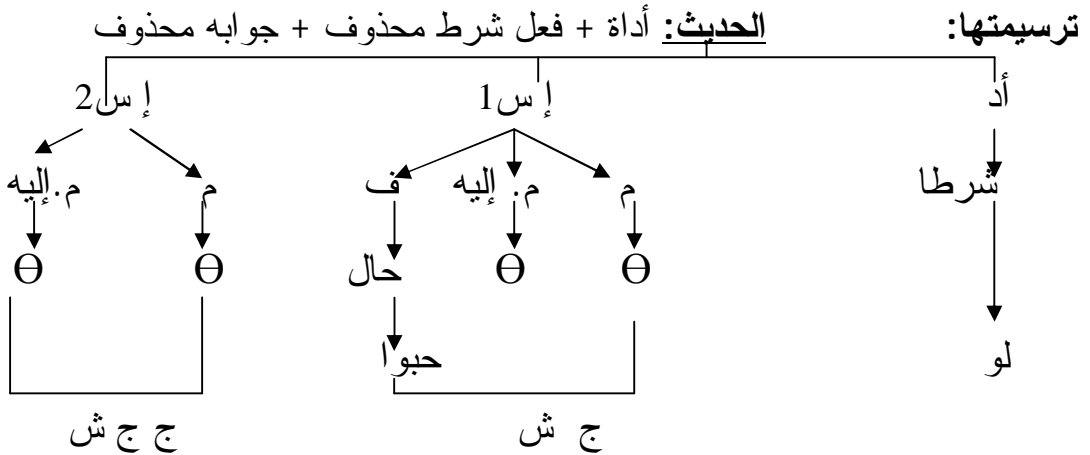
الجملة الشرطية: "لو أنّ فاطمة سرقت لقطع محمد يدها"

هذه الجملة الشرطية حُذفت جوابها، إذ أنّ الجواب "لقطع محمد يدها" إنما هو جوابٌ للقسم لأنّ هذا الأخير تقدّم على الشرط ، ومن ثمّ كان أحقّ بالجواب، بينما حُذفت جواب الشرط ودلّ عليه جواب القسم. ومنه أيضا قوله ﷺ: «وأيّم الذي نفس محمد بيده لو قال - إن شاء الله - لجاهدوا في سبيل الله فرسانا أجمعون»³

← حُذفت جواب الشرط لتقدّم القسم عليه (وأيّم الذي نفس محمد بيده)

و منه أيضا قوله: «...ولو يعلمون ما في العتمة و الصبح لأتوهما و لو حبوا»⁴

الجملة الشرطية: "و لو حبوا"



¹ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 2469.

² - صحيح البخاري، الحديث رقم: 6788.

³ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 6639.

⁴ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 653.

حُذِفَ في هذه الجملة الشرطية ركنان أساسان: جملة الشرط وجملة الجواب، ودلّ على المحذوف المُتَقَدِّمُ على الجملة الشرطية ذات الحذف، وتأويل الكلام: ولو كان ذلك حبوا لأتوهما، أي لأتوا صلاة العتمة (العشاء) والصبح.

وفي ختام تحليل الأنماط الشرطية الواردة مع "لو"، تجدر الإشارة إلى نمط: (اعتراض الشرط على الشرط) الذي ورد في قول الرسول -ﷺ-: «لو أن أحدكم إذا أتى أهله قال: باسم الله! اللهم جنبنا الشيطانَ وجنب الشيطانَ ما رزقنا، فَقُضِيَ بينهما ولدٌ لم يضره»¹

في هذا الحديث تنازعت أداتا الشرط "لو" و "إذا" جواب الشرط (قال) إذ أن هذا الجواب يصلح لكليهما:

← لو أن أحدكم قال .

← إذا أتى أهله قال .

وقد فصل النحاة في هذه المسألة من مسائل الشرط والجزاء بأن جعلوا جواب الشرط لجملة الشرط الثانية (إذا أتى) بينما تكون هذه الأخيرة وجوابها جوابا للشرط الأول (لو أن أحدكم) ويكون تحليلها على النحو الآتي:

الجملة الشرطية: "لو أن أحدكم إذا أتى أهله قال ."

← أداة شرط "لو" + جملة الشرط 1 (أن أحدكم) + جملة الشرط 2 (إذا أتى أهله) + جواب الشرط الثاني (قال) + جملة جواب الشرط الأول (إذا أتى أهله قال).

¹ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 141.

3- الأداة "لولا"، أنماطها الشرطية :

بالإضافة إلى ما ورد عن الأداة (لولا) في الفصل النظري، فإنّ هذه الأداة الشرطية كانت مثار خلاف بين النحاة؛ ليس من حيث دلالتها على الشرط، وإنما مثار الخلاف كان حول الاسم الذي يعقبا، طالما اختصت (لولا) الشرطية بورود اسم بعدها: فذهب البصريون إلى أنّ الاسم المرفوع بعد "لولا" إنّما هو مرفوع بالابتداء: «اعلم أنّ الاسم الذي بعد لولا يرتفع بالابتداء»¹ وذهب الكوفيون إلى أنّ هذا الاسم مرفوعٌ بفعل محذوف نابت عنه "لا" لأنهم يعتبرون "لولا" مركبةً من (لو + لا)، ويقدرّون الفعل المحذوف بـ "انعدم": "لولا زيد لأكرمك"، ويؤولونه بـ (لو انعدم زيد لأكرمك) وهذا الخلاف بين المدرستين النحويتين امتداداً للخلاف السابق حول الاسم الذي يلي (لو) الشرطية. ومن ثم كان موقفنا من هذه القضية النحوية امتداداً لما تبنيناه آنفاً من أنّ الاسم بعد "لولا" مرفوع بالابتداء. أمّا خبر الاسم الذي يلي "لولا" فهو إمّا:

— ظاهر، إذا دلّ على كون مقيد، كأن تقول: (لولا زيد قائم لأكرمك) فقيام زيد إنّما هو قيام ظرفي ومن ثمّ كان خبر الاسم ظاهراً: (قائم).

— محذوف وجوبا، إذا دلّ على كون مطلق، كقوله عزّ وجلّ: ﴿وَلَوْ لَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ يونس19. فـ "كلمة الله" التي منعت القضاء كائنة كينونة غير مقيدة بظرف مخصوص، وبذلك جاء الخبر محذوفاً.²

ولم يطرد ورود الأداة الشرطية "لولا" في الأحاديث النبوية، إذ جاءت بصورة أقلّ مقارنة بنظيرتها "لو"، ووردت جملتها الشرطية في أنماط عدة :

النمط الأول: لولا + اسم + فعل ماض :

تفرّع هذا النمط التركيبي للجملة الشرطية إلى فرعين اثنين، بحسب ذكر خبر المبتدأ بعد (لولا) وحذفه:

الفرع الأول من النمط الأول : لولا + اسم و خبر + فعل ماض:

جاء في سياق هذا النمط حديثُ الرسول ﷺ: « يا عائشةُ، لولا قومك حديثٌ عهدُهم لَنَقَضْتُ الكعبةَ فجعلتُ لها بابين، بابٌ يدخلُ الناسُ و بابٌ يخرجون»³

الجملة الشرطية : لولا قومك حديثٌ عهدُهم لَنَقَضْتُ الكعبةَ.

¹ - المبرد، المقضب، مرجع سابق، ج3، ص76.

² - ينظر في المسألة: مغني اللبيب، ج1، ص302.

³ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 126.

تشكّلت هذه الجملة الشرطية من: أداة الشرط (لولا) + جملة الشرط: جملة اسمية (قومك حديث عهدهم): مبتدأ (قوم) + مضاف إليه (ك) + خبر جملة اسمية (حديث عهدهم): خبر مقدم + مبتدأ مؤخر + جملة جواب الشرط (لنقضت الكعبة): فعل ماض + فاعل ضمير متصل + مفعول به (الكعبة).

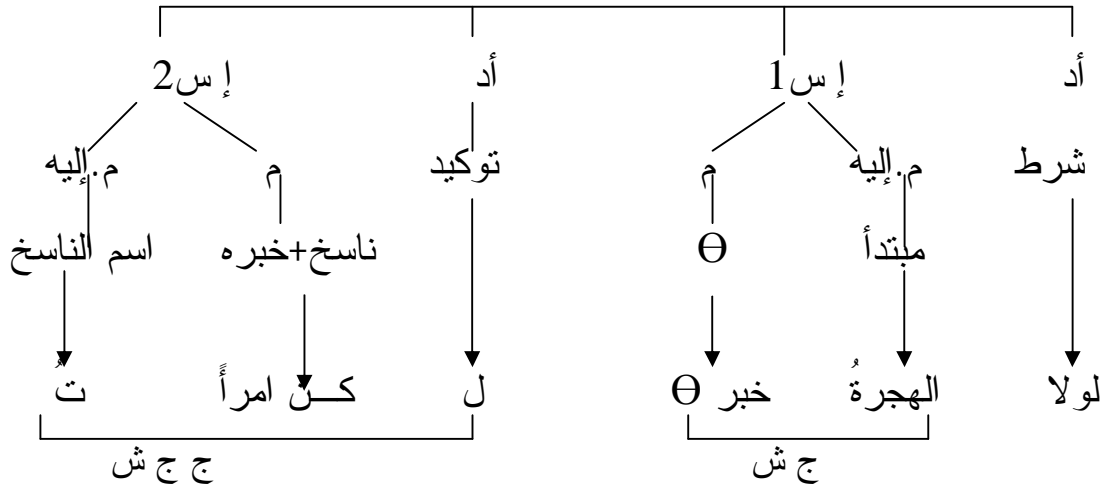
الفرع الثاني من النمط الأول لولا + خبر محذوف + جواب الشرط:

وهذا التركيب الشرطي كثير الاطراد في كلام العرب، ذلك لأنّ خبر المبتدأ غالباً ما يكون محذوفاً نظراً لكون المانع يأتي مطلقاً أكثر من مجيئه مقيداً. ولما كان هذا التركيب شائعاً في كلام العرب، فإنّه كان أكثر وروداً في الأحاديث النبوية، مقارنة بالفرع السابق، ومن ذلك قوله ﷺ: «لولا الهجرة لكنتُ امرأً من الأنصار»¹

الجملة الشرطية: لولا الهجرة لكنت امرأً من الأنصار.

نمّثل لهذا التركيب الشرطي بالترسيمة الآتية:

الحديث: جملة شرطية (أداة + جملة شرط + جواب الشرط)



لولا + مبتدأ (الهجرة) + خبر محذوف + لام التوكيد + جملة جواب الشرط (كنت امرأً):

ناسخ + اسمه ضمير متصل (ت) + خبر الناسخ (امرأً) . ومن أقوال الرسول ﷺ في هذا النمط من التركيب الشرطي: «لولا ما مضى من كتاب الله لكان لي ولها شأن»²

النمط الثاني: لولا + اسم خبره محذوف + مضارع مجزوم:

ذهب معظم النحاة إلى أنّ جواب (لولا) يكون ماضياً، غير أنّه تبيّن لنا من خلال تفحصنا

¹ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 3779.

² - صحيح البخاري، الحديث رقم: 4747.

لأحاديث الرسول - ﷺ - في صحيح البخاري وقفنا على وجود هذا النمط، قال الرسول ﷺ: «لولا بنو إسرائيل لم يخنز اللحم، ولولا حواء لم تخن أنثى زوجها الدهر»¹
الجملة الشرطية: " لولا بنو إسرائيل لم يخنز اللحم" .

← أداة شرط (لولا) + جملة الشرط: جملة اسمية (بنو إسرائيل): مبتدأ مرفوع + خبره محذوف + جملة جواب الشرط: جملة فعلية (لم يخنز اللحم): فعل مضارع مجزوم + فاعل.

النمط الثالث: لولا + مصدر مؤول خبره محذوف + فعل ماض:

ومنه قوله ﷺ: « لولا أن أشق على أمتي - أو على الناس - لأمرتهم بالسواك مع كل صلاة »²
الجملة الشرطية: " لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم"

أمّا بنية هذا النمط فهي: أداة شرط (لولا) + جملة شرطية (أن أشق): مصدر مؤول (المشقة) مبتدأ خبره محذوف + جملة جواب الشرط (أمرتهم): فعل ماض + ضمير: فاعل + مفعول به: ضمير. وقد اقترن جواب الشرط في هذا التركيب بـ (لام التوكيد) مطابقة للقاعدة النحوية: اقتران اللام بالفعل المثبت لا المنفي.

ومن الأحاديث النبوية الواردة على هذا التركيب من الجملة الشرطية، قوله ﷺ: « لولا أن أشق على أمتي ما تخلفت عن سرية... ولوددت أنني قاتلت في سبيل الله فقتلت ثم أحييت ، ثم قتلت ثم أحييت »³ وكذلك قوله ﷺ: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يصلوا هكذا»⁴

النمط الرابع: لولا + جملة أن + خبرها محذوف + فعل ماض:

وهو نمط قليل في الأحاديث النبوية، وتأخذ جملة (أن) نفس حكم الاسم الذي يلي (لولا) أي أن خبرها يكون محذوفاً إذا دل على كون مطلق، قال الرسول ﷺ: « لولا أن معي الهدى لأحلت »⁵

الجملة الشرطية : لولا أن معي الهدى لأحلت

تركبت هذه الجملة الشرطية من أداة شرط (لولا) + جملة الشرط (أن معي الهدى): اسم أن (الهدى) خبرها محذوف+جملة جواب الشرط (لأحلت) ومما ورد في هذا النمط أيضاً، قوله

¹ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 3399.

² - صحيح البخاري، الحديث رقم: 887.

³ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 2972.

⁴ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 581 .

⁵ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 1651.

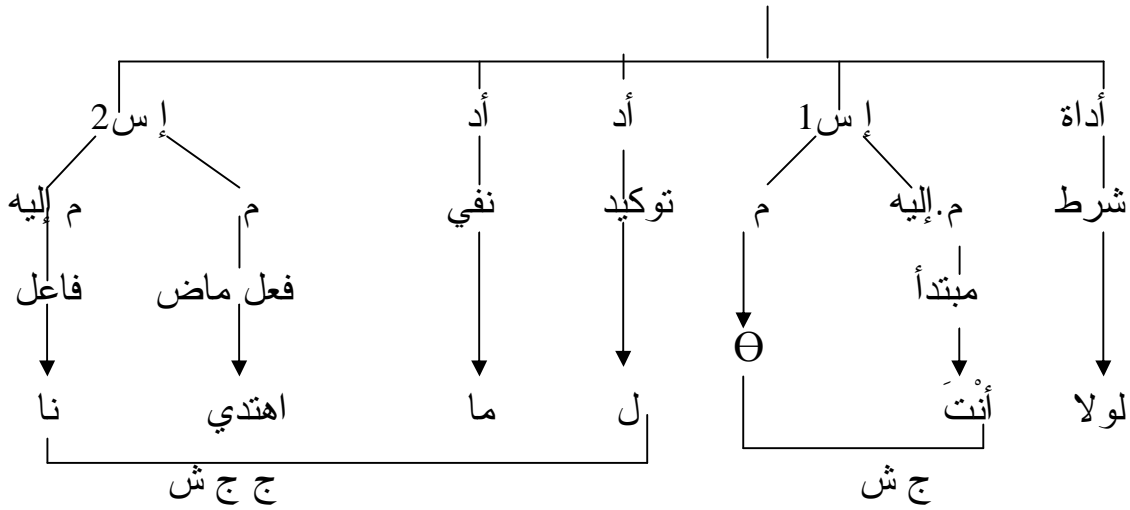
ﷺ: «لولا أنني أخاف أن تكون من الصدقة لأكلتها»¹

أما التوكيد فقد لحق الشواهد التي سقناها في هذا النمط الشرطي وذلك لكون جواب الشرط ماضياً مثبتاً.

النمط الخامس : لولا + ضمير خبره محذوف + فعل ماض:

ومنه قول الرسول ﷺ: « لولا أنتَ لما اهتدينا، ولا تصدقنا ولا صلينا، فأنزلَ السكينةَ علينا»² **الجملة الشرطية: لولا أنتَ لما اهتدينا.**

ترسيمة محللة للنمط: الحديث: جملة شرطية (الأداة+ جملة الشرط + جملة جواب الشرط)



← أداة شرط (لولا) + جملة الشرط: جملة اسمية: (أنت) مبتدأ خبره محذوف + جملة جواب الشرط (لما اهتدينا): توكيد (ل) أداة نفي (ما) + فعل ماض (اهتدي) + فاعل ضمير متصل (نا) ومن ذلك أيضاً قوله ﷺ: « هوَ في ضَحَضَاحٍ من نارٍ، لولا أنا لَكَانَ في الدَّرِكِ الأسفلِ مِنَ النَّارِ»³

الجملة الشرطية : لولا أنا لكان ... ← خبر "أنا" محذوف

النمط السادس : لولا + جملة الشرط + جواب الشرط محذوف :

الحذف من الأساليب البليغة التي تتيح للقارئ أو السامع تصورَ العنصر المحذوف، مما يثير عنصر التشويق في النفس؛ ولما كان الحذف ظاهرة مطردة في لغة الحديث الشريف عامة، فإننا وجدنا في التراكيب الشرطية ما يدلّ على اطراد الظاهرة، يقول ﷺ: « مَثَلِي وَمَثَلُ الْأَنْبِيَاءِ كَمَثَلِ

¹ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 2431.

² - صحيح البخاري، الحديث رقم: 2837.

³ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 6208.

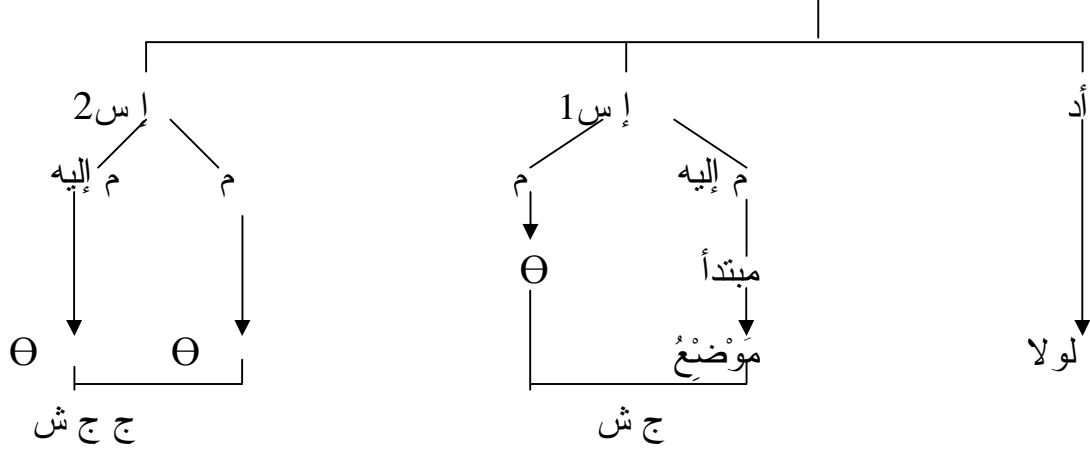
رجُلٍ بنى داراً فأكَمَلَهَا وأحَسَنَهَا إلا موضعَ لبنةٍ، فجعل الناسَ يدخلونها ويتعجبون ويقولون:
لولا موضعُ اللبنةِ.¹

الجملة الشرطية: لولا موضع اللبنة.

نشير إلى أن هذا التركيب الشرطي اشتمل حذفين :

- 1- حذف خبر المبتدأ (موضع اللبنة) في هذا السياق وجوبا لأن الحذف دلّ على كون مطلق.
- 2- حذف جواب الشرط، وهنا موضع الشاهد، أي لم يؤت بجواب الشرط، نظرا لدلالة السياق المتقدم على المحذوف.

ترسيمة الحذف: الحديث: (أداة شرط + جملة الشرط + جواب الشرط)



الجملة الشرطية (لولا موضع اللبنة) تركبت من أداة الشرط (لولا) + جملة الشرط: جملة اسمية(موضع اللبنة) مبتدأ + مضاف إليه + خبر المبتدأ محذوف +جملة جواب الشرط محذوفة.

¹ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 3530.

4 - الأداة أمّا، أنماطها الشرطية:

(أمّا)، من الأدوات الشرطية المتضمّنة معنى الجزاء، بدليل لزوم الفاء جوابها، وهي حرف تفصيل وتوكيد ولها صدر الكلام، كما أنّها حرف بسيط غير مركّب « أمّا » فيها معنى المجازاة، كأنه قال: عبّد الله مهّما يَكُنْ مَنْ أَمْرِهِ فَمُنْطَلِقٌ¹ يُفْهَمُ مِنْ هَذَا أَنَّ "أمّا" المتضمّنة معنى الشرط، إنّما هي دالة على الشرط المحذوف (أداة الشرط و فعل الشرط) المؤوّل بـ (مهّما يَكُنْ مِنْ أَمْرٍ).

وترد (أمّا) دوما ملازمة لـ (الفاء) في التّركيب الشرطي « فلزمت الفاء الجواب، لما فيها من معنى الشرط»²، «...ومعناها (مهّما يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ) فهي نائبة عن أداة الشرط وفعل الشرط معا بعد حذفهما»³ مفاد هذا القول، أنّ جميع التراكيب الشرطية التي ترد مع الأداة الشرطية "أمّا" تتضمّن حذفاً لركنين رئيسيين من أركان الجملة الشرطية: الأداة وجملة الشرط، في حين يوّتى بالجواب مقترنا بالفاء.

ولقد وردت (أمّا) في الحديث الشريف ما يزيد عن ثلاثين مرّة، في تراكيب شرطية تنوّعت أنماطها على النحو الآتي:

النمط الأوّل : أمّا + اسم + اسم:

وهذا النمط تفرّعت عنه في الحديث النبوي تراكيب شرطية، ارتأينا أن نورد كلّ فرع من فروعها على حدة:

الفرع الأوّل من النمط الأوّل : أمّا + اسم ظاهر + اسم.

و منه قول الرسول ﷺ: «أمّا إبراهيم فانظروا إلى صاحبيكم، و أمّا موسى فجعدّ آدم على جملٍ أحمر مخطومٍ بخلبة»⁴

الجملة الشرطية : « أمّا موسى فجعدّ »

تكوّن هذا التّركيب الشرطي من: أداة دالة على الشرط (أمّا) + أداة شرط محذوفة + فعل شرط محذوف (مهّما يَكُنْ) + رابط (ف) + جملة جواب الشرط (جملة اسمية)

¹ - سيبويه، الكتاب، ج4، ص235.

² - المبرد، المقنضب، ج3، ص27.

³ - السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص67.

⁴ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 3355.

و لقد جاء هذا النمط من التركيب الشرطي مستوفيا الشروط التي حددها النحاة من أن جواب شرط الأداة (أما) تقترن به الفاء وجوبا. ومن ذلك أيضا قول الرسول ﷺ: « وأما العباسُ بنُ عبدِ المطَّلبِ فعمُّ الرِّسُولِ ﷺ »¹

الفرع الثاني من النمط الأول: أما + اسم موصول + جملة اسمية :

كقوله ﷺ: « أما الذي يُتَلَعُ رأسُه بالحجرِ فإنه يأخذُ القرآنَ فيرفضُه وَيَنَامُ عن الصَّلَاةِ المكتوبةِ »²

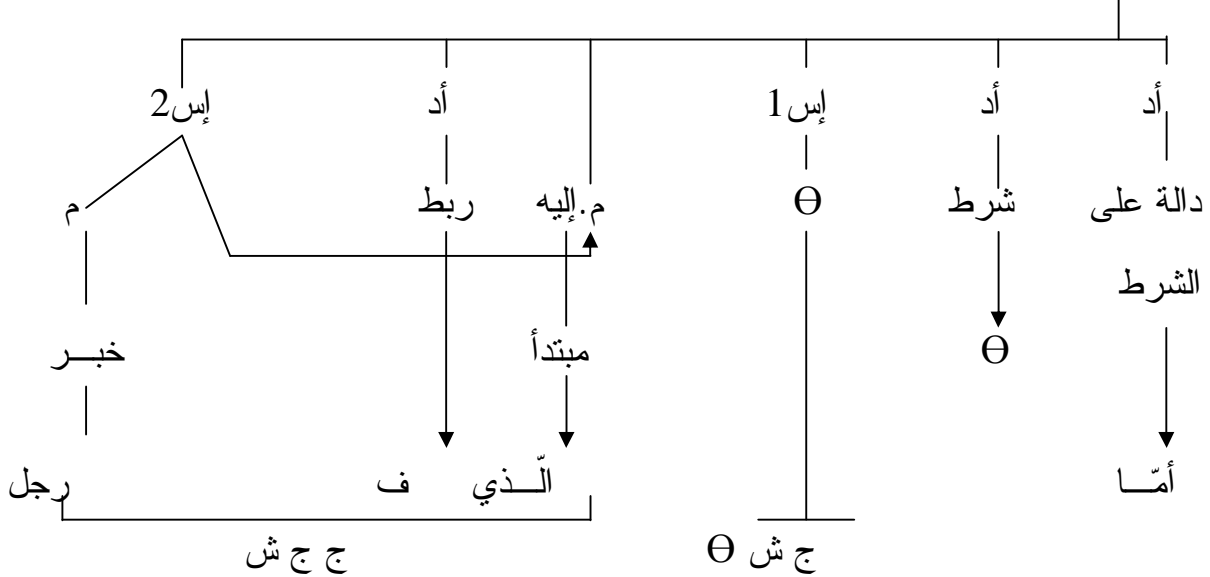
الجملة الشرطية : أما الذي يُتَلَعُ رأسُه فإنه يأخذُ القرآنَ فيرفضُه.

و كذلك قوله ﷺ: « فأما الَّذي له أجرُ فرجُلٍ ربَطَها في سبيلِ الله »³

الجملة الشرطية : أما الذي له أجر فرجل .

نحلل هذا النمط من التركيب الشرطي بواسطة الترسيمية الآتية :

الحديث: جملة شرطية: أداة دالة على الشرط + أداة شرط وفعلها محذوفان + جواب الشرط



وتأويل هذا الحديث بعد الذي فصل في الترسيمية السابقة، (مهما يكن من أمر فالذي له أجر رجل ربطها في سبيل الله) فحذفت أداة الشرط وفعل الشرط ودلت عليهما الأداة "أما"، وجاءت جملة الجواب اسمية فصل بين مبتدئها وخبرها بأداة الربط "ف" للدلالة على الشرط المحذوف.

ومن ذلك أيضا قوله ﷺ: « وأما التي يرى الناس أنها النارُ فمَاءٌ باردٌ »⁴

¹ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 1468.

² - صحيح البخاري، الحديث رقم: 1143.

³ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 7356.

⁴ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 3450.

النمط الثاني : أمّا + اسم معرّف + فعل ماض:

وتفرّعت عن هذا النمط الشرطي أيضا، التراكيب الآتية :

الفرع الأول من النمط الثاني : أمّا + اسم معرف + فعل ماض:

لقد ورد الاسم بعد "أمّا" في مثل هذا النمط معرّفا إمّا بـ "ال" و إمّا بالإضافة وقد اجتمع النوعان في مثل قوله ﷺ: «ألا أخبركم عن النّفَر الثلاثة؟ أمّا أحدهم فأوى إلى الله فأواه الله، وأمّا الآخر فاستحيا، فاستحيا الله منه، وأمّا الآخر فأعرض، فأعرض الله عنه»¹ هذا الحديث اشتمل التركيبين معا: المعرف بـ "ال" و المعرف بالإضافة :

1 - (أمّا أحدهم فأوى إلى الله) : و لقد جاء الاسم بعد أمّا معرّفا بإضافة الاسم إلى ضمير متصل (أحد + هم) و جاء الجواب ماضيا مقترنا بالفاء (فأوى إلى الله).

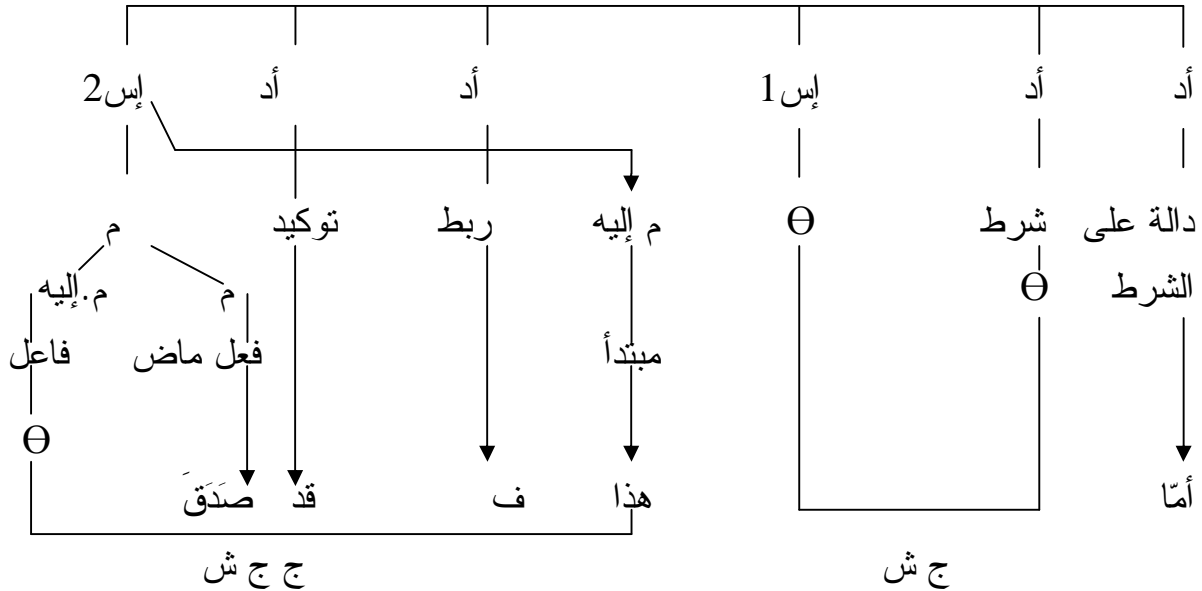
2- (أمّا الآخر فاستحيا) (وأمّا الآخر فأعرض): وجاء الاسم في كليهما معرّفا بـ "ال" (الأخر).

الفرع الثاني من النمط الثاني: أمّا + اسم إشارة + فعل ماض:

قال ﷺ: «أمّا هذا فقد صدّق، فقم حتى يقضي الله فيك»²
 الجملة الشرطية: أمّا هذا فقد صدّق .

نحلّ هذا النمط بالترسيمة الآتية:

الحديث (جملة شرطية : أداة + اسم إشارة + جواب الشرط)



¹ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 66.

² - صحيح البخاري، الحديث رقم: 4418.

أي: مهما يكن من أمر فهذا قد صدق. حُذفت أداة الشرط (مهما) وفعل الشرط، ودلّ عليهما سياق الكلام، بينما ورد الجواب مقترنا بالفاء تأكيداً للقاعدة النحوية.

النمط الثالث : أمّا + اسم + جملة أن :

لم يكن هذا النمط من التراكيب الشرطية مطّرداً في الأحاديث النبوية، ومما جاء فيه، قوله ﷺ: « **أَمَّا قَطْعُ السَّبِيلِ فَإِنَّهُ لَا يَأْتِي عَلَيْكَ إِلَّا قَلِيلٌ حَتَّى تَخْرُجَ الْعِيرُ إِلَى مَكَّةَ بِغَيْرِ خَفِيرٍ، وَأَمَّا الْعَيْلَةُ فَإِنَّ السَّاعَةَ لَا تَقُومُ حَتَّى يَطُوفَ أَحَدُكُمْ بِصَدَقَتِهِ لَا يَجِدُ مَنْ يَقْبَلُهَا مِنْهُ** »¹
الجملة الشرطية: "أما العيلة فإنّ الساعة لا تقوم".

← أمّا: دالة على الشرط، فعل الشرط محذوف (مهما يكن) +جواب الشرط (فإنّ الساعة لا تقوم). وأصل الكلام: مهما يكن من أمر فالعيلة أنّ الساعة لا تقوم.

و قد ورد في الحديث نمط على غرار السابق إلّا أنّ الجواب ليس مكوّناً من "أنّ" وإنّما من "كأنّ"، قال ﷺ: « **أَمَّا مُوسَى كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ إِذَا أَنْحَدَرَ فِي الْوَادِي يُلَبِّي** »²
الجملة الشرطية : أمّا موسى كأنّي أنظر إليه.

إنّ هذه الجملة الشرطية، خالفت القاعدة النحوية الخاصة بهذا النمط، وذلك لما فارقت الفاء الرابطة جواب الشرط؛ ولقد جوّز النحاة حذف هذه الفاء، وإنّ كان ذلك مستكرها عندهم، فابن هشام لم يجوّز حذفها إلا لضرورة شعرية³.

النمط الرابع : أمّا + اسم + فعل مضارع :

ما ورد على هذا النمط من التركيب الشرطي في الحديث الشريف قليل، ولكنّه اتخذ صوراً فرعية ، نبيّتها فيما يلي :

الفرع الأول من النمط الرابع : أمّا + اسم ظاهر + فعل مضارع :

ومن هذا النمط قول الرسول ﷺ: « **مَثَلُ الْبَخِيلِ وَالْمُنْفِقِ كَمَثَلِ رَجُلَيْنِ عَلَيْهِمَا جُبَّتَانِ مِنْ حَدِيدٍ ... فَأَمَّا الْمُنْفِقُ فَلَا يُنْفِقُ إِلَّا سَبَّغَتْ عَلَى جِلْدِهِ... وَأَمَّا الْبَخِيلُ فَلَا يُرِيدُ أَنْ يُنْفِقَ شَيْئاً إِلَّا لَزِقَتْ كُلُّ حَلَقَةٍ مَكَانَهَا فَهُوَ يُوسَعُهَا وَلَا تَتَّسَعُ** »⁴
الجملة الشرطية : أمّا المنفق فلا يُنفقُ إلا سبغت.

¹ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 1413.

² - صحيح البخاري، الحديث رقم: 1555

³ - ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج 1، ص 70.

⁴ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 1443.

← الاسم بعد أمّا ورد اسما ظاهرا معرّفا بـ " ال " ، أمّا الجواب فقد ورد فعلا مضارعا منفيا. ومما جاء على هذا النمط أيضا، قول الرسول ﷺ « أمّا النارُ فلا تمتلئُ حتّى يَضَعَ رِجْلَهُ فتقول: قطّ قطّ قطّ، فهناك تمتلئُ ويُزَوَى بعضها إلى بعض »¹

← أمّا النار فلا تمتلئُ .

الفرع الثاني من النمط الرابع : أمّا + اسم (ضمير) + فعل مضارع :

وهو نمط قليل نادرٌ في الحديث النبوي، ومنه قوله ﷺ : « أمّا أنا فأفيضُ على رأسي ثلاثا »²

← أمّا أنا فأفيضُ

بالإضافة إلى هذه الفروع من النمط الرابع، فثمة فرع آخر آثرنا الإشارةَ إليه، وهو الذي ورد في الحديث الآتي، قال الرسول ﷺ : « أمّا أهلُ السَّعادةِ فَيُيسَّرُونَ لِعَمَلِ السَّعادةِ وأمّا أهلُ الشَّقَاوَةِ فَيُيسَّرُونَ لِعَمَلِ الشَّقَاوَةِ »³

← أمّا أهل السعادة فييسرون .

← أمّا أهل الشقاوة فييسرون .

لقد ورد جواب الجملة الشرطية في هذين التركيبين فعلا مضارعا مبنيا للمجهول. أمّا أصل الكلام: مهما يكن من أمر فأهل الشقاوة فييسرون لعمل الشقاوة .

ولقد حافظ هذا النمط من التراكيب الشرطية على الرابط، إذ لزم الفاء الفعل المضارع في الشواهد المذكورة من الحديث الشريف.

النمط الخامس : أمّا + اسم + فعل الأمر :

وهو من الأنماط القليلة في أحاديث الرسول ﷺ ومنه قوله : « أمّا أنت يا أنيسُ، فاغْدُ على امرأة هذا فارجمها »⁴

الجملة الشرطية : " أمّا أنتَ فاغْدُ "

تحليل النمط :



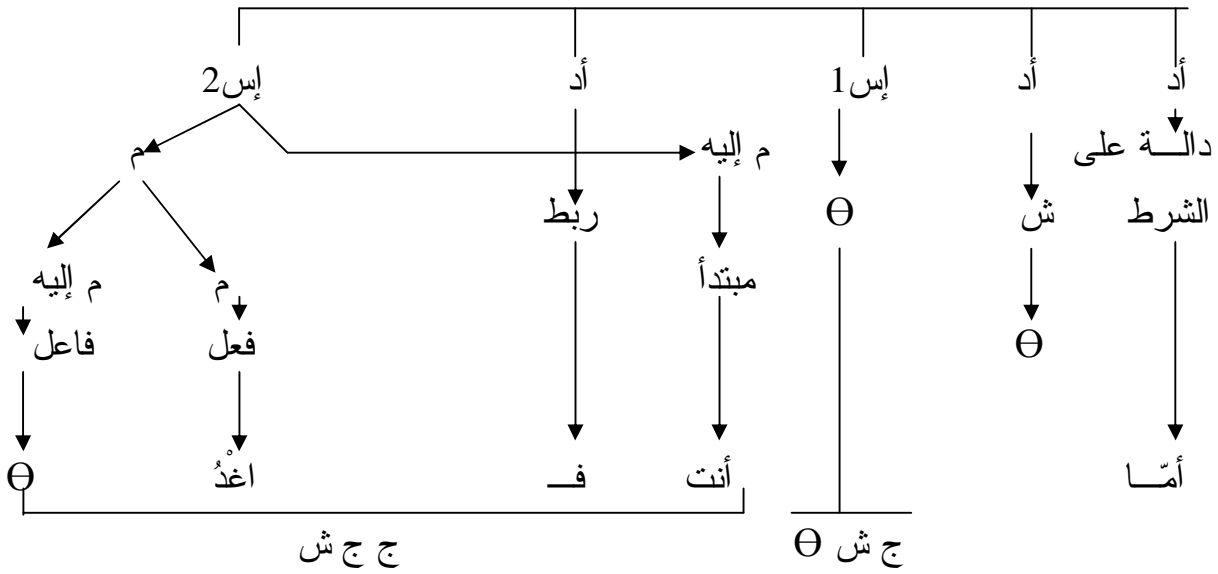
¹ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 4850.

² - صحيح البخاري، الحديث رقم: 254.

³ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 1362.

⁴ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 6835.

الحديث: الجملة الشرطية (أداة + فعل شرط + جواب شرط فعل أمر)



أي: مهما يكن من أمر فأنت اغدُ: أداة دالة على الشرط (أما) + فعل الشرط محذوف (مهما يكن) + جملة جواب الشرط (أنت فاغد) جملة اسمية: (أنت) مبتدأ. (ف) رابطة (اغدُ) فعل أمر مبني على حذف حرف العلة والفاعل ضمير مستتر، والجملة الفعلية (اغدُ) في محل رفع خبر (أنت).

بالإضافة إلى ذلك، اشتمل هذا التركيب الشرطي توسعة بجملة اعتراضية: (يا أنيس) وهي جملة نداء. ومن هذا النمط أيضا، الحديث الذي أوردهنا سلفا، قال ﷺ: «أما إبراهيم فانظروا إلى صاحبكم، وأما موسى فرجل آدمُ جعدٌ»¹
← أما إبراهيم فانظروا

النمط السادس: أما + اعتراض الشرط على الشرط :

و هو نمط ورد في سياق الأنماط السابقة، غير أننا آثرنا أن نخصّه بنمط منفرد لما له من خصائص، ومن ذلك قول الرسول ﷺ: «أما ما ذكرت من أهل الكتاب فإن وجدتم غيرها فلا تأكلوا فيها، وإن لم تجدوا فاغسلوها وكُلوا فيها»²

الجملة الشرطية: أما ما ذكرت... فإن وجدتم غيرها فلا تأكلوا .

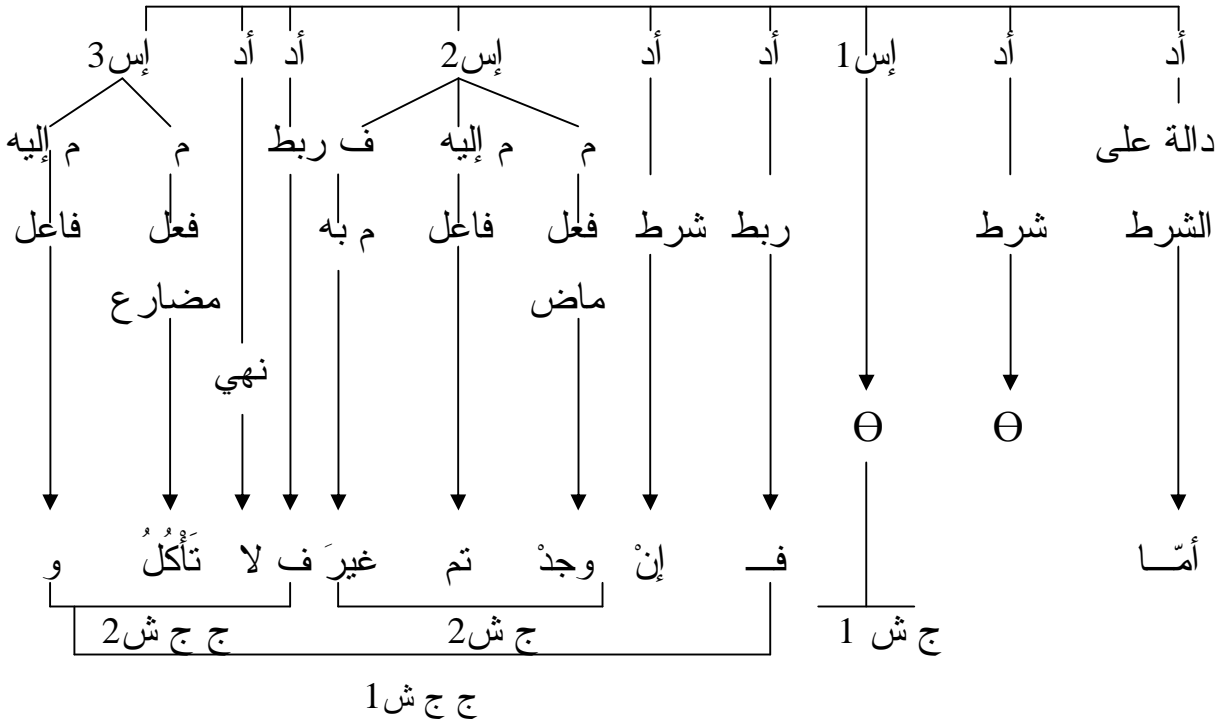
الترسيمة:



¹ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 3355.

² - صحيح البخاري، الحديث رقم: 5478.

الحديث: جملة الشرط 1 + جملة الشرط 2 + جواب.



أصل الجملة: (مهما يكن من أمر فإن وجدتم غيرها فلا تأكلوا) وهي جملة شرطية واحدة مركبة من جملتين شرطيتين :

1 - مهما يكن من أمر: دلّت عليه الأداة "أما".

2 - إن وجدتم.

ولقد ورد في هذا التركيب جواب شرط واحد وهو "فلا تأكلوا"، فمن النّحاة من ذهب إلى أنّه جواب لكليهما، ومنهم من ذهب إلى أنّه جواب للثّاني، و نراه الأصحّ، ذلك لأنّ جملة الشرط الثانية وجوابها كلاهما يعتبران جواباً للشرط الأوّل، وفي تركيبها يكونان جملة شرطية واحدة، أي أنّ الجملة (أما ما ذكرت من أهل الكتاب فإنّ وجدتم غيرها فلا تأكلوا...) هي جملة شرطية واحدة بالرغم من تضمّنها أداتين شرطيتين، ذلك لأنّ الجملتين اتّحدتا لفظاً ودلالة فأفرزتا جملة واحدة، وجيء بالشرط الثاني توسعة للجملة الشرطية الأصلية (أما ما ذكرت فلا تأكلوا) .

ومن ذلك أيضاً، قوله ﷺ: «أما إذا كنت عني راضية فتقولين: لا وربّ محمد، وإذا كنت عليّ غضبي قلت: لا وربّ إبراهيم»¹ في هذا الحديث، توالى أداتان شرطيتان دون أن يوتى باسم

¹ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 5228.

بعد "أما"، وكنا ألفينا "أما" يليها دوما اسم في التراكيب الشرطية السابقة، ولعل هذا التوالي للأداتين يدل على المحذوف، لأن تعاقبهما يؤول به الكلام إلى: (مهما يكن من أمر فإذا كنت عني راضية فإنك تقولين...)

النمط السابع : اجتماع القسم مع "أما" الشرطية :

يجتمع الشرط والقسم في التركيب الشرطي الواحد ويصلح الجواب لكليهما غير أن النحاة أجمعوا على أن يكون للمتقدم منهما، قال الرسول ﷺ: «أما بعد، فوالله إني لأعطي الرجل وأدع الرجل والذي أدع أحب إلي من الذي أعطي»¹

- الجملة الشرطية ← أما بعد

- جملة القسم ← فوالله

نلاحظ أن الجواب (الأعطي) يصلح لكل منهما، إلا أن النحاة ذهبوا إلى أن الجواب للمتقدم، أما الثاني فجوابه محذوف. يبدو لنا أن هذا المذهب قد لا يصدق مع الحديث الذي ذكرناه، ذلك لأن أداة الشرط (أما) يفترض أن يقترن جوابها بـ (الفاء)، أما الجواب في هذا التركيب فقد اقترن بـ (اللام)، و منه نرى أن القياس يقتضي أن يختص القسم بالجواب لدلالة "لام" الجواب عليه، في هذا الشاهد، ويكون جواب القسم دالاً على جواب الشرط المحذوف.

نختم الحديث عن الأنماط الشرطية للأداة (أما) بالقول، إن التركيب الشرطي لهذه الأداة (أما) يأتي أكثر ما يأتي مكرراً، من خلال الأحاديث التي استشهدنا بها سلفاً. كقوله ﷺ: «أما الطيب الذي بك فاغسله وأما الجبة فأنزعها ثم اصنع في عمرك كما تفعل في حجك»² وهذا تدعمه الكثير من الشواهد، على غرار قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُتُ فِي الْأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ﴾ الرعد 17

¹ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 923.

² - صحيح البخاري، الحديث رقم: 4329.

4- الأداة "لَمَّا"، أنماطها الشرطية:

"لَمَّا" من الظروف الدالة على معنى الشرط، تدخل على جملتين لربط الثانية بالأولى ربطاً سببياً، يقول عنها سيبويه: «لَمَّا للأمر الذي وقع لوقوع غيره، وإنما تجيء بمنزلة لو»¹. وهي بمعنى "حين" ولا يليها إلا الفعل الماضي أو المضارع المنفي بلم²، و تقتضي جملتين وُجِدَت الثانية بسبب وجود الأولى.

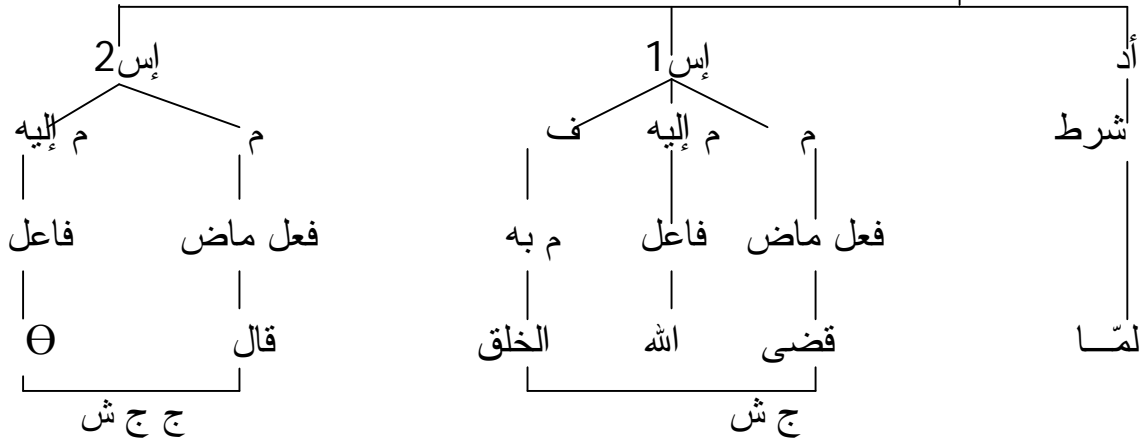
أما عن ورود هذه الأداة الدالة على الشرط في الحديث الشريف من خلال صحيح البخاري، فنقول إنها من الأدوات الشرطية التي قلَّ شيوعُها في لغة الحديث الشريف ولم يزد ورودها في الأساليب الشرطية عن أحد عشر تركيباً.

النمط الأول: لَمَّا + فعل ماضٍ + فعل ماضٍ:

من الأحاديث النبوية الواردة على هذا النمط الشرطي، قوله ﷺ: «لَمَّا قضى الله الخلقَ كتب في كتابه فهو عنده فوق العرش: إن رحمتي سبقت عذابي»³
الجملة الشرطية: لَمَّا قضى الله الخلقَ كتب...

تكوّنت هذه الجملة الشرطية من فعلين ماضيين: الأول فعل الشرط والثاني جوابه.

الحديث: جملة شرطية: (أداة + فعل ماضٍ + ماضٍ)



ومن ذلك أيضاً قول الرسول ﷺ: «لَمَّا كذّبتني قريشُ قُمتُ في الحجرِ فجأاً اللهُ لي بيتَ المقدسِ، فطفقتُ أُخبرهم عن آياته وأنا أنظرُ إليه»⁴

¹ - سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 234.

² - ابن سراج، الأصول في النحو، ج 2، ص 167.

³ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 3194.

⁴ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 3886.

الجملة الشرطية: لَمَّا كَذَّبَنِي قَرِيشٌ قَمَتُ.

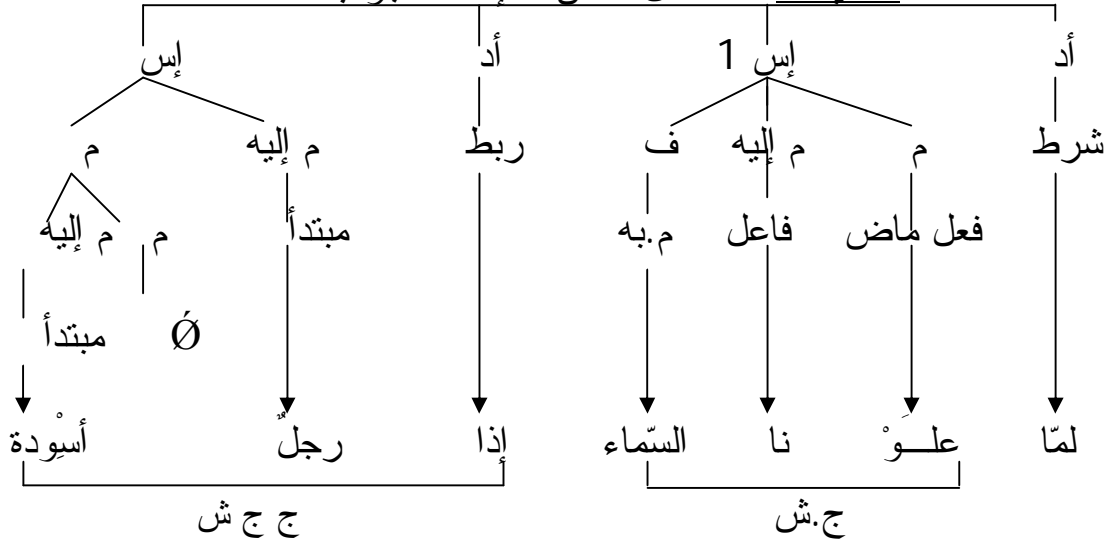
قلنا آفأ، إنّ (لَمَّا) الذّآلة على الشرط تربط بين فعليها ربطاً سببياً، إذ يكون الأول سبباً في وقوع الثاني، وهذا ما دلّ عليه الشّاهد من الحديث الشريف، إذ كان التّكذيب سبباً في حدوث القيام ولولاه لم يكن، وما أنشأ هذه العلاقة السببية إنّما هي الأداة "لَمَّا".

النمط الثاني: لَمَّا + فعل ماضٍ + جواب مقترن بـ "إذا" الفجائية:

قال الرسول ﷺ: « قال جبريل لخازن السماء: افتح. قال: مَنْ هذا؟ قال: هذا جبريل. قال: معك أحد؟ قال: معي محمدٌ... فلَمَّا عَلَوْنَا السَّمَاءَ إِذَا رَجُلٌ عَنْ يَمِينِهِ أَسْوَدَةٌ وَعَنْ يَسَارِهِ أَسْوَدَةٌ فَإِذَا نَظَرَ قَبْلَ يَمِينِهِ ضَحِكٌ»¹

الجملة الشرطية: لَمَّا عَلَوْنَا السَّمَاءَ إِذَا رَجُلٌ عَنْ يَمِينِهِ أَسْوَدَةٌ.

الحديث: لَمَّا + فعل ماضٍ + إذا + الجواب



أشرنا في الجزء النظري، إلى أنّ الربط في الجملة الشرطية يكون بالفاء، وبيننا خلاله أيضاً أنّ النّحاة أشاروا إلى أنّ (إذا) الفجائية يمكن أن تتوب مناب (الفاء) وهذا ما وقفنا عليه في التّركيب الوارد في الحديث النبوي :

← الأداة "لَمَّا" + فعل الشرط: ماضٍ (علونا) وفاعله ضمير متصل + ربط (إذا الفجائية) + جواب الشرط: جملة اسمية (رجل عن يمينه أسودّة): مبتدأ (رجل) + جار و مجرور + مبتدأ ثانٍ (أسودّة) خبره محذوف، والجملة الاسمية (عن يمينه أسودّة) في محلّ رفع خبر مبتدأ (رجل). نشير أيضاً إلى أنّ جواب الشرط في هذا النمط (رجل عن يمينه أسودّة) تمّت توسعته بجملة شرطية معطوفة عليه وهي: إذا نظر قبل يمينه ضحك.

¹ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 3342.

5- "كَلَّمَا"، أنماطها الشرطية:

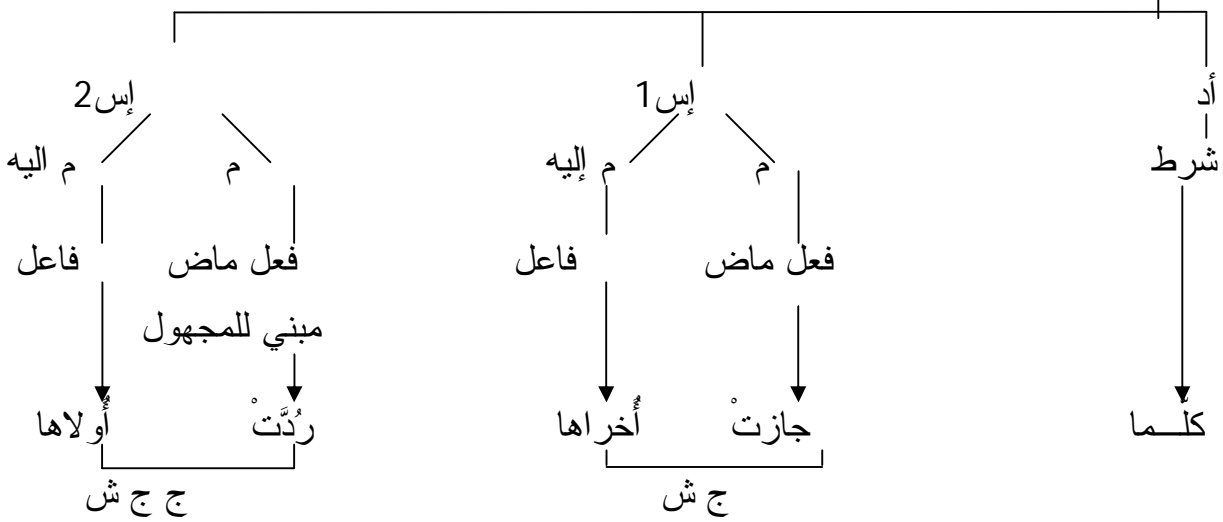
"كَلَّمَا" دالة على الشرط، قلّ وروودها في الحديث الشريف، وردت في تركيب شرطيّ واحد وهو: (كَلَّمَا + فعل ماضٍ + فعل ماضٍ)، قال الرسول ﷺ: «كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ تَسُوسُهُمُ الْأَنْبِيَاءُ كُلَّمَا هَلَكَ نَبِيٌّ خَلَفَهُ نَبِيٌّ وَإِنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي»¹

الجملة الشرطية: كَلَّمَا هَلَكَ نَبِيٌّ خَلَفَهُ نَبِيٌّ.

و من ذلك أيضا قوله ﷺ: «مَا مِنْ رَجُلٍ تَكُونُ لَهُ إِبِلٌ أَوْ غَنَمٌ أَوْ بَقَرٌ لَا يُؤَدِّي حَقَّهَا إِلَّا أَتَى بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ... تَطَوُّهُ بِأَخْفَافِهَا، كُلَّمَا جَازَتْ أُخْرَاهَا رُدَّتْ عَلَيْهِ أَوْلَاهَا حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ»²

الجملة الشرطية: كُلَّمَا جَازَتْ أُخْرَاهَا رُدَّتْ عَلَيْهِ أَوْلَاهَا

الحديث



بهذا الشاهد من شواهد الأنماط الشرطية الواردة مع الأداة الشرطية "كَلَّمَا" في الحديث الشريف. نكون قد اختتمنا رصد أهمّ الأنماط الشرطية التي وردت في الحديث الشريف مع الأدوات الشرطية غير الجازمة. وتبيّن لنا من خلالها أنّ الحديث الشريف تجسّدت فيه جميع الضوابط التي حدّدها النحاة لكلّ نمط مع كلّ أداة، وخالفت بعض الأحاديث الشريفة القواعد النحوية التي سنّها النحاة، خاصة ما تعلقّ منها بالعمل النحوي، وأحوال الشرط والجزاء من حيث الاتفاق في اللفظ و المعنى، أو الاتفاق في المعنى والاختلاف في اللفظ؛ غير أنّ الذي نوّد أنّ ندعمه، هو أنّ التراكيب التي خالفت القواعد النحوية التي استتبطها النحاة، قد وافقت كلام العرب الوارد في المدوّنة العربية الفصيحة خاصة القرآن الكريم والشعر العربي.

¹ - صحيح البخاري، الحديث رقم: 3455.

² - صحيح البخاري، الحديث رقم: 1460.

خاتمة

* خاتمة *

لقد حاولنا في هذا البحث القيام بدراسة وصفية تحليلية لأهمّ الأنماط التي تضمّنتها الجملة الشرطيّة في الأحاديث النبوية، من خلال مدوّنة صحيح البخاري وقد ارتأينا لدى خاتمة هذا العمل أن نقدّم أهمّ النتائج التي توصلت إليها الدّراسة، وهي على النحو الآتي :

1- تجلّى من خلال الدّراسة أنّ مدوّنة الحديث الشّريف، إنّما هي مدوّنة فصيحة يصحّ الاستشهاد بها في المسائل اللغوية؛ بل دعا العديد من الدارسين إلى ضرورة الاستشهاد بالحديث بناء على ما توصلوا إليه من خلال دراساتهم العلمية، التي بيّنت أنّ رواية الحديث وجمعه وتدوينه أعتمدت فيها مقاييس مكّنت المحدثين من التمييز بين صحيح الحديث، وضعيفه وموضوعه. ولعلّ هذا ما حمل مجمع اللغة العربية بالقاهرة على الإفتاء بجواز الاستشهاد بالحديث وفق الشروط التي وضعها المجمع.

2- تمكّن البحث، إلى حدّ ما، من تبيين كنه الجملة الشرطية وما تعلق بها من قضايا نحوية، وتوصل إلى فناعة مفادها أنّ الجملة الشرطية هي نوع من أنواع الجملة العربية قائم بذاته. كما بيّن البحث الخلافات التي كانت قائمة بين النحاة حول قضايا الشرط والجزاء: تصنيف الأدوات الشرطية، وإعمالها، وقضايا الحذف والتقديم والتأخير واعتراض الشرط على الشرط، واجتماع هذا الأخير بأساليب لغوية أخرى، وكنا في كلّ مناسبة نحاول أن نتبني موقفا إزاء هذا الخلاف، بناءً على ما أجمع عليه النحاة القدامى والمحدثون.

3- أمّا عن الشرط في الحديث، فقد توصلنا من خلال هذا البحث إلى أنّ مدوّنة صحيح البخاري تضمّنت معظم الأدوات الشرطية، وكان أكثرها شيوعاً "إذا" ثمّ "من" وبعدها "إن" فهذه الأخيرة عدّها النحاة "أمّ" الجزاء، إلا أنّها لم تكن الأكثر انتشاراً في لغة الحديث الشّريف، بينما لم ترد أدوات أخرى في الحديث النبوي: لوما، وإدما ومتى الشرطية، كما وردت الأدوات: أينما، حيثما ومهما مرة واحدة .

4- الأنماط الشرطية التي صنّفها النحاة وفق ترتيب معيّن وردت جميعها في الحديث الشّريف سواء الأنماط الأساسية للتركيب الشرطي أم الأنماط غير الأساسية. وإذا كان النحاة عدّوا التركيب الشرطي المُشكّل من (أداة + مضارع + مضارع) أفصح الأنماط ، فإنه لم يكن

الأكثر شيوعاً في الحديث، إذ كانت الأنماط الشرطية (ماض + ماض) و (ماض + جملة طلبية) الأكثر حضوراً وانتشاراً في مدونة صحيح البخاري.

5- الأداة الشرطية "إن" هي الأداة التي تضمنت أغلب الأنماط الشرطية، بينما اقتضت الأدوات الأخرى على أنماط معينة، ومن ثم يبدو لنا، أنّ هذا هو المعيار الذي اتّخذته النحاة في جعلهم الأداة "إن" أمّ الجزاء لأنها تتيح للمتكلّم أن يركّب معها النمط الشرطي الذي يتطلّب به المقام ومقتضى الحال.

6- الأنماط الشرطية التي قال عنها النحاة إنها نادرة الورد (مضارع ماض) كانت نادرة أيضاً في الحديث الشريف، وورودها فيه كان موافقةً للغة العرب وكلامهم، ولم يكن ظاهرةً شاذةً في الحديث، خاصةً به.

7- تضمّن الحديث الشريف مختلف القضايا المتعلقة بالشرط والجزاء والتي تناولها النحاة بالدرس والتحليل، إذ وردت أحاديث كثيرة تضمنت اعتراض الشرط على الشرط، واجتماع الشرط والقسم، وما يلحقُ بعناصر الجملة الشرطية من حذف وتوسعة .

8- وردت في أحاديث المصطفى شواهد تخالف المشهور من القواعد النحوية التي سنّها النحاة للتركيب الشرطي، نذكر من ذلك إعمال الأداة الشرطية (إذا) في الفعل المضارع، قال ﷺ: «إذا أخذتما مضاجعكما تكبّرا أربعاً وثلاثين وتُسبّحاً ثلاثاً وتُحمّداً ثلاثاً وثلاثين»

9- أمّا ما تعلق بالربط بين طرفي التركيب الشرطي، فإذا كان النحاة قد ذكروا ثلاثة أنواع للربط: (الجزم، الفاء، إذا الفجائية) فإنّ شواهد الحديث الشريف قد اشتملت الثلاثة، إذ ورد الربط بالجزم، والفاء وإذا الفجائية.

10- توصل البحث أيضاً إلى تحليل مختلف الأحاديث النبوية الواردة في كلّ نمط من أنماط الشرط تحليلاً نحويّاً، معتمداً الترسيّات التوضيحية، وذلك تأسياً بما قام به د. "مازن الوعر" في كتابه (جملة الشرط عند النحاة والأصوليون العرب في ضوء نظرية النحو العالمي لتشومسكي)

ومجمل القول، فإنّ هذا البحث حاول أن ينهض بتصحيح الرأى الداعي إلى منع الاحتجاج بالحديث الشريف، والمرافعة عن الآراء التي نادى إلى الاستدلال بالأحاديث النبوية الصحيحة

في المسائل النحوية. كما عرض الأنماط الشرطية الأكثر اطرادا في الحديث الشريف وتولّاهما
بالتحليل النحوي.

نشير في الختام إلى أنّ مدوّنة الحديث الشريف تحفل بزخم من القضايا اللغوية والنحوية
والصرفية الجديرة بالدراسة والاهتمام من قبل الدارسين والباحثين، فهي مدوّنة لم تتل حظّا
معتبرا من الدراسة إذا ما قورنت بالمدوّنة العربية الفصيحة: القرآن الكريم وكلام العرب شعره
ونثره؛ بالرغم من كونها مدوّنة فصيحة بشهادة القاصي والداني، ولا أدلّ على ذلك من قول
الجاحظ: «ولم يسمع الناس بكلام قط أعم نفعاً، ولا أقصد لفظاً، ولا أعدل وزناً، ولا أجمل
مذهباً، ولا أكرم مطلباً، ولا أحسن موقعا، ولا أسهل مخرجا، ولا أفصح معنّى، ولا أبين
فحوى، من كلامه صلى الله عليه وسلم.»

قائمة المصادر والمراجع:

* القرآن الكريم.

* محمد بن اسماعيل البخاري، صحيح البخاري، ط 1. لبنان: 2003، دار الفكر.

المعاجم:

* أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب ط1. بيروت: 1990، دار صادر.

* عبد الغني الدقر، معجم القواعد العربية. كتاب إلكتروني.

* أبو القاسم محمود الزمخشري، أساس البلاغة، لبنان: 2000، المكتبة العصرية.

المصادر والمراجع:

* ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، تح: محمد علي النجار وآخرين. ط1. بيروت: 1978، دار الهدى .

* ابن سراج، أبو بكر محمد، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، دط. بغداد: 1973، مطبعة الأعظمي.

* ابن عصفور أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي، المقرب، تح: أحمد عبد الستار، ط1. بغداد: 1972، مطبعة العاني.

* ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن، شرح ابن عقيل، د ط. بيروت: د ت، دار القلم.

* ابن فارس أحمد، الصحابي في فقه اللغة، تح: مصطفى الشويمي، دط. بيروت: 1963، مؤسسة أ. بدران.

* ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، دط. دمشق: 1994، دار الخير.

* ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: محمد كامل بركات، دط. القاهرة: 1968، دار الكتاب العربي.

* ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحق: مازن المبارك، ط1. دمشق: 1964.

* ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل، بيروت: دت، عالم الكتب.

* أبو أوس الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ط1. القاهرة: 1981، مطابع

الدجوي.

- * أحمد مختار عمر، البحث اللغويّ عند العرب، ط4. جامعة الكويت: 1982.
- * تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دط. القاهرة: 1973، الهيئة العربية العامة للكتاب.
- * خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ط1. 1981، دار الطليعة للطباعة والنشر.
- * الرضي الاسترلابادي، شرح الكافية في النحو، بيروت: دت، دار الكتب العلمية.
- * الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل، ط2. بيروت : دت، دار المعرفة.
- * سيوييه، أبو بشر عمرو بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، دط. القاهرة: دت، الهيئة العامة للكتاب.
- * السيوطي جلال الدين، الاقتراح في علم أصول النحو، تح: محمد حسن إسماعيل، د ط. بيروت: د ت.
- * _____ همع الهوامع شرح جمع الجوامع، ط1. بيروت: دت، دار المعرفة.
- * _____ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1. القاهرة: 1964.
- * صالح بلعيد، في أصول النحو، د ط. الجزائر: 2005، دار هومة.
- * عباس حسن، النحو الوافي، ط2. القاهرة: دت، دار المعارف.
- * عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب، ط01. مصر: دت، المطبعة الأميرية بولاق.
- * الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تح: محمد علي النجار وآخرين، القاهرة: دت، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- * القيسي، مكي ابن أبي طالب ، مشكل إعراب القرآن، تح: ياسين محمّد السواس. دمشق: 1974، مجمع اللغة العربية.
- * مازن الوعر، جملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب في ضوء نظرية النحو العالمي لتشومسكي، دط. مصر: 1999، الشركة المصرية العالمية للنشر.
- * المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تح: عبد الخالق عزيمة، دط. القاهرة: دت، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- * محمد الخضر حسين، دراسات في العربية وتاريخها، ط2. دمشق: 1960، منشورات المكتب الإسلامي.

- * محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللّغة العربية، ط1. مصر: 1995، دار الفكر العربي.
- * محمد عيد، أصول النّحو العربي، طبعة جامعة تشرين. اللاذقيّة: 1979.
- _____ الاستشهاد والاحتجاج باللّغة، ط3. القاهرة: 1988، عالم الكتب.
- * المختار أحمد ديرة، دراسة في النّحو الكوفي، ط1. بيروت: 1991، دار قتيبة.
- * المسدي عبد السلام والطرابلسي عبد الهادي، الشرط في القرآن الكريم على نهج اللسانيات الوصفية، دط. تونس: 1985، الدار العربية للكتاب.
- * مهدي مخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ط1. بيروت: 1964، منشورات المكتبة العصرية.

الرسائل الجامعية:

- * مسعود بن محمد دادون، الجملة الشرطية في اللغة العربية وفي اللغة الفرنسية، رسالة مقدمة، لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، قسم اللغة العربية وآدابه، 2002.
- * عائشة عبيزة، الدلالة التركيبية و القرائن النحوية (سورة البقرة نموذجاً)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، قسم اللغة العربية وآدابه، 2001.

المقالات:

- * د.شوقي المعري "أسلوب الشرط بين التعقيد والتيسير" مجلة التراث العربي، العدد 95 ، اتحاد الكتاب العرب، دمشق: أيلول 2004.

فهرس الموضوعات

1.....	مقدمة
6..	مدخل: الاستشهاد بالحديث في النحو العربي
08.	1. منع الاحتجاج بالحديث:
10 . .	2. جواز الاحتجاج بالحديث الشريف
13.....	3. مذهب المتوسّطين:
18.....	الفصل الأول: الجملة الشرطية في اللغة العربية
18 .	1- مصطلح الجملة: النشأة و التطور
19.....	2- تصنيف الجملة
21.....	3- مفهوم الشرط:
24.....	4- مصطلحات الشرط
26.....	5- عناصر الجملة الشرطية:
39 .	6- الربط في الجملة الشرطية
41.....	7- عامل الجزم في الشرط و جوابه
42.....	8- اجتماع الشرط والقسم
43 .	9- ما يلحق عناصر الجملة الشرطية من حذف:
46.....	10- ترتيب عناصر الجملة الشرطية
47.....	11- توسيع الجملة الشرطية
52.....	12- خلاصة الدراسة النظرية
53.....	الفصل الثاني : الأنماط الشرطية للأدوات الجازمة
58.....	1- الأداة " إن"، أنماطها الشرطية
76.....	2- الأداة " من"، أنماطها الشرطية
91.....	3- الأداة " ما"، أنماطها الشرطية
93.....	4- الأداة " أي"، أنماطها الشرطية

94.....	5 - حيثما، أينما، ومهما أنماطها الشرطية.
96.....	الفصل الثالث: الأنماط الشرطية للأدوات غير الجازمة.
97.....	1 - الأداة " إذا"، أنماطها الشرطية.
109.....	2- الأداة " لو"، أنماطها الشرطية
118.....	3- الأداة " لولا"، أنماطها الشرطية.
123... ..	4- الأداة " أمّا"، أنماطها الشرطية.
131	5- الأداة "لما"، أنماطها الشرطية.
133.....	6- الأداة " كلما"، أنماطها الشرطية.
135	خاتمة
138.....	قائمة المصادر و المراجع.
141	فهرس الموضوعات.